وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح– ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

بحث مقدم لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق

(2003–2015)

إعداد الطالب:

بدير مُحَّد الهادي

إشراف الدكتور:

قاسم حجاج

السنة الجامعية : 2015– 2016

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح– ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

بحث مقدم لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق

(2003–2015)

إعداد الطالب:

بدير مُحَّد الهادي

إشراف الدكتور:

قاسم حجاج

السنة الجامعية: 2016/2015

الإهـــــــــداء

إليكم يا من تزالون بجانبي ترقبون نجاحي وتقدمي

إلى والدي أطال الله في عمرهما ومتعهما بكامل الصحة و العافية

إلى كل من علمني حرف

إلى إخوتي وأحبائي الأعزاء

إلى كل عربي ومسلم شريف

بدير مُحَّد الهادي

شـكر وعـرفان

بعد الشكر والحمد لله العلي القدير، يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور **قاسم حجاج**، الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة، وما بذله معي من جهد وإرشاد ولما منحني من علمه ووقته طوال إعداد هذه المذكرة حتى بدت كما هي عليه، فله مني كل الشكر والتقدير والاحترام.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان للسادة الأفاضل لجنة المناقشة الموقرين، لما سيبدونه من مقترحات قيمة تهدف إلى الارتقاء بهذا العمل المتواضع.

جزاكم الله عني خير الجزاء

بدير مُحَمَّد الهادي

*** ملخص الدراسة:**

تناولت هذه الدراسة، الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق، منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 إلى غاية عام 2015، من خلال التعرف على أهم محددات الاستراتيجية الأمنية الإيرانية وأهداف وآليات تنفيذها في العراق.

تقوم الاستراتيجية الأمنية الإيرانية على مجموعة من المقومات والإمكانات الطبيعية والموارد البشرية الهامة التي تمتلكها إيران.

وتعود جذور هذه الاستراتيجية إلى الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، التي أكدت على تصدير الثورة إلى العراق وعلى فارسية الخليج، لكن بعد الحرب العراقية والإيرانية وإلى غاية الاحتلال الأمريكي للعراق، كانت الاستراتيجية الإيرانية تجاه العراق أكثر براغماتية حيث تراجعت إيران نسبيا عن مبدأ تصدير الثورة، بسبب بعض المتغيرات الداخلية والإقليمية .

وتهدف الاستراتيجية الأمنية الإيرانية في العراق منذ الاحتلال الأمريكي للعراق، إلى السيطرة على العراق ونهب ثرواته والقضاء عليه، عن طريق جملة من الآليات السياسية والأمنية و الاقتصادية والدينية والثقافية، التي تقوم على اختراق وتفكيك الدولة العراقية والمجتمع العراقي.

وتشير العديد من العوامل والمتغيرات الداخلية و الخارجية على نجاح الاستراتيجية الأمنية الإيرانية في العراق إلى حد كبير، في إيجاد فرص تضمن لها استمرارها، لكن بالرغم من توافر فرص لاستمرار هذه الاستراتيجية ، إلا أن قدرة إيران على الحفاظ على هذا الاستمرار، تبقى مرتبطة بعدد من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي تشكل بعضها أو كلها تحدياً لهذه الاستراتيجية.

*Study Summary

This study took, the security strategy OF the Iranian towards Iraq, since the American occupation IN Iraq 2003 _2015, through the recognize the main of the determinants of the Iranian strategic wish is the main Goals in Iraq.

Iranian security strategy based on a group of components and natural potential of the important human resources owned by Iran..

The roots of this strategy Return to the Islamic revolution in Iran in 1979, which confirmed the export of revolution to Iraq and the Persian Gulf, but after the Iraqi and Iranian war until the US occupation of Iraq, Iran's strategy in Iraq became more pragmatic where Iran is relatively retreated from the principle of exporting the revolution, due to some internal and regional variables.

Iran's security strategy aims in Iraq since the US occupation in Iraq, to dominance over Iraq and looting its resources and dividing it, by a number of political economic, religious ,cultural and security mechanisms, , which is Aim to penetration and the dismantling both the Iraqi Society and state

many factors and internal variables and external Iranian security strategy in Iraq show the successful reach to a large extent, to find opportunities to ensure its continuation, in spite of the availability of opportunities to continuation of this strategy but Iran's ability to keep this to continue, remaining linked to a number of factors and internal and external changes that make up some or all Big challenge to this strategy.

*Résumé:

Cette étude a pris, la stratégie de sécurité(titre) de l'iranien vers l'Irak, depuis l'occupation américaine EN Irak 2003 _2015, par le reconnaissant le principal des déterminants du souhait stratégique iranien est les Buts principaux en Irak.

Stratégie de sécurité(titre) iranienne basée sur un groupe de composants et potentiel naturel des ressources humaines importantes appartenant à l'Iran..

Les racines de ce Retour de stratégie à la révolution Islamique en Iran en 1979, qui a confirmé l'exportation de révolution en Irak et le Golfe Persique, mais après la guerre irakienne et iranienne jusqu'à l'occupation des EU de l'Irak, la stratégie de l'Iran en Irak sont devenues plus pragmatiques où l'Iran est relativement reculé du principe d'exporter la révolution, en raison de quelques variables internes et régionales.

Les buts de stratégie de sécurité (titre) de l'Iran

مـقــدمة البحث

مقدمة البحث:

تُعد إيران إحدى الدول المحورية بمنطقة الشرق الأوسط، لما تمتلكه من مقومات حضارية وثقافية، وموقع جيواستراتيجى بالغ الأهمية يضم بداخله جميع مقومات القوى الشاملة للدولة، بما جعلها إحدى القوى الإقليمية الرئيسة التي يصعب تجاهلها خاصة بعد الثورة الإسلامية عام 1979، التي شكلت منعطفا هاما في التوجهات الإيرانية الخارجية عامة وخاصة نحو دول الجوار العربي بشكل عام وبشكل محدد نحو دولة العراق المنافس التقليدي لإيران، وقد عبرت إيران عن هذه التوجهات من خلال محددين أساسيين، هما: مبدأ تصدير الثورة، والتأكيد على فارسية الخليج.

وقد ازدادت أهمية العراق بالنسبة لإيران مع الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وما أحدثه من تغيير في المعادلة السياسية الداخلية في العراق، لصالح بعض مكونات الشعب العراقي على حساب بقية المكونات الأخرى التي ظلت لعقود طويلة، المتحكم الأساسي في الأوضاع السياسية فيه، وما ارتبط بذلك من فتح المجال العراقي أمام تدخلات ونفوذ قوى اقليمية عديدة، على رأسها ايران، التي حاولت تنفيذ استراتيجيتها الخاصة مستعينة في سبيل تحقيق ذلك، ببعض الكتل العراقية الجديدة التي تعاظم دورها بعد اسقاط نظام صدام حسين.

إن لإيران أهدافا ومصالحا استراتيجية في المنطقة بشكل عام وفي العراق بشكل خاص، كون العراق المنافس التقليدي لإيران في المنطقة وحائط الصد الذي لعب أدوارا مهمة في السابق للتصدي للتغلغل الإيراني في الخليج وفي الدوائر المشرقية لمنظومة الأمن القومي العربي، وذلك من خلال استراتيجية أمنية، تقوم على مجموعة من المحددات والأهداف والآليات، التي تساعد إيران على تحقيق هذه الأهداف والمصالح.

01- أسباب اختيار الموضوع:

* **الأسباب الذاتية:** ميلي الخاص للاهتمام العلمي والسياسي والإعلامي بقضايا الشرق الأوسط، خاصة الشأن الإيراني، بالنظر إلى انتمائي العربي الإسلامي.

* **الأسباب الموضوعية:** السعي للفهم العلمي الموضوعي لطبيعة الدور الإيراني في العراق، من خلال التعرف على الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق منذ 2003 إلى غاية 2015.

السبب الموضوعي: يتعلق بأهمية الموضوع في إثراء رصيد البحوث في الدراسات الدولية للمنطقة العربية وتحديدا منها الإيرانية مثلا.

02- أهمية الدراسة:

يتميز هذا الموضوع بأهمية علمية وأكاديمية، فالدراسة تعتمد على المقاربة الجيوسياسية وتوظيفها لمعرفة مدى تأثير المحددات الجيوسياسية في صياغة الاستراتيجية الأمنية الإيرانية في العراق، إضافة إلى نظرية الدور التي اعتمدت في الدراسة لتحليل الدور الإيراني في العراق من خلال استراتيجية إيران الأمنية

03- أهداف الدراسة:

- التعرف على معالم الاستراتيجية الأمنية الإيرانية.

- التعرف على أهداف وآليات الاستراتيجية الأمنية الإيرانية في العراق (2003-2015).

- تقييم مدى تجسيد الاستراتيجية الأمنية الإيرانية في العراق على المدى المنظور.

04- إشكالية الدراسة:

ما هي طبيعة الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق خلال (2003-2015)؟ وأي تقييم لفعالية تلك الاستراتيجية؟

*** التساؤلات الفرعية:**

- ما هي أهم محددات الاستراتيجية الأمنية الإيرانية ؟

- ما هي أهداف وآليات تجسيد الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق (2003-2015) ؟

- ما هي فرص وتحديات تجسيد الاستراتيجية الأمنية الإيران تجاه العراق ؟

05- فرضيات الدراسة:

- المحددات الجيوسياسية هي الأكثر تأثيرا في صياغة الاستراتيجية الأمنية الإيرانية.

- تعظيم إيران لدور بعض الكتل العراقية على حساب بقية الكتل العراقية الأخرى ، الهدف الأسمى للاستراتيجية الأمنية الإيرانية في العراق خلال فترة ما بعد صدام.

- كلما استمر ضعف الدولة العراقية، ازدادت فرص استمرار الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق.

06- حدود الدراسة:

* **الحدود المكانية:** الإطار المكاني لهذه الدراسة ينحصر في جغرافية إيران والعراق.

* **الحدود الزمنية:** الإطار الزمني لهذه الدراسة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 إلى غاية عام 2015.

07- الإطار المنهجي للدراسة:

* **المنهج الوصفي التحليلي:** لا توجد دراسة علمية لا يستخدم فيها هذا المنهج، لأنه لا يمكن دراسة أي ظاهرة بدون وصف وتحليل.

استخدم هذا المنهج في الدراسة، من خلال وصف وتحليل محددات وأهداف وآليات الاستراتيجية الأمنية الإيرانية في العراق خلال الفترة الممتدة ما بين (2003-2015)، ووصف الخصائص الجيوسياسية والجيواستراتجية للدولتين الإيرانية والعراقية.

* **منهج المسح التاريخي:** سنستخدم هذا المنهج في دراسة تاريخ العلاقات الأمنية والسياسية الإيرانية – العراقية منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979.

08- الإطار النظري:

* **نظرية الدور:** نستخدم نظرية الدور كإطار تحليلي للدور الإيراني في العراق (2003-2015)، فالدور دائما مرتبط أساسا بحجم ما تملكه الدولة من إمكانات وقدرات وهي التي تشكل عناصر القوة و الضعف حسب نظرية الدور، وبما أن الدراسة تهتم بالاستراتيجية الأمنية الإيرانية في العراق، وما يرتبط بها من مقومات وأهداف وتصورات لصانعي القرار، لنوعية الدور الذي يمكن أن تضطلع به بلادهم، لذا لابد من الاطلاع على محددات الدور وأهم عناصره المادية والبشرية التي تؤثر على طبيعة الخيارات الموجهة للسياسة الخارجية الإيرانية.

* **المقاربة الجيوسياسية:** وهي مقاربة في السياسة الخارجية، تحاول فهم وشرح والتنبؤ بالسلوك السياسي الدولي بالدرجة الأولى من حيث التحولات الجغرافية، مثل الموقع والحجم والمناخ والطوبوغرافيا و الديموغرافيا والموارد الطبيعية و التطور التكنولوجي، فالهوية السياسية ترى على أنها تتحدد (نوعا ما) بالجغرافيا.

نستخدم هذه المقاربة من أجل معرفة مدى تأثير المحددات الجيوسياسية التي تتكون من عناصر طبيعية وبشرية على صياغة الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق (2003-2015).

09- الدراسات السابقة:

هنالك عدة دراسات ومؤلفات تناولت مواضيع قريبة من موضوع دراستنا فمثلا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2012، للطالب "حجاب عبد الله"، بعنوان: "**السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج (1979-2011): دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية**"، حيث تمحورت هذه الدراسة حول أهم المحددات الداخلية والإقليمية، التي تتحكم في إرساء إقليمية إيرانية فعالة في النظام الإقليمي لجنوب غرب آسيا (آسيا الوسطى والخليج)، وقد اعتمد تحليل الموضوع على التفاعل بين ثلاث مستويات تحليلية مؤثرة في السياسة الإقليمية الإيرانية وهي: المستوى الداخلي والمستوى الإقليمي والدولي.

إضافة إلى ذلك هناك دراسة نشرها مركز بغداد للدراسات والاستشارات عام 2013، لكل من الباحثين "وحيد مروة" و"حسام أكرم بعنوان: "**مستقبل النفوذ الإيراني في العراق**"، حيث تناقش هذه الدراسة التحليلية أدوات النفوذ الإيراني وفرص وإشكالات هذا النفوذ خلال فترة الاحتلال الأمريكي للعراق وبعد الاحتلال.

10- مصطلحات الدراسة:

* **الجيوسياسة** : تعني السياسة المتعلقة بالسيطرة على الأرض وبسط نفوذ الدولة في أي مكان تستطيع الدولة الوصول إليه. إذ أن النظرة الجيوسياسية لدى دولة ما تتعلق بقدرتها على أن تكون لاعبا فعالا في أوسع مساحة ممكنة من الكرة الأرضية.[1]

* **تصدير الثورة:** مرادف لكلمة "الفتح" في المفهوم الإسلامي، أي إعادة فتح بلاد الإسلام وإخضاعها بالقوة (لزومًا وليس اختيارًا) لحكم الولي الفقيه، أي الهيمنة الجيوسياسية التي يتعين على إيران فرضها على

[1] [مجهول]، "**مصطلحات استراتيجية**"، المركز العربي للدراسات المستقبلية، ،[على الإنترنت]. تاريخ آخر تعديل: 2012/03/03، تاريخ الاطلاع: 2016/04/09، انظر في: http://www.mostakbaliat.com/archives/16716 .

صعيد العالم الإسلامي وبسط سيادتها الإقليمية في الخليج العربي، وتوسيع دائرة نفوذها في الشرق العربي وفي العالم، وهو الدور المستعاد الذي تحول من "شرطي الخليج" إلى "الفـقيه المسلح".[2]

* **الدور**: إن مفهوم الدور له بعد اجتماعي وسيكولوجي بالدرجة الأولى، وهو أمر يتعلق بالفرد، لذلك فإن سحب هذا المفهوم نحو حقل السياسة في معالجة دور الدولة كوحدة بين مجموعة دول ووحدات، يعطي دلالة مشتركة انطلاقا من منهج سلوكي، على اعتبار أن الدولة تعبر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي، وباعتبار أن علم الاجتماع السياسي يرى أن الدور وظيفة ونموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة من النشاطات الاجتماعية، فإنه ينطوي على صفة الإلزام، بحيث أن كل دور وكل وضع له صلة بأدوار وأوضاع أخرى.[3]

* **الأمن**: قدرة الدولة على تجنيد قدراتها وقوتها الداخلية والخارجية، ومعطيات هذه القوة الاقتصادية و السياسية والعسكرية في مواجهة التهديدات التي تعترض استقرارها وطمأنينتها على المستوى الدولي والمحلي.[4]

* **الاستراتيجية**: بالمعنى الشامل هي: قيادة مجمل العمليات الاقتصادية و الثقافية والاجتماعية والعسكرية وفق المصلحة الوطنية. فالاستراتيجية بالمعنى الدقيق هي: استخدام القوة لبلوغ أهداف سياسية ، وبعبارة أخرى هي قيادة العمليات العسكرية لتحقيق المصلحة الوطنية.[5]

* **الجيوعسكرية**: وهي الجغرافيا الحربية أو العسكرية، التي تدرس الاتجاهات المكانية للحروب العالمية والمحلية وتعليل حدوثها وتوزيعها الجغرافي، أي دراسة علاقة جغرافية المكان بكافة الأنشطة العسكرية، وذلك لفك

---

[2] عبدالستار الرواوي، "**أبجدية تصدير الثورة الايرانية**"، صحيفة نيسان،[على الإنترنت]. تاريخ آخر تعديل: 2015/08/23، تاريخ الاطلاع: 2016/04/09، انظر في: http://www.nesannews.com/article?view=15489.

[3] عبد الله حجاب، "**السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج (1979–2011): دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة الجزائر،2012، ص28.

[4] نسيمة الطويل، "**الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2010، ص 37.

[5] نفس المرجع، ص ص، 26-27.

شفرة النسق المكاني وتفعيل الخريطة الذهنية لدى أفراد القوات المسلحة. كذلك تهتم باهتمامات جيوبولتيكية كخطط المعارك، والتحليل الأرضي والجيوستراتيجي والمعدات الحربية والإمكانات التسليحية.[6]

* **الجيواقتصاد:** يتولى الجيواقتصاد تحليل الاستراتيجيات الاقتصادية – و بالأخص التجارية- التي تقررها الدولة في الإطار السياسي لحماية اقتصادها القومي أو بعض القطاعات المحددة بدقة، ومساعدة شركاتها الوطنية للسيطرة على التكنولوجيا أو غزو قوة ونفوذ على المستوى الدولي و تساهم في تعزيز دورهم الاقتصادي والاجتماعي.[7]

11- هيكل البحث:

تمت معالجة هذه الدراسة بتقسيمها إلى مقدمة وثلاثة فصول رئيسية وخاتمة، حيث نتناول في:

الفصل الأول محددات الاستراتيجية الأمنية الإيرانية، حيث نتناول فيه أهم المحددات الداخلية للاستراتيجية الأمنية الإيرانية، وذلك من خلال ثلاث مباحث، نتناول في المبحث الأول المحددات الجيوسياسية وهي المحددات الأكثر تأثيرا في صياغة الاستراتيجية الأمنية الإيرانية، وذلك من خلال ثلاث مطالب، نتناول في المطلب الأول والثاني العناصر المادية والبشرية لدولة إيران المؤثرة في الاستراتيجية الأمنية الإيرانية، أما المطلب الثالث نتناول فيه دور الأيديولوجية السياسية في صنع الاستراتيجية الأمنية الإيرانية، أما المبحث الثاني نتناول فيه المحددات الجيواقتصادية لدولة إيران المعاصرة المؤثرة في الاستراتيجية الأمنية الإيرانية من خلال ثلاث مطالب نتناول فيها مقدرات إيران الطبيعية وقطاع الزراعة وقطاع الصناعة لإيران المعاصرة، أما بالنسبة للمبحث الثالث نتطرق فيه إلى المحددات الجيوأمنية و العسكرية لدولة إيران المعاصرة، حيث نتناول فيه من خلال مطلبين الأمن القومي الإيراني والقدرات العسكرية الإيرانة.

أما الفصل الثاني نتناول فيه أبعاد الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق (2003-2015)، حيث نتعرف فيه على أهداف وآليات تجسيد الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق (2003-2015) وتعظيم إيران لدور بعض الكتل العراقية على حساب بقية الكتل العراقية الأخرى ، منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وذلك من خلال ثلاث مباحث، نتناول في المبحث الأول الجذور التاريخية للاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق (1979-2003)، حيث يندرج تحت هذا المبحث مطلبين، المطلب الأول

[6] [مجهول]، جغرافيا الحرب، موسوعة ويكيبيديا، ،[على الإنترنت]. تاريخ آخر تعديل:2016/03/28، تاريخ الاطلاع: 2016/06/06، أنظر في : https://ar.wikipedia.org/wiki.

[7] نفس المرجع، نفس الرابط.

نتناول فيه مرحلة الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، أما الثاني نتناول فيه مرحلة ما بعد الحرب العراقية-الإيرانية (1989-2003)، وفي المبحث الثاني نبين فيه من خلال ثلاث مطالب أهداف الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق، حيث نتناول في المطلب الأول الأهداف الجيواستراتيجية الايرانية تجاه العراق، وفي المطلب الثاني الأهداف الجيوسياسية والأمنية الايرانية تجاه العراق، أما المطلب الثالث حول الأهداف الجيواقتصادية الايرانية تجاه العراق، أما بالنسبة للمبحث الثالث نتناول فيه من خلال ثلاث مطالب آليات تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق، نتناول في المطلب الأول الآليات السياسية والأمنية لتنفيذ الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق، وفي المطلب الثاني الآليات الاقتصادية لتنفيذ الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق، وفي المطلب الثالث الآليات الدينية و الثقافية لتنفيذ الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق.

أما بالنسبة للمبحث الثالث فهو حول الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق (الفرص والتحديات)، حيث نتعرف فيه عن فرص وتحديات تجسيد الاستراتيجية الأمنية الإيران تجاه العراق، في ظل استمرار ضعف الدولة العراقية، وذلك من خلال مبحثين، حيث نتناول في المبحث الأول فرص استمرار الاستراتيجية الأمنية الإيرانية في العراق، وفي البحث الثاني تحديات استمرار الاستراتيجية الأمنية الإيرانية في العراق.

الفصل الأول: محددات الاستراتيجية الأمنية الإيرانية

- المبحث الأول: المحددات الجيوسياسية الإيرانية
- المبحث الثاني: المحددات الجيواقتصادية
- المبحث الثالث: المحددات الجيوأمنية و العسكرية

الفصل الأول: محددات الاستراتيجية الأمنية الإيرانية

مقدمة الفصل الأول:

تتسم الاستراتيجية الأمنية الإيرانية بطبيعة معقدة و متشابكة، فالباحث في هذا الشأن يجد عند دراسته لهذه الاستراتيجية، العديد من الإبهامات ، فهي استراتيجية يتداخل فيها البعد الديني بالبعد القومي، وتتداخل فيها الأيديولوجيا الثورية بالبراغماتية.

ولمعرفة طبيعة الاستراتيجية الأمنية الإيرانية، وحقيقة هذا الدور الإقليمي المتنامي الذي تلعبه إيران في المنطقة العربية ومنطقة دول آسيا الوسطى، لابد لنا من الاطلاع على أهم المحددات الجيوسياسية، والجيواقتصادية، والمحددات الجيوأمنية والعسكرية، والجيوثقافية التي اعتمدتها إيران كأساس لتحركاتها، وطبيعة تأثير تلك المحددات في صياغة الاستراتيجية الأمنية الإيرانية.

المبحث الأول: المحددات الجيوسياسية الإيرانية

سيتم التطرق إلى أهم العناصر الطبيعية والبشرية، وأثرهما على طريقة تفاعل السياسة معهما في العصر الحديث خاصة ؛ ومنه التعرف على تأثير الأيديولوجيا السياسية الإسلامية التي تحكم إيران منذ عقود، ومعرفة مدى تأثير هذه العناصر في تحديد الاستراتيجية الأمنية الإيرانية.

المطلب الأول: العناصر الطبيعية لجغرافية دولة إيران

إن دراسة الموقع الجغرافي لدولة ما، ليس المقصود منه التحديد المجرد الذي يربط بين أرض الوحدة السياسية، وبين معالم معينة، أو مرتبطة بتحديدات فلكية أو وصفية، وإنما الجغرافيا السياسية تهدف من وراء هذا التحديد أو هذا الوصف، هو إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي، لأنه يعطي للدولة شخصية خاصة، ويوجه سياساتها باتجاهات معينة، ويؤثر في قوتها، وفي الكيفية التي تكون عليها مصالحها الحيوية، وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الإقليمي والدولي.[1]

---

[1] رينوفان بيار،و باتيت دوروز جون، **"مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية"**، ترجمة فايز النقاش، بيروت: منشورات عويدات،1989،ص 28.

أولا: الموقع الجغرافي لدولة إيران

إن تنامي الدور الإيراني يعود لأسباب مبنية، على أهمية الموقع الجيواستراتيجي لإيران، فقد ارتبط تاريخ إيران السياسي والاقتصادي ارتباطا قويا بموقعها الجغرافي.

01- الموقع الفلكي لدولة إيران: تقع إيران في الجنوب الغربي من قارة آسيا، بين دائرتي عرض (25 و 40) شمال خط الاستواء، وبين خطي طول (44 و 63) شرقي خط جرينيتش، هذا يعني امتداد إيران على 15 دائرة عرض، وهي بذلك تقع أغلب أراضيها ضمن المنطقة المدارية المعتدلة الدافئة.[1]

02- الموقع بالنسبة لكتل اليابس و الماء: تبلغ مساحة إيران حوالي 1648195 كم^2، وتتمتع بموقع بحري هام جدا، حيث تطل على أهم ثلاث مسطحات مائية، ويبلغ طول الحدود البحرية الإيرانية 2524 كم، أي نسبة 32.66% من مجموع الحدود الكلية البالغة 5024 كم، وتتوزع السواحل البحرية الإيرانية، على الخليج العربي بـ 1180كم من الجنوب الغربي، بنسبة 46.75% من مجموع السواحل البحرية، ومن جهة الشمال على بحر قزوين التي يبلغ طولها 644 كم، أي بنسبة 25.51 %من مجموع السواحل البحرية، ومن الجنوب على خليج عمان وبحر العرب بـ 700 كم، بنسبة 27.37% من مجموع السواحل البحرية.[2]

إن للسواحل الإيرانية المطلة على خليج عمان والخليج العربي قيمة غير اعتيادية، في إعطاء إيران وزنا جيوسياسيا مميزا، وذلك لأنها في مقدمة العوامل التي تساعد الدولة في بناء قوتها البحرية، فحسب نظرية "ألفريد ماهان" عن دور القوة البحرية في السيطرة عن العالم، فإن لخليج عمان والخليج العربي، أهمية في ربط عالم المحيط الأطلسي بالمحيط الهندي، فقد استفادت إيران من هاذين الخليجين في بناء قواعدها البحرية، بحيث أصبحت تشكل قوة يحسب لها حسابها في الميزان الاستراتيجي في المنطقة، ومن أهم هذه القواعد هي "بندر عباس" ، "بوشهر"، و"جزيرة خرج"، " بندر خميني"، و"عبادان"، "جاه بهار" (القاعدة الرئيسية ثلاثية الأدوار، التي تحتوي على تسهيلات للقوات البرية والبحرية والجوية)، وبذلك أصبح بمقدور إيران التدخل و التأثير في إمدادات النفط والحركة التجارية والعسكرية في الخليج العربي، مثل السيطرة على مضيق هرمز.[3]

---

[1] عدنان كاظم الشيباني، حميدة عبد الحسين، **"الأهمية الاستراتيجية لموقع إيران الجغرافي"**، مركز الرافدين للبحوث والدراسات الاستراتيجية، [على الإنترنت].تاريخ آخر تعديل: 2012/09/11، تاريخ الاطلاع: 2015/02/03، انظر في:
http://alrafedein.com/news.php?action=view&id=4527

[2] نفس المرجع، نفس الرابط.

[3] نفس المرجع، نفس الرابط.

تتصف السواحل الإيرانية المطلة على الخليج العربي، بعمق مياهها مما انعكس إيجابا على كثرة الموانئ، التي تتمتع بمزايا وصفات بحرية واستراتيجية، أفضل من ميزات موانئ الساحل الغربي للخليج العربي، من حيث المراسي والأعماق، إذ يوجد على الساحل الإيراني 18 ميناء، إلا أن أهم هذه الموانئ هي ميناء "بندر عباس" و"بوشهر" حيث يمر منها ما يقارب 90% من صادرات إيران ووارداتها، أما موانئ "عبادان" و"بندر شاهبور"و "خميني" و"جزيرة خرج"، فهي موانئ أساسية لتصدير النفط الإيراني، فضلا عن أن هناك عددا من حقول النفط البحرية وهي أكثر من ستة حقول.[1]

أما فيما يتعلق بالسواحل البحرية الإيرانية المطلة على بحر قزوين، فلها أهمية اقتصادية كبيرة، حيث تعد منطقة قزوين ثاني أكبر احتاطي نفط في المنطقة بعد منطقة الخليج، أما فيما يتعلق بصلاحيته للنقل فهي محدودة لكونه مغلقا ، تقتصر أهميته على النقل بين موانئ الدول المطلة عليه، وقد زاد الاهتمام بهذه المنطقة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وازداد التنافس بين الدول المطلة، ولقد تمكنت إيران بسبب موقعها الجغرافي في أن يكون لها دورا هاما وبارزا في هذه المطقة.[2]

وتأسيسا على ما تقدم فإن للسواحل الإيرانية، أثرا إيجابيا في تعزيز أهمية موقع إيران الجغرافي على المستوى الاقتصادي والعسكري والسياسي.

03- موقع الجوار الجغرافي لإيران: يترك موقع الجوار الجغرافي أثرا على العلاقات بين الدول المتجاورة، سواء في وقت السلم أو في وقت الحرب، ويمكن القوة بصورة عامة، إن احتمالية ظهور المشاكل الحدودية التي تزداد كلما ازداد عدد الدول المجاورة.

يحد إيران من جهة الشمال جمهوريات آسيا الوسطى و أذربيجان، وأرمينيا، وتركمنستان، إذ يبلغ طول حدودها 1740 كم، من مجموع حدود إيران البرية البالغة 5204 كم، أي بنسبة 33.43% ، ويحدها من الشمال الغربي تركيا، ويبلغ طول الحدود معها 470كم، بنسبة 09%، أما من الغرب فيحدها العراق بحدود برية يبلغ طولها 1280 كم، أي بنسبة 24.59%، في حين تحدها من الشرق أفغانستان وباكستان بطول 837 كم ، بنسبة 16.08% و 16.85% لكل منهما على الترتيب.[3]

[1] عبد الوهاب عبد الستار القصاب، **"المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والإقليمية"**، بغداد: مطبعة بيت الحكمة،2000، ص ص 125 126.

[2] عدنان كاظم الشيباني، حميدة عبد الحسين، مرجع سابق، نفس الرابط.

[3] نفس المرجع، نفس الرابط.

إن الحدود بين إيران ودول جوارها غير مستقرة، حيث تتحكم فيها عوامل تاريخية أكثر منها موضوعية، فهي تعاني من عدة مشاكل حدودية بسبب تعدد الدول المجاورة لها، ولعل أبرزها مشاكل الحدود مع العراق (مشكلة شط العرب)، التي شغلتها طويلا عن التقدم، وهذا يشكل عامل ضعف في قوة إيران من وجهة نظر الجغرافيا السياسية.[1]

إذا تمتلك إيران موقعا جغرافيا مها، إذ أنها تمثل حلقة الوصل بين الشرق و الغرب، فحسب واضعي النظريات الاستراتيجية، يقع الموقع الجغرافي لإيران ضمن نظرية النطاق الأرضي لـ "سبايكمان"، التي مفادها أنه من يحكم سيطرته على منطقة الأطراف –المناطق الساحلية- يحكم أوراسيا، ومن يحكم أوراسيا يتحكم بأقدار العالم، وتقع ضمن منطقة الهلال الداخلي في نظرية القلب التي وضعها "هالفورد ماكندر" ، التي ترى بأن من يسيطر على منطقة الهلال الداخلي، يسيطر على قلب الأرض، ويقع جزء من إيران ضمن المنطقة الاستراتيجية التي حددها "فيرجيف"، والتي أسماها منطقة التصادم والارتطام.[2]

ثانيا: تضاريس الدولة الإيرانية

لأشكال سطح الأرض دور كبير في تقدير قيمة الدولة، فهي و المناخ يحددان الخصائص الاقتصادية التي تتمتع بها الدولة، وتكون عاملا مهما لنهوضها وتقدمها، ولهذا فهي تحظى باهتمام وعناية الباحث في الجغرافيا السياسية، كما لها دور هام في تحديد مدى امكانية استغلال الدولة لثرواتها المعدنية والمائية، إضافة إلى انعكاساتها الواضحة على الظروف المناخية و النباتية.[3]

يغلب على سطح إيران بشكل عام الطابع الهضبي، وهضبة إيران الوسطى التي تملأ حيز الصورة التضاريسية في إيران، شرق عقدة أرمينيا بمساحة تقدر بحدود 543000 كم^2 ، ويبلغ معدل ارتفاعها 1000 متر فوق مستوى سطح البحر، وتأخذ الهضبة الإيرانية اتجاها عاما من الشمال الغربي إلى الشرق والجنوب الشرقي حتى أفغانستان وباكستان، ويبلغ معدل طول امتدادها بهذا الاتجاه 1288 كم.[4]

أما السهول الخارجية التي تقع خلف الحزام الجبلي المحيط بالهضبة، فهي تشمل السهول الساحلية جنوب بحر قزوين، وتمتد على طول السواحل الجنوبية لبحر قزوين، حيث يبلغ طولها 640 كم، أما عرضها

[1] نفس المرجع، نفس الرابط.

[2] صبري فارس الهيتي،" **الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية**"، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1976،ص 17.

[3] عبد المنعم عبد الوهاب، صبري فارس الهيتي، "**الجغرافيا السياسية**"، بغداد: بيت الحكمة، 1988، ص 55.

[4] بسام عبد الرحمان عبيد وآخرون، "**جغرافية القطر العراقي وبعض الدول المجاورة**"، بغداد: درا الحرية للطباعة والنشر، 1992، ص 122.

فيختلف من مكان لآخر، إذ يبلغ متوسط أقسامها 50 كلم، أما مساحتها فتقدر بحوالي 3200 كم^2، حيث تتوزع محافظات كيلان ومازندران وكوركان وإستراباد.[1]

من خلال ما تقدم، تعد إيران من الدول ذات المساحات الواسعة الكبيرة ونتيجة لهذا الاتساع، فقد تباين سطحها بشكل واضح حسب العوامل الجيولوجية، التي كان لها دور مهم نحو تشكيل الظواهر التضاريسية المختلفة، بحيث تعد عاملا مهما يؤثر في مناخ الدولة وتوزيع السكان وانعكاساتها على طبيعة الاتصال بين أجزاء الدولة، فضلا عن الأهمية الاقتصادية والعسكرية وقوة الدولة الإيرانية.[2]

ثالثا: مميزات مناخ إقليم دولة إيران

يعتبر المناخ من العوامل التي تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحديد قيمة الدولة وكيانها السياسي، وكونه يؤثر في حياة الإنسان ونشاطه، إذ ترتبط الظروف المناخية ارتباطا وثيقا بطبيعة الغطاء النباتي والمحاصيل الزراعية، والتي تعد أهم المرتكزات الرئيسية في قياس الوزن الاقتصادي والسياسي للدولة، فتنوع الإنتاج الزراعي والحيواني هو نتيجة تنوع المناخ، ويتنوع المناخ في إيران إلى ثلاثة انواع.[3]

01- المناخ الجاف: يشغل أكثر من مساحة إيران، ويسود في الوسط و الجنوب باستثناء منطقة كرمان، التي يسود فيها المناخ شبه الجاف، بسبب طبيعة أراضيها، ويتصف هذا المناخ بارتفاع درجة الحرارة صيفا وندرة تساقط الأمطار.

02- المناخ شبه الجاف: يسود هذا النوع من المناخ في المنطقة الانتقالية الواقعة بين المناخ الجاف و المناخ الرطب، وعليه فهو يحتل السفوح الجنوبية لجبال البرز والسفوح الشرقية لجبال زاجروس، الممتدة باتجاه الهضبة الإيرانية، كما أنه يسود منطقة كرمان داخل الهضبة الإيرانية وعلى الساحل الشرقي للخليج العربي.

03- المناخ الرطب: يسود شمال وغرب إيران، ويشمل ساحل بحر قزوين وسلسلة جبال البرز وجبال زاجروس، وإقليم فارس، حيث يمتاز هذا الإقليم بشتاء بارد وممطر، ويعد حوض بحر قزوين من أغزر مناطق الإقليم مطرا.[4]

---

[1] بسام عبد الرحمان عبيد وآخرون، **"جغرافية القطر العراقي وبعض الدول المجاورة"**، بغداد: درا الحرية للطباعة والنشر، 1992، ص 123.

[2] مُحَمَّد متولي، **"الخليج العربي"**، الجزء الأول، القاهرة: مطبعة أنجلو، 1970، ص ص 50 51.

[3] عبد المنعم عبد الوهاب، صبري فارس الهيتي، مرجع سابق، ص59.

[4] عبد الله سالم عبد الله، **"ظاهرة القارية في مناخ المناطق الجافة وشبه جافة في إيران"**، مجلة كلية الآداب ،العدد 37، عام 1989، ص ص 50 51.

بناء على ما تقدم تمتلك إيران موقع استراتيجي هام جدا، له أثر كبير في قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية .

المطلب الثاني: العناصر البشرية لإقليم إيران المعاصرة

نتناول في هذا المطلب التركيبة الديموغرافية لإيران، من خلال التعرف على حجم السكان، والتنوع العرقي و الأديان الموجودة في إيران، ومدى تأثير هذه العناصر في الاستراتيجية الأمنية الإيرانية.

أولا: حجم السكان في إيران المعاصرة

العامل السكاني يشارك المقومات الطبيعة والاقتصادية في إعطاء التقديرات المناسبة للدولة و قوتها، بل يمكن القول أن المقومات البشرية من أهمها، لأن التنمية لا تحقق بمجرد وجود العناصر المادية، بل لابد من وجود الموارد البشرية اللازمة لاستغلال هذه العناصر واستثمارها.

بلغ تعداد سكان إيران حسب إحصائيات عام 2012 حوالي 77مليون نسمة، نسبة 50.7% رجال و 49.3% نساء، كما أن نسبة 68.4% سكان حضر و36.6% يعيشون في الأرياف، وكان معدل النمو السكاني متذبذب خلال الفترات ما بين 1976 و1996، حيث كان معدل النمو ا 3.2% ما بين عام 1976 و1986، وانخفض بنسبة 1.47% ما بين 1986 و1996، لكن في المرحلة ما بين 2000 و2006،إزداد حجم السكان في إيران من 64 مليون نسمة إلى 70مليون نسمة، أي بمعدل مليون نسمة في كل العام.[1]

إن عدد سكان إيران خلال ربع قرن تقريبا كان مرتفعا، وهذه الصفة تتميز بها غالبية الدول النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، إلا أن العدد الكبير لا يشكل لإيران أية مشكلة، بسب سعة المساحة ووجود ثروة نفطية ومعدنية ذات أهمية اقتصادية كبيرة، مضافا إلى ذلك تنوع المحاصيل الزراعية والنباتية والحيوانية بسبب تنوع المناخ، وهناك علاقة وثيقة بين سكان الدولة وقدرتها على توفير القوى العاملة لمختلف القطاعات الاقتصادية والعسكرية.[2]

---

[1] عبد الله حجاب، مرجع سابق، ص 48.

[2] نفس المرجع، ص48.

ثانيا: التنوع العرقي في دولة إيران المعاصرة

يقصد به حالة الشعوب التي توجد داخل إطار الوحدة السياسية، من حيث القومية والدين واللغة، وتبرز أهمية دراسة التركيب الاثني في تقدير الوزن السياسي للدولة، لما له من دور مهم في تكوين الدولة ووحدتها وتماسك بنائها الداخلي.[1]

يعد العامل الديني لدى النظام الإيراني غاية ووسيلة، للبحث عن هوية مشتركة تجمع القوميات الإيرانية المتعددة وتصهرها مع بعضها البعض، لذا فالإسلام والمذهب الجعفري الاثني عشري حسب الدستور الإيراني هو دين ومذهب الدولة الرسمي.

تعد إيران من الدول ذات التعددية العرقية، حيث تداخل فيها القومية مع المذهبية في تركيبة ديموغرافية معقدة، تعود لأسباب وعوامل تاريخية وجغرافية، حيث يوجد في إيران أكثر من ثمانية عرقيات، يشكل الفرس فيها 51% والآذر 24% والجيلاك 08% والأكراد 7%، والعرب 03%، والبلوش 02 %،والتركمان 02%، و03% بقية العرقيات الأخرى، كما تعتبر اللغة الفارسية هي اللغة الرسمية للبلاد.[2]

ثالثا: أهم الأديان في دولة إيران المعاصرة

يوجد في إيران العديد من الأديان والمذاهب، نذكر منها أهم الأديان المعترف بها رسميا:

01- الإسلام: تقدر نسبة المسلمين بحوالي 98%، مقسمون إلى سنة وشيعة، يمثل الشيعة الأغلبية ومعظمهم من الفرس والآذريين، أما السنة فحسب الإحصائيات الرسمة تتراوح نسبتهم ما بين 20% إلى 28%، معظمهم من البلوش والأكراد والتركمان والعرب، ويتواجد معظمهم في المناطق الحدودية، جهة باكستان وأفغانستان وتركمنستان، بسبب حملات القتل والتهجير التي تعرضوا لهافي عهد الدول الصفوية.

02- المسيحية: يقدر تعدادهم بـ 75 ألف شخص، أكبر تواجد لهم في شمال إيران، غالبيتهم الساحقة من الأرمن ، يتبعون الكنيسة الأرثوذوكسية، إلا أن عددهم تراجع بشكل كبير بسبب هجرتهم إلى الخارج.

03- اليهودية: يقدر تعدادهم بـ 25 ألف شخص، لهم صلات تاريخية قوية وقديمة جدا بإيران، أكبر تواجد لهم في مدينة أصفهان، ولقد عرف عددهم تراجعا كبيرا بسبب الهجرة إلى إسرائيل، إلا أنهم مازالوا يشكلون ثاني أكبر تجمع يهودي في منطقة الشرق الأوسط .

[1] أحمد عبد المجيد عامر، "**دراسات في الجغرافية والدول: أسس وتطبيقات**"، الإسكندرية: مطبعة المصرية، 1982، ص 76.

[2] عبد الله حجاب، ، مرجع سابق، ص 49.

04- الزرادشتية: يقدر تعدادهم بـ 22 ألف شخص، وهو دين معترف به رسميا، ويلقى تشجيعا رسميا كبير، حيث تم اعتباره أيام حكم "رضا شاه بهلوي" رمزا للقومية الإيرانية الفارسية، إلا أن الكثير منهم هاجر إلى الخارج، ويتواجد معظمهم في مدينتي كرمان ويزد.[1]

نستخلص مما تقدم، أن التركيبة العرقية الإيرانية تركيبة متنوعة ومعقدة، تتداخل فيها القومية مع الدين والمذهب، وهذا يعود لأسباب أهمها موقع إيران الاستراتيجي، فهو عامل جذب لهجرات بشرية متعددة ومتنوعة عبر مراحل تاريخية مختلفة، ويعد عنصر السكان في إيران بوجه عام من حيث التعداد عنصر قوة لإيران مقارنة بدول الجوار، كما يعد الخليط الديني والمذهبي في إيران أقل تعقيدا وأكثر تجانسا مقارنة بالتركيبة اللغوية والعرقية، لذا تمزج إيران بين الدين والأمن للحفاظ على أمنها الداخلي، والتغلب على تركيبتها العرقية والدينية المعقدة.

المطلب الثالث: دور الأيديولوجية السياسية في صنع الاستراتيجية الأمنية الإيرانية

تقوم الاستراتيجية الأمنية الإيرانية منذ عام 1979 على دعامتين رئيسيتين، وهما الأيديولوجية والبراغماتية ، لذا سنتناول في هذا المطلب أثر الأيديولوجية السياسية في الاستراتيجية الأمنية الإيرانية والعلاقة الجدلية بين الأيديولوجية والبراغماتية في الاستراتيجية الأمنية الإيرانية .

تمكن "الخميني" الزعيم الروحي للثورة الإيرانية، من توظيف هذه الثورة واجتهاده الفكري، حيث قدم مشروع أطلق عليه "الحكومة الإسلامية" التي تقوم على أساس ولاية الفقيه، وجعل إنشاء هذه الدولة مجرد خطوة أولى تجاه إنشاء "الدولة العالمية"، التي تلغى فيها الحدود الجغرافية و السياسية ما بين الدول الإسلامية، والاعتراف فقط بما أسماه "الحدود الأيديولوجية"، حيث تقوم هذه الحكومة على ركيزتين، الأولى وهي سيطرة علماء الدين على مقاليد الحكم ومؤسسات الدولة والجمع بين السلطتين الدينية والسياسية، أما الركيزة الثانية فهي تتمثل في توظيف العامل الديني لتبرير سياستها في تصدير ثورتها وطموحاتها إلى باقي الدول الإسلامية على أساس أن شعوب هذه الدول تقع تحت سطوة أنظمة غير دينية نصبتها قوى الاستكبار العالمي، وإن الهدف من تصدير الثورة هو إذعان النظم السياسية في العالم الإسلامي للمصالح الإيرانية والالتزام في توجهاتها الخارجية.[2]

---

[1] نفس المرجع، ص ص 50 51.

[2] موسوعة الرشيد ،"**الدوافع والأهداف الإيديولوجية الإيرانية على التوجهات الأمريكية**"، تاريخ الاطلاع: 2015/02/11، انظر في: http://www.alrashead.net/index.php?partd=24&derid=1710.

لقد تضمن الدستور الإيراني مبدأ تصدير الثورة، وهو يهدف إلى تحقيق النصر لجميع المستضعفين على المستكبرين، ويؤكد الدستور على استمرار هذه الثورة في الداخل والخارج، خصوصا في توسيع علاقاتها الدولية مع سائر الحكومات الإسلامية لبناء الأمة الواحدة.[1]

إن النظام الحاكم في إيران المعاصرة منذ فيفري 1979م، جعل من مبدأ تصدير الثورة هدفا حيويا سواء على البعد العقائدي أو البعد المتعلق بمصلحة النظام، ووضع له استراتيجية خاصة، لها سياسات تستند إلى مصادر وإمكانات وطاقات تحشد لتنفيذها، وأصبح مبدأ تصدير الثورة وسيلة وغاية لكسب المناصرين لإيران ولمواجهة التحديات الخارجية وإضفاء الشرعية عليها، لكونه يضمن لإيران توسيع نفوذها وحماية أمنها القومي وذلك من خلال جملة من الوسائل نذكر أهمها:

01- تأسيس الحرس الثوري الإيراني (باسدران انقلاب) ويعد أهم المؤسسات الإيرانية من أجل الحفاظ على السلطة السياسية وموازنة قوة الجيش ليصبح من الأدوات العسكرية المعنية بتنفيذ السياسة الخارجية القائمة على "تصدير الثورة الإيرانية" والتي اضطلع بدور رأس الحربة فيها، والولاء للزعامة الدينية في المقام الأول.

02- إقامة مؤسسات الجمهورية الإيرانية ورفدها برباط عقائدي، فقد جاء في ديباجة الدستور الإيراني المعدل لعام 1989 وتحت عنوان" الجيش العقائدي" ما يلي: "في مجال بناء وتجهيز القوات المسلحة للبلاد يتركز الاهتمام على جعل الإيمان والعقيدة أساسا وقاعدة لذلك".

03- إضفاء البعد الإيديولوجي الإسلامي على العقيدة العسكرية، وتعبئة الشعوب الإيرانية، واستثارة مفاهيم التضحية والاستشهاد، وجعل إيران مركز الحكم الإسلامي ومحوره، وفكرة المواجهة للمؤامرات الداعية إلى استخدام القوة وخلق روح معنوية لدى المقاتلين الإيرانيين.

04- دعم الأقليات الشيعية في كل أنحاء العالم وخاصة في الدول العربية واحتوائها وتوجيهها، للسيطرة على تلك الدول.

05- خطاب أيديولوجي معادي لأمريكا وإسرائيل وداعم للقضية الفلسطينية، يمكن إيران من اكتساب قطاعات واسعة من الرأي العام الداخلي والرأي العالم الإقليمي، من أجل خلق بيئة مناسبة لتقبل الدور الإقليمي الذي تلعبه إيران.[2]

---

[1] نفس المرجع، نفس الرابط.

[2] نفس المرجع، نفس الرابط.

لكن من جهة أخرى لم تؤثر الأيديولوجية الثورية الإسلامية على الاستراتيجية الإيرانية، فقد تعاملت إيران مع العديد من القضايا والأحداث في سبيل تحقيق أهدافها ومصالحها القومية بكل براغماتية وواقعية سياسية، ومزجت بين الاثنين في قضايا وأحداث أخرى، حيث كفر الخميني حزب البعث الاشتراكي في العراق و اتهمه بالعمالة لأمريكا وإسرائيل، وأيده ودافع عنه في سوريا، ناهض و كفر جماعة الإخوان المسلمين في سوريا بعد أحداث حماه عام 1982، وأيدها في مصر خاصة بعد حادثة اغتيال "السادات" عام 1981 بالنظر لإيوائه للشاه المخلوع والفار من إيران إثر انتصار الثورة الإسلامية في إيران ، كما أيد حركة حماس الفلسطينية أيضا، أما عن علاقات إيران مع إسرائيل، فقد تعاملت إيران مع هذا الموضوع ببراغماتية مطلقة، من أجل تحقيق مصالحها خاصة في فترة حربها مع العراق، حيث لم تكن علاقات دبلوماسية بين البلدين، لكن كانت هناك علاقات تعاون، حيث دعمت إسرائيل و ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية إيران بعدة صفقات أسلحة وذخائر(فضيحة "إيران كيت" و"إيران كونترا")، ناهيك عن الحرب الطائفية التي تديرها إيران الآن في سوريا والعراق واليمن، التي تمزج فيها بين الأيديولوجية و البراغماتية.[1]

ولكي نفهم تعاقب الأولويات الأيديولوجية والبراغماتية وتفاعلاتها في الاستراتيجية الأمنية الإيرانية، علينا إدراك حقيقة أنه ليس ثمة فصام تام يفرق بينهما على أرض الواقع، وأن هناك عناصر براغماتية كامنة حتى في صلب الأيديولوجية الثورية الإيرانية، أهمها طبيعة الإسلام السياسي الذي تنبني عليه السياسة الإيرانية والذي يتمحور حول مفهوم "الخميني" لولاية الفقيه، كذلك التقية التي هي أحد أهم أصول العقيدة الشيعية (الباطنية)، وعليه يبدوا واضحا أن ثمة عناصر براغماتية في التركيبة الداخلية للأيديولوجية الثورية الإيرانية ذاتها، ولا ينبغي بالتالي اعتبار الأيديولوجية والبراغماتية مفهومين منفصلين، بل عاملين مترابطين يدعم أحدهما الأخر في جدلية دينامية مستقرة، وأصبح تأثير البراغماتية واضحا في الاستراتيجية الأمنية الإيرانية، خاصة بعد وفاة "الخميني" وحدوث العديد من المتغيرات في الساحة الإقليمية والدولية، كنهاية الحرب العراقية الإيرانية ورسوخ الأيديولوجية الثورية في الداخل الإيراني، وتداول حكومات أخرى جديدة على السلطة أكثر انفتاحا، حيث كانت البداية مع "رفسنجاني" ثم "خاتمي"، وبعض الأحداث الإقليمية

---

[1] منيرة الفقيه، **"السياسة الخارجية الإيرانية تجاه إسرائيل في مرحلة بعد الثورة: هل تحركها الأيديولوجيا ؟ أم البراغماتية ؟"**، منتدى العلاقات العربية و الدولية،[على الإنترنت]. تاريخ آخر تعديل: 2014/01/06،تاريخ الاطلاع: 2015/02/11، انظر في: http://fairforum.org/research/%D8%A7%D9%84%

الأخرى كغزو الولايات المتحدة للعراق عام 2003،و الثورات العربية منذ نهاية عام 2010، والحرب على ما يسمى الإرهاب.[1]

بناء على ما تقدم فإن المقاربة الإيرانية لاستراتيجيتها الأمنية ،كانت على الدوام واقعية وأن الأيديولوجية لم تكن أكثر من وسيلة لتعزيز نفوذها على الأرض، فالخطاب الديني الذي اتخذته إيران منذ 1979، ما هو إلا وسيلة من وسائل سياستها الواقعية على الأرض.

المبحث الثاني: المحددات الجيواقتصادية لدولة إيران المعاصرة

سيتم في هذا المبحث تناول أهم عناصر البناء الاقتصادي الإيراني، حيث يعتبر هذا البناء عنصرا مهما في قوة الدول وكفاءة أدائها، و الذي يعتمد على ما تمتلكه الدولة من مقدرات طبيعية وعلى نشاطها الزراعي و الصناعي، فهو يعد من أهم العوامل المؤثرة في السلوك السياسي الإيراني، وفي عملية اتخاذ القرار، وفي تعزيز إيران لمكانتها الاستراتيجية، خاصة بعد التغيير الشامل الذي نال النظام الاقتصادي الإيراني بعد الثورة عام 1979، عن طريق قطع الروابط العضوية لتبعية الاقتصاد الإيراني للنظام الغربي، و إلغاء النظام المصرفي القائم آنذاك، وتحرير العملة الإيرانية من ارتباطها بالدولار الأمريكي، وإعادة دمج البترول بالاقتصاد الإيراني من خلال تغيير بنية الصادرات وإعادة توزيع الأنشطة.[2]

المطلب الأول: مقدرات إيران الطبيعية

تتوافر إيران على موارد طبيعية متعددة ومتنوعة، لكن يغلب عليها على المستوى الصناعي طابع الصناعات الاستخراجية خاصة البترول والغاز، وعلى الرغم من ذلك تبقى فاعلا مهما في اقتصاديات الهيدروكربونية، في حين أنها تمتلك أكبر احتاطي عالمي للنفط الخام بعد السعودية، وأكبر احتياطي عالمي للغاز بعد روسيا، لكن رغم هذا بقي الإنتاج النفطي هو العامل الحاسم في الاقتصاد الإيراني، الذي تأثر كثيرا بتقلبات أسعاره، فقد تمكنت إيران من زيادة قدرتها الإنتاجية من النفط، بعد تمكنها من إصلاح وتحديث منشئاتها النفطية.[3]

قدر الناتج الإجمالي الإيراني ما بين عامي 2005 و2006 بحوالي 196 مليار دولار، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي 3100 دولار، و خلال الفترة نفسها انخفضت المخاطر الاقتصادية

[1] نفس الرجع، نفس الرابط.

[2] محمد محمود الديب، "**الجغرافية السياسية: أسس وتطبيقات**"، القاهرة: مكتبة سعيد رأفت، 1978، ص281.

[3] طلال عتريسي، "**جيوبوليتيك إيران**"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 84، جوان 1999، ص4.

لإيران، فبعد إن كانت تحتل المرتبة 79 عالميا، من حيث ارتفاع المخاطر المالية، أصبحت تحتل المرتبة 39 عالميا، وبلغ متوسط معدل النمو نحو 5.9% ، كما ارتفع الاحتياطي النقدي لإيران بـ 10 مليار دولار، حيث وصل إلى45 مليار دولار في عام 2006، وفي نفس السنة انخفضت الديون الخارجية لتصل إلى 14 مليار دولار، كما ارتفعت ودائع إيران البنكية إلى 125 مليار دولار، وارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى 7.5%.[1]

أما بالنسبة لقدرات إيران النفطية وموقعها في سوق النفط العالمي، فإن النفط يمثل 65 % من ناتج إيران القومي الإجمالي، وهذا ما زاد أسعار خامات إيران الخفيفة و التقليدية إلى أربعة أضعاف، من حوالي 16 دولار للبرميل في 1995، إلى 60 دولار للبرميل عام 2006، مما أدى إلى نمو صادراتها النفطية من حوالي 15 مليار دولار عام 1995، إلى أكثر من 46 مليار دولار في عام 2005.[2]

إلى جانب النفط، تمتلك إيران أيضا احتياطات ضخمة من موارد أخرى تكتسب قيمة متزايدة في الاقتصاد الدولي، من أهمها الغاز الطبيعي، حيث تشير التقديرات إلى أن احتياطي الغاز الطبيعي لإيران يصل إلى حوالي 940 تريليون قدم مكعب، وهي تحتل المرتبة الثانية من حيث الحجم بعد احتياطات روسيا، وتمتلك إيران بشكل واضح إمكانية هائلة كلاعب رئيسي في مجال الغاز الطبيعي، وسيزداد إنتاجها الحالي الذي يصل إلى 2.7 تريليون متر مكعب في السنة، بشكل ملحوظ، خصوصا إذا تم اكتشاف احتياطات مهمة كما يتوقع معظم الخبراء، ففي عام 2000 تم اكتشاف حقل "تابنك"، وهو حقل عملاق 15.7 تريليون متر مكعب و240 مليون برميل من الغاز المكثف، وقد أعلنت وكالة الأنباء الإيرانية في عام 2004 عن اكتشاف حقلين للغاز الطبيعي بلال وجزيرة لافان.[3]

تبلغ الاحتياطيات الإيرانية في حقل الغاز الهائل في بارس الخليج، إحدى أكبر المصادر الهامة لإيران في إنتاج الغاز الطبيعي والطاقة، و الذي يعتبر امتدادا لحقل الشمال القطري ما بين 280 إلى 500 تريليون متر مكعب، ونظرا لحجم هذا الحقل الهائل، فسيكون على الإيرانيين تطويره عبر مراحل منفصلة، لذا يريد

[1] عبد الله حجاب، مرجع سابق، ص44.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] نفس المرجع، ص45.

الإيرانيين أن تصبح منطقة بارس الخاصة بالاقتصاد والطاقة، والتي تم إنشاؤها عام 1988 كأحد أهم مراكز صناعة الطاقة في الشرق الأوسط.[1]

المطلب الثاني: قطاع الزراعة في إيران المعاصرة

تصل مساحة إيران الزراعية إلى حوالي 226 مليون هكتار، وتبلغ المساحة المستغلة منها حاليا ما بين 14 إلى 15 مليون هكتار، وتتوزع المساحات الزراعية في إيران طبقا لإحصائيات 1990 على النحو التالي: 11% غابات، 08% مراعي، 14% مناطق زراعية بعلية، 16% مناطق زراعية مروية، 01% مناطق سكنية ومراكز صناعية، و50% مناطق صحراوية وجبال صخرية، وتتركز أخصب المناطق الزراعية شمالا في المناطق القريبة من بحيرة أورميا، وقرب بحر قزوين، وهذه المناطق تشكل 20% من الأراضي الإيرانية، ويتم إنتاج فيها حوالي 60% من المحاصيل الزراعية الإيرانية،[2]

استنادا إلى تقارير المنظمات الدولية، كمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، أن إيران زادت من إنتاجها الزراعي في 100 نوع من المنتوجات الزراعية، بحوالي 55 مليون طن خلال الفترة ما بين 1979 و2008، ولو أخذنا اتجاهات الزيادة في أهم المحاصيل الزراعية، سنجد أن القمح أصبح إنتاجه حوالي 22%، مقارنة بعام 1978، حيث كان 08%، أما الشعير فقد زاد من 05% عام 1978 إلى 14% عام 2007، وكما تفيد بعض الإحصائيات الأمريكية، أن القطاع الزراعي الإيراني يساهم بنسبة 11% في الناتج القومي الإيراني، ففي عام 2007 وصلت صادرات إيران الزراعية من المنتوجات الزراعية 25% من صادرات إيران النفطية، أي بقيمة 2.2 مليار دولار، وبلغت وارداتها من المنتوجات الزراعية حوالي 2.2 مليار دولار، و1.7 مليار دولار واردات زراعية أخرى تتمثل في أسمدة ومبيدات، كما يعمل في هذا القطاع حوالي 25% من اليد العاملة الإيرانية.[3]

رغم العقوبات الغربية الشديدة المفروضة على إيران، إلا أن صادراتها الزراعية عرفت ارتفاعا كبيرا، ففي عام 2012 ارتفعت بنسبة 15% نتيجة زيادة مبيعات الفزدق والزعفران إلى الضعف تقريبا، كما استطاعت إيران منذ عام 2007 أن تحقق اكتفاء ذاتيا في مادتي القمح والشعير والتحول إلى دولة مصدرة،

---

[1] روجر هاورد،"**نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة**"، ترجمة: مروان سعد الدين، ط1، بيروت: مكتبة مدبولي،2007، ص20.

[2] لي ريش بلانك، "**دور الزراعة في السياسة الاقتصادية الجديدة في إيران: إيران في المحنة**"، بغداد: مركز الخليج العربي، 1997، ص101.

[3] عبد الله حجاب، مرجع سابق، ص46.

حيث أصبحت تحتل المرتبة التاسعة في آسيا في تسلسل الدول المنتجة للقمح، كما استطاعت إيران من رفع منتوجاتها الزراعية في بعض المواد الأخرى كالأرز، والحبوب الأخرى من غير القمح والشعير، والبنجر السكري، والقطن، والفواكه ومنتجات الألبان واللحوم..[1]

المطلب الثالث: القطاع الصناعي في إيران المعاصرة

تمكنت إيران بعد الثورة عام 1979 من انتهاج منهجا جديدا، يقوم على الإنتاج المحلي والتخلص التدريجي من التبعية للخارج، وذلك من خلال سعي الدولة الحثيث إلى خلق بيئة مناسبة للتصنيع والإنتاج، بتشجيع المبادرات الداخلية، ومواجهة العديد من التحديات أهمها الحصار الغربي الشديد المفروض على إيران، حيث تمكنت إيران خلال حوالي ثلاث عقود من الزمن، من بناء قاعدة صناعية محلية ضخمة، تقوم على العديد من الصناعات المتقدمة تكنولوجيا في مجال النفط والكيماويات والطاقة النووية، والصناعات التعدينية، والصناعات التي تعتمد على الإنتاج الزراعي، ويمثل الإنتاج الصناعي في إيران حوالي 45.3% من الناتج القومي الإجمالي، بمعدل نمو 4.3% باستثناء النفط طبقا لتقديرات عام 2010.[2]

أما فيما يخص الصناعات الغير نفطية، فتتمثل في صناعة النسيج والصلب والصناعات الغذائية والسيارات والإلكترونيات، والصناعات التقليدية والحرفية كالسجاد الإيراني والسيراميك، فقد وفرت هذه القطاعات العديد من مناصب الشغل حيث بلغت عدد مناصب الشغل فيها عام 2006 إلى 16 ألف منصب شغل، ويسيطر القطاع على نسبة 96.4% من القطاعات، أما الاستثمار فيها فقد زاد بنسبة 1.2% خلال الفترة ما بين 2005 و2006.[3]

كما تعمل إيران جاهدة على تنويع صناعاتها، لاسيما في مجالات الصناعات الثقيلة، ففي مجال صناعة السيارات، تمثل 10% من الناتج المحلي الإجمالي الإيراني، و04% من القوى العاملة في البلاد ،وتحتل المرتبة الثانية بعد صناعة النفط والغاز، وفي الواقع إن مجموعة "إيران خودر" هي أكبر مصنع للسيارات في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من انخفاض مرتبة إنتاج السيارات بنسبة أعلى من إنتاج السيارات في إيران من 17 إلى 20 على مستوى العالم منذ 2008 - عندما جرى تعزيز العقوبات – إلا أن إيران لاتزال تنتج السيارات بنسبة أعلى من إنتاج دول مثل إيطاليا والنمسا وأستراليا أو هولندا، كما زاد الإنتاج الصناعي

[1] [مجهول]، القوي الاقتصادية في المجتمع الإيراني، "**المعهد المصري للدراسات والسياسات الاستراتيجية**، [على الإنترنت]. تاريخ آخر تعديل: 2015/10/20،تاريخ الاطلاع:2016/02/11، انظر في: http://www.eipss-eg.org/Internal-forces-in-Iranian-society-and-economic-forces/2/0/162.

[2] هوشنك أمير أحمدي، "**أمريكا وإيران والخليج**"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 49، فيفري 1996، ص20.

[3] عبد الله حجاب، مرجع سابق، ص45.

لإيران لبعض الصناعات طبقا للأرقام الرسمية لعام 2007، في إنتاج المعادن بلغت نسبة الإنتاج 11.7%، المعادن الخام 1.7%، المنتجات المعدنية 13%، الإسمنت 12.6%، وهذا بزيادة 01% عن عام 2006.[1]

أما في مجال الصناعات الحربية، فقد تمكنت إيران من تصنيع وتطوير العديد من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، كالدبابات والعربات المصفحة، وكذلك المركبات الأخرى العادية، والصواريخ الموجه خاصة أرض- أرض، القصيرة و المتوسطة المدى ، كما قامت إيران بتصدير بعض الأسلحة، ففي عام 2006 باعت إيران لـ 57 دولة العديد من الأسلحة بلغت قيمتها 100 مليون دولار.[2]

أما في مجال التكنولوجيا النووية فبعد إعلان الرئيس السابق "أحمدي نجاد" في 11 أفريل 2006، أن إيران امتلكت دورة وقود نووي كاملة، تكون إيران بذلك قد امتلكت العلم والتقنية النووية، وهكذا حققت إيران إنجازا علميا وتقنيا، وهذا يعني أن البرنامج النووي سوف يستخدم في تحديث الدولة علميا وتقنيا في المجال الطبي والزراعي والعسكري، وقد تم تطوير قطاع الطاقة النووية لتوليد الطاقة الكهربائية للاحتياجات المحلية، لضمان استمرار القدرة على تصدير النفط إلى الخارج، للحصول على العملة الصعبة لأغراض التنمية الاقتصادية، وعليه تسعى إيران لتوليد طاقة كهربائية من المفاعلات النووية، تصل إلى 20 ألف ميغاواط بحلول عام 2020، وفي حالة النجاح في تحقيق ذلك، ستتمكن إيران من توفير190 مليون برميل نفط سنويا.[3]

إذن فالبنية الاقتصادية هي أحد الأسس التي ترتكز عليها المكانة الاستراتيجية لإيران، فاعتماد إيران على متغير النفط إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها، كالتضخم والبطالة وتعثر الحريات الاقتصادية و الحصار الاقتصادي الذي فرض عليها من الدول الغربية، تمثل أبرز المظاهر السلبية في بنية الاقتصاد، وهو ما يؤثر على الاستراتيجية الأمنية الإيرانية.

---

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] نفس المرجع، ص46.

[3] عياد أحمد البطنيحي، **"قراءة في السياسة الخارجية الإيرانية، المحدد الاقتصادي، الاقتصاد والطاقة النووية"**، منبر الحرية،[على الإنترنت]. تاريخ آخر تعديل: 2010/09/21، تاريخ الاطلاع:2015/02/21، انظر في: http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/18.

المبحث الثالث: المحددات الجيوأمنية و العسكرية لدولة إيران المعاصرة

بالإضافة إلى المحددات الجيوسياسية والمحددات الجيواقتصادية، نتناول في هذا المبحث المحددات الجيوأمنية والعسكرية، حيث نتطرق إلى الأمن القومي الإيراني وقدرات إيران العسكرية.

المطلب الأول: الأمن القومي الإيراني

نتناول في هذا المطلب مفهوم الأمن القومي الإيراني ، وأهم أبعاده، وأهم مرتكزات استراتيجية الأمن القومي الإيراني.

أولا: مفهوم الأمن القومي الإيراني

يأخذ مفهوم الأمن القومي الإيراني في أبعاده السياسية، والاقتصادية، والأيديولوجية، والأمنية والعسكرية، ضرورة تلبية احتياجات حماية النظام الثوري، وامتلاك قدرات التنمية الذاتية للدولة، واحتلالها مكانة متميزة في النظام الدولي والإقليمي، ويقوم هذا المفهوم على مجوعة من الفرضيات أهمها، وهي أن النظام الدولي يتسم بالفوضى، وتحاول فيه قوى عظمى وحيدة فرض سطوتها وهيمنتها عليه بالقوة من دون وجه حق، و أن إيران دولة تشعر بتفرد حضاري وتفوق عرقي، وميل التوازن الاستراتيجي البشرى لصالحها، فضلاً عن أهمية موقعها الاستراتيجي، كذلك أن إيران مضطرة إلى العيش في بيئة عدائية على الدوام، لذا فهي لا تملك سوى اعتماد القوة العسكرية لمواجهة هذه البيئة، فضلاً عن توافر هامش محدود لها للمناورة الخارجية بين بعض الدول الكبرى لحماية مصالحها الأمنية، إضافة إلى ذلك أن إيران تملك عمقاً استراتيجياً كافياً وحدوداً يمكن الدفاع عنها، لوجود بعض الموانع الطبيعية، كما ترى إيران أنها الدولة الوحيدة المسؤولة عن إقامة النظام الإسلامي العالمي، وحتمية تصدير الثورة الإسلامية بعد أن فقدت الدول الإسلامية زخمها الثوري.[1]

ثانيا: أبعاد الأمن القومي الإيراني

يقوم الأمن القومي الإيراني على مجموعة من الأبعاد أهما:

01- البعد السياسي للأمن القومي الإيراني: يتكون هذا البعد من شقين، الشق الأول يتمثل في سعى إيران الحثيث إلى تقوية و تعزيز وضعها داخل النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة منطقة الخليج العربي وآسيا الوسطى، وذلك من خلال تصدير نموذج الدولة الإيرانية، بالنسبة لمنطقة أسيا الوسطى

[1] موسوعة المقاتل، "**تنامي الدور الإيراني وتأثيره على الأمن القومي العربي**"، تاريخ الاطلاع:2015/03/05، انظر في: .http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/DoorIrani/index.htm

انطلاقاً من عامل الجوار الجغرافي والاعتبارات الحضارية والثقافية التي تربطها بالدول الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفيتي سابقا، مستندة على قدراتها الاقتصادية والبشرية، وموقعها حلقة ربط بين جناحي العالم الإسلامي، فضلاً عن عضويتها بمنظمة "إيكو" ومصالحها المشتركة مع هذه الدول في بحر قزوين، كذلك إقرار نظام أمني خليجي بمنطقة الخليج العربي (الفارسي) لتضطلع إيران فيه بالدور الرئيس في إقرار نظام أمني خليجي والاستفادة من المتغيرات الأخيرة بالمنطقة ورفض الاعتماد على قوى خارجية في منظومة الأمن الخليجي، إضافة إلى ذلك تكوين كتلة إقليمية قوية من العالم الإسلامي على المدى البعيد تكون إيران مركزاً لها، حيث تجمع هذه الكتلة بين المنطقتين (الخليج وآسيا الوسطي)، وهو ما يرتبط تنفيذه بمدى نجاحها في تحقيق أهدافها بمنطقتي الخليج وآسيا الوسطى، كل على حدة، في مرحلة أولى لتنفيذ هذا النموذج الذي يوفر لها متنفساً على كلا الاتجاهين، والقيام بدور الوسيط بين آسيا الوسطى والعالم العربي، أما الشق الثاني فهو سعي إيران إلى تحقيق التوازن مع القوى الفاعلة العربية والإسلامية والغربية، وذلك من خلال، إرساء أسس علاقات جديدة مع القوى الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على أساس من المصالح المتبادلة، بما يسهم في اضطلاعها بدور يتناسب مع ثقلها الإقليمي، و توظيف إيران لموقعها الجيواستراتيجي والجيوبوليتيكي، والقدرات الشاملة للدولة للحصول على دور مؤثر وفعال في قلب منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي.

02- البعد الاقتصادي للأمن القومي الإيراني: تسعى إيران منذ نهاية حربها مع العراق عام 1989 إلى تعزيز قدراتها الاقتصادية، وتطوير إمكاناتها التكنولوجية ضماناً لدعم الجبهة الداخلية وتماسكها، وتعظيم قدراتها الشاملة بالمجالات كافة لمواجهة التأثيرات السلبية للعقوبات الدولية والغربية المفروضة على إيران؛ حيث أدى ذلك إلى اتجاه الحكومة لترشيد الإنفاق العام وتقليص الدعم تدريجياً، مع تشكيل تحالفات للتبادل التجاري مع بعض الدول (كوبا ـ زيمبابوي ـ سورية ـ السودان ـ الصين ـ قرقيزيا)، لضمان استمرار الحصول على متطلبات إيران من السلع الأساسية من خلال اتفاقيات للتعاون الزراعي والتجاري، والبدء في تنفيذ عدد من المشروعات بقطاع النفط تستهدف زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي كبديل للبنزين.

03- البعد العسكري و الأمني للأمن القومي الإيراني: تعمل إيران منذ عام 1990 إلى امتلاك القوة العسكرية، ببعديها التقليدي وفوق التقليدي، التي تلبى احتياجات تحقيق أهداف الأمن القومي الإيراني؛ حيث تستند أهميته في التصدي لأية تهديدات خارجية أو داخلية، مروراً بتحقيق التوازن مع القوى الإقليمية

وامتلاك مقومات المشاركة الإيجابية في تحديد مستقبل أية ترتيبات أمنية في مجالها الحيوي، والقدرة على معاونة حلفائها الاستراتيجيين بالمنطقة.[1]

ثالثا: مرتكزات استراتيجية الأمن القومي الإيراني

تقوم استراتيجية الأمن القومي الإيراني منذ العام 1979 على جملة من المرتكزات التي تحدد استراتيجيتها الأمنية نذكر أهمها:

1- إن البعد الديني الشيعي يمثل أحد أهم مرتكزات الأمن القومي الإيراني، وبذلك يصبح الحزام الأمني الشيعي هو الضامن الرئيس لأمنها القومي الخارجي، أما المرتكز الآخر للأمن القومي هو القومية الفارسية وانعكاساتها التاريخية.

2- المزج بين الدين والأمن للحفاظ على أمنها الداخلي، والتغلب على تركيبتها العرقية والدينية المتنوعة و المعقدة.

3- تعد إيران نفسها دولة ثورية، ونموذجاً يمكن تطبيقه على نطاق واسع في المنطقة، وترى أن ثورتها تجسد قيمتها الدينية واستقلالها واعتمادها وزعامتها، وأن مجتمعها مثالي تسوده العدالة الاجتماعية، وتملك حرية نشر قيمها ومبادئ ثورتها، ولكن يظل شعور إيران بالتهديد والظلم وبأنها ضحية السبب الكامن وراء قناعتها بمبدأ "المؤامرة"، مما يزيد من صعوبة التكيف مع العالم الواقعي من جانب، ويجعلها تتمسك بالمواجهة والمبادرة وإقامة "الأمة المسلمة" من جانب آخر.

4- ضرورة هيمنة إيران على (الخليج العربي)، والاعتراف إقليمياً ودولياً بذلك، ما يفرض عليها امتلاك قدرات ذاتية عسكرية واقتصادية وتقنية تفوق حاجتها الدفاعية، والذى بدوره يفرض التوازن الاستراتيجي الإقليمي لتصبح قوة إقليمية مهيمنة.

5- إن البعد الدولي للأمن الإيراني هو الفاعل الأساس المؤثر على الرؤية الوطنية الأمنية للجمهورية الإسلامية، حيث تسعى إلى فرض مصالحها الحيوية الأمنية بالأساليب والوسائل الممكنة لتواجه العدائيات الدولية، بغض النظر عن مصالح الآخرين الأمنية.

6- ترى إيران أن سلامة حدودها ومصالحها وقيمها الدينية والثقافية معرضة لمخاطر كبيرة، وقد تكون هذه المخاطر خارجية من قبل الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تكون داخلية نتيجة لتعقد

[1] نفس المرجع، نفس الرابط.

التركيبة العرقية والدينية الداخلية، ومن جيل الشباب، الأمر الذي يفرض ضرورة توافر كل ما يلزم من قدراته لمواجهتها، والحيلولة دون اجتياح الدولة من الخارج، وإحباط عمليات تجسس وتخريب لدول خارجية على أنه نشاط من أجل ضمان الأمن القومي للجمهورية الإسلامية.

7- إن الاتحاد والتضامن والتعاون بين دول منطقة الخليج هو الأساس الذى يمكن، من وجهة النظر الإيرانية، أن يقوم عليه أمن المنطقة، ويتحقق من خلال القضاء على الخلافات بين هذه الدول أو خفضها إلى أدنى مستوى، خاصة بشأن (الخلافات الحدودية ـ الخلاف المذهبي ـ الخلاف العرقي ـ الخلافات الايديولوجية).8

8- ترى إيران ضرورة توافر عناصر المشروع الأمني الإقليمي، ومن أهمها الإدراك المشترك لارتباط الأمن القومي الإيراني بالأمن العالمي، وإبعاد الدول الأجنبية عن المنطقة، والتعامل مع إسرائيلبصفة كيان دخيل يجب محوه.[1]

يقوم الأمن القومي الإيراني على حماية النظام الإيراني وتأمينه وفقاً لقيم ومبادئ الثورة الإسلامية، و السعي لنشرها في الخارج تحت شعار مساعدة المستضعفين والتصدي لقوى الاستكبار، وعلى تقوية تماسك المجتمع والحفاظ على الهوية الطائفية الشيعية، وتأمين بناء قدرات إيران الذاتية في جميع المجالات ،وتعزيز مكانة إيران الإقليمية وحماية تحالفاتها السياسية والاستراتيجية الخارجية، والسعي إلى امتلاك إمكانات الدفاع عن الدولة، مع الاستعداد لشن ضربات وقائية واستباقية داخل وخارج إيران تقضي على مصادر التهديد قبل وقوعه وفور الإنذار به.

المطلب الثاني: القدرات العسكرية الإيرانية

تحدد الدول حجم ونوعيات قواتها المسلحة، وفق أهدافها و مصالحا القومية، وقدرتها على تسليح نفسها ذاتيًّا أو الاعتماد فقط على مصادر خارجية ، هذا فضلًا عن مصادر التهديد التي تواجهها الدولة في دوائرها الإقليمية والمحلية وطبيعة وحجم تسليح هذه المصادر، لذا سنتعرف في هذا المطلب على العقيدة العسكرية الإيرانية ، وحجم ونوع القوات المسلحة الإيرانية و توزيعها الاستراتيجي ، وأبرز معالم الاستراتيجية العسكرية الإيرانية.[2]

---

[1] نفس المرجع، نفس الرابط.

[2] حسام سويلم، "**التحليل الاستراتيجي للقوة العسكرية الإيرانية**"، موقع البوابة نيوز، [على الإنترنت]. تاريخ آخر تعديل: 2013/03/10، تاريخ الاطلاع: 2015/02/21، انظر في: http://www.albawabhnews.com/41085.

أولا: العقيدة العسكرية الإيرانية من منظور الجغرافيا السياسية:

1- ترى إيران أنها قوة إقليمية مؤثرة، لها مصالحها في المنطقة، التي يجب أن تحافظ عليها، إلى جانب أنها دولة ثورية، لازالت تسعى إلى تصدير ثورتها إلى المنطقة.

2- تعمل إيران على امتلاك قدرة ذاتية تمكنها من مواجهة الحصار المفروض عليها من النظام الدولي، واتخاذ كافة الاحتياطات الأمنية اللازمة لمجابهة الوجود العسكري الأجنبي الكثيف في المنطقة.

3- تركز إيران على قدرتها البشرية، في إنشاء جيش ضخم، يمكنه تحقيق أهداف الثورة الإيرانية، وذلك طبقاً لتوصية الإمام الخميني ببناء جيش العشرين مليوناً.

4- تسعى إيران إلى بناء قاعدة صناعات عسكرية ضخمة، من أجل تحقيق اكتفائها الذاتي من الأسلحة المتقدمة بأنواعها واستخداماتها المختلفة، و التخلص تدريجيا من التبعية إلى الخارج.

5- تعمل إيران جاهدة إلى تعزيز استراتيجية الردع لديها، بامتلاك أسلحة الردع المناسبة، للتصدي لإسرائيل،

و حيث ترى إيران أن وجود إسرائيل في المنطقة يعد خطراً استراتيجياً كبيرا على أمنها القومي، وأن إبرام سلام معها ضد مبادئ الثورة.

6- استثمار القوى المضافة التي تتمثل في بناء التحالفات مع النظام السوري و العراقي و الميليشيات الشيعية في المنطقة كحزب الله اللبناني و ميليشيا الحوثي في اليمن وميليشيات الحشد الشعبي في العراق وكذلك حركة حماس، وذلك لتحقيق فكرة حماية النظام والدولة ودورها الإقليمي.[1]

ثانيا: القوات المسلحة الإيرانية

تنقسم القوات المسلحة الإيرانية إلى ثلاث مكونات رئيسية، وهي القوات النظامية و الحرس الثوري الإسلامي (البازدران) و قوات حفظ النظام (الباسيج)، ويعتبر الولي الفقيه هو القائد الأعلى و القائد العام للقوات المسلحة، حيث يصل تعداد القوات المسلحة حوالى 540 ألف فرد، منهم 220 ألف فرد مجند، بالإضافة إلى حوالى 350 ألف فرد احتياط.[2]

---

[1] موسوعة المقاتل، "**تنامي الدور الإيراني وتأثيره على الأمن القومي العربي**" ، مرجع سابق، نفس الرابط.

[2] موسوعة المقاتل ، "**القدرات العسكرية الإيرانية التقليدية**"، تاريخ الاطلاع: 2015/03/05، انظر في:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/DoorIrani/index.htm

01- القوات غير النظامية: وهي قوات تحمل نزعة عقائدية كبيرة، لديها ولاء مطلق للمرشد، ودورها حماية الثورة وتأمين أركان الحكم، وتنقسم إلى:

أ- الحرس الثوري: مسؤول عن حماية نظام الحكم الديني، والدفاع عن الثورة الخمينية، يصل تعداده إلى 125000 مقاتل، ويتكون من وحدات مشاة محملة على مركبات، موزعة على المحافظات الإيرانية، ويوجد ضمنه فيلق القدس، المسئول عن العمليات الخارجية في الدول الأخرى.[1]

ب- قوات حفظ النظام (الباسيج): وهي ميليشيات شبه عسكرية أنشئت بأمر من الإمام الخميني في بداية الحرب مع العراق، بهدف تنظيم المقاومة الشعبية ضد القوات العراقية والعمل على طردها من المدن الإيرانية المحتلة في المقاطعات الغربية، وبعد الحرب أصبحت مسئولة عن الدفاع عن الحدود، ومكافحة الشغب والأمن الداخلي، وتتبع رسميًّا وزارة الداخلية، وتلعب دورًا أساسيًّا في قمع القوى المعارضة للنظام.[2]

02- القوات النظامية: وتشمل الأفرع الرئيسة للقوات المسلحة وهي القوات البرية، والقوات البحرية، والقوات الجوية، وقوات الدفاع الجوي، دورها الدفاع عن الدولة وحدودها و مواجهة أي تهديدات خارجية، حيث يصل تعدادها إلى حوالي 415000 مقاتل،[3] وهي كالتالي:

أ- القوات البرية في الجيش الإيراني المعاصر: يقدر تعدادها البشري بحوالي 130.000 متطوع، 220.000 مجند بإجمالي 350.000 فرد، تتكون من أربع قيادة جيش ميداني بإجمالي 12 فرقة (4 فرقة مدرعة، 2 فرقة ميكانيكية، 4 فرقة مشاة، 2 فرقة قوات خاصة)، وعدد من اللواءات المستقلة مدرعة ومشاة ومحمولة جوًّا، وكوماندوس، ومجموعات مدفعية. أعداد الأسلحة هي: دبابات: 1743، عربات قتال مدرعة: 610، ناقلات جند مدرعة: 640، راجمات صواريخ متعددة المواسير: 1476، هاون: 5000، مدفعية مضادة للطائرات: 1122، عدة مئات من الصواريخ المضادة للدبابات والصواريخ أرض/جو قصيرة المدى المحمولة على الكتف.[4]

لكن تكمن قوة إيران العسكرية والاستراتيجية حاليا -وفقا لمتخصصين في شؤون التسلح- في الصواريخ أرض بعيدة المدى القادرة على إصابة أي هدف معاد ثابت أو متحرك في مدى يبلغ 1800 كم،

[1] نفس المرجع، نفس الرابط.

[2] نفس المرجع، نفس الرابط.

[3] نفس المرجع، نفس الرابط.

[4] حسام سويلم، مرجع سابق، نفس الرابط.

وهو ما يعني القدرة على الوصول إلى أي هدف تحدده إيران في دول الجوار وفي مياه الخليج والمحيط الهندي القريبة وداخل إسرائيل وبعض البلدان الأوروبية سواء أطلقت من الأراضي الإيرانية نفسها أو وصل بعضها إلى سوريا أو حزب الله في لبنان.[1]

تركز القيادة الإيرانية جهودها في توزع القوات البرية استراتيجياً، في اتجاه الحدود الغربية مع العراق والخليج ارتباطاً بالوجود العسكري الأمريكي، وحالة عدم الاستقرار بإقليمي أذربيجان – كردستان الإيرانيين، ومواصلة اهتمامها بتعزيز وجودها العسكري بالخليج.[2]

ب– القوات الجوية في الجيش الإيراني المعاصر: يقدر تعدادها بـ30.000 فرد، 10 قواعد جوية، 20 سرب مقاتلات قاذفة واعتراضية وتدريب، وسرب واحد استطلاع، 5 اسراب نقل. إجمالي عدد الطائرات المقاتلة 336 طائرة (نسبة الصالح منها 60%) طائرات الاستطلاع 11 طائرة، النقر 117 طائرة، إمداد بالوقود في الجو 3 طائرات، مروحية 40 طائرة، ولا زالت تعتمد القوات الجوية الإيرانية على المقاتلات الأمريكية القديمة: ف–4 فانتوم 2، ف–14أ توم كات، ف–5 تايجر، وهي منذ أيام الشاه، وتم تحديثها أخيرًا. أما أحدث المقاتلات الاعتراضية فهي الميج–29، والمقاتلة القاذفة سوخوي–24، وتسعي الصناعات الجوية الإيرانية لتطوير مقاتلة اعتراضية منسوخة عن المقاتلات الأمريكية ف–5، كما يوجد لديها بضع عشرات من المقاتلات الصينية. وأحد المشروعات الملحوظة في الصناعات الجوية الإيرانية تطوير الطائرة (الصاعقة) ذات الذيلين، وظهر عدد منها في الاستعراضات الأخيرة. كما تعمل على تحسين نظام القيادة والسيطرة والإنذار المبكر والاتصالات والاستخبارات C4I ، وتطوير طائرات مروحية للاستطلاع، وطائرات حرب إلكترونية. كما تبدي الصناعة الجوية اهتمامًا بتطوير طائرات بدون طيار، ولديها نموذجان للقيام بمهام الاستطلاع والقصف الجوي، كذلك تحاول تطوير نوعيات من الصواريخ والقنابل الذكية ذاتية التوجيه، إلا أن المناورات الأخيرة أظهرت قدرة فقط على استخدام الذخائر التقليدية.[3]

ج– القوات البحرية في الجيش الإيراني المعاصر: يقدر تعدادها البشري بـ18.000 فرد موزعة على أربعة مناطق بحرية: بحر قزوين، الخليج، مضيق هرمز، خليج عمان وبحر العرب. تشمل 6 سفن سطح (فرقاطة وقراويطة)، 23 غواصة، 21 لنش صواريخ، 41 لنش دورية وحراسة سريع، بالإضافة لعدد من السفن الإدارية، ووحدات طيران بحري، ومشاة أسطول، وصاعقة بحرية. وقد توزعت مناطق العمل بين القوات

---

[1] [مجهول]، **"قدرات إيران العسكرية التكتيكية والاستراتيجية"**، مركز الجزيرة، ، [على الإنترنت].تاريخ الاطلاع: 2015/02/19، انظر في: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2007/9/23.

[2] موسوعة المقاتل، **"القدرات العسكرية الإيرانية التقليدية"**، مرجع سابق، نفس الرابط.

[3] حسام سويلم، نفس المرجع، نفس الرابط.

البحرية النظامية وبحرية الحرس الثوري، بحيث أصبحت الأولى مسئولة أساسًا عن العمل في منطقة بحر قزوين، أما بحرية الحرس الثوري، فأصبحت مسئولة أساسًا عن منطقتي الخليج العربي وخليج عمان، فضلاً عن مضيق هرمز.

د– قوات الدفاع الجوي في الجيش الإيراني المعاصر: يقدر تعدادها البشري بحوالي 12000 مقاتل، وتتكون من قيادة مركزية و5 قطاعات فرعية، وعدد صغير ولكن متنامٍ من كتائب الصواريخ أرض/جو (سام، هوك، رابير، تايجر كات، سام–2، سام–5، تور–م1، وعدد من صواريخ الكتف) بالإضافة لأعداد كبيرة من المدفعية المضادة للطائرات 100 ملم، 57 ملم، 35 ملم، 23 ملم. وفي عام 2009 أنشأت إيران قوات دفاع جوي منفصلة تحت قيادة العميد أحمد ميقاتي، باعتبارها القوة الرابعة في القوات المسلحة النظامية.[1]

ثالثا: أبرز معالم الاستراتيجية العسكرية الإيرانية

تسعى دولة إيران المعاصرة منذ عام 1979 وخاصة بعد نهاية حربها مع العراق عام 1988 إلى تطوير قدراتها العسكرية من خلال استراتيجية عسكرية تتمثل أبرز معالمها في مايلي:

1– التوسع الكمي في بناء التشكيلات النظامية، وتسليحها بأحدث أسلحة ومعدات روسية وصينية وكورية شمالية.

2– بناء وتطوير قوة الحرس الثوري لحماية النظام الحاكم، موازيًا للقوة النظامية، ورادعًا لها عن القيام بمحاولات لقلب نظام الحكم، وله أفرع برية وبحرية ونفوذ أمني وسياسي قوي داخل وخارج إيران، مع وضع المشروعات الاستراتيجية والأمنية الرئيسية والحرجة تحت مسئوليته (البرنامجين النووي والصاروخي، الصناعات العسكرية، التمدد الخارجي لإيران من خلال فيلق القدس التابع للحرس الثوري).

3– بناء احتياطي قوي وضخم من شباب متطوعي (الباسيج)، صغار السن، المؤهلين عقائديًّا لتنفيذ مهام قتالية داخل وخارج إيران دفاعًا عن الثورة الإيرانية وتحقيق أهدافها، وعلى استعداد لتنفيذ مهام انتحارية عند اللزوم.

4– الاستعداد لإدارة حرب دفاعية طويلة –داخل إيران وفي دائرة مجالها الحيوي– تستهدف استنزاف قوى العدائيات؛ بما يجبرها على التفاوض مع إيران طبقًا لشروط الأخيرة، مع إعداد الدولة والأرض والقوات المسلحة لمواجهة حرب دفاعية– هجومية طويلة.

[1] نفس المرجع، نفس الرابط.

5- تعزيز استراتيجية الردع بإدخال السلاح النووي فيها إلى جانب السلاحين الكيماوي والبيولوجي، ووسائل إيصالهم الصاروخية والجوية لمسافات تغطي دائرة المجال الحيوي لإيران، واعتماد الصواريخ البالستية متوسطة وبعيدة المدى (من عائلتي شهاب، سجيل) كسلاح ردع استراتيجي رئيسي يعوض التخلف الموجود في القوات الجوية في مواجهة التفوق الجوي الأمريكي والإسرائيلي.

6- التوسع الأفقي (الكمي) في القوات المسلحة النظامية والشبه عسكرية، وصولاً إلى جيش العشرين مليون، لتعويض التخلف النوعي والكيفي الذي تعانيه إيران في مواجهة التفوق النوعي لكل من القوات الأمريكية والإسرائيلية المتواجدة في المنطقة، مع استغلال الأحزاب والمنظمات والميليشيات التابعة لإيران في الدول العربية والإسلامية ليكونوا بمثابة (مفارز متقدمة) لتهديد الحكومات المحلية والمصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة.

7- نشر الأهداف الاستراتيجية والعسكرية ذات القيمة الحيوية (خاصة مراكز القيادة السياسية والاستراتيجية والمنشآت النووية والصاروخية، والمصانع الحربية، والمنشآت النفطية) على كل مساحة إيران، وتحصينها تحت الأرض، مع تعزيز الدفاع الجوي عنها، وبما يصعّب قصفها وتدميرها بأعمال قتال جوية أو برية معادية.

8- تنشيط أجهزة الاستخبارات والاستخبارات المضادة (الأمن) لمنع العدائيات من الحصول على معلومات

من داخل إيران أو خارجها، وتوفير معلومات كاملة ودقيقة وموقوتة عن كل العدائيات ونواياها وإعطاء إنذار مبكر بها.[1]

إذا فعلى الرغم من امتلاك إيران حجمًا كبيرًا من القوات العسكرية، فإنها نسبيا لن تكون مؤثرة ضد هجوم معاد مباشر بقوات مدرعة وميكانيكية مدربة جيدًا، ومسلحة بأسلحة ومعدات حديثة، مثل القوات الأمريكية وحلفائها، ولكن تعتبر القوات المسلحة الإيرانية كافية للردع والدفاع ضد هجمات تقليدية من قبل جيرانها الأضعف، مثل العراق، وبعض دول مجلس التعاون الخليجي، وأذربيجان، وأفغانستان. ولكنها تفتقر للقوة الجوية والإمكانات اللوجستية لتستخدم قواتها فيما وراء الحدود الإيرانية، أو في مواجهة قوى إقليمية

[1] نفس المرجع، نفس الرابط.

قوية مثل تركيا وإسرائيل، لا سيما أن القوات الجوية لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر متفوقة نوعيًّا عن القوات الجوية الإيرانية.[1]

خلاصة الفصل الأول:

نستخلص مما تقدم، أن المحددات الجيوسياسية هي الأكثر تأثيرا في صياغة الاستراتيجية الأمنية الإيرانية ، حيث تمتلك إيران موقعا استراتيجيا متزايد الأهمية عبر التاريخ، والذي له أثر كبير في توجهاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وذلك بوقوعها ضمن مناطق التحكم والقوة في العالم، وتواجدها بين منطقتين غنيتين بالنفط (الخليج، بحر قزوين)، بالإضافة إلى امتداد ساحلي كبير يضمن حرية الملاحة والتبادل التجاري، كما تتمتع إيران بتركيبة ديموغرافية متنوعة وعقدة، حيث تتداخل فيها القومية مع الدين والمذهب، وهذا يعود إلى موقع إيران الجيواستراتيجي، ويعد عنصر السكان في إيران بوجه عام من حيث التعداد عنصر قوة لإيران مقارنة بدول الجوار، كما يعد الخليط الديني والمذهبي في إيران أقل تعقيدا وأكثر تجانسا مقارنة بالتركيبة اللغوية والعرقية، لذا تمزج إيران بين الدين والأمن للحفاظ على أمنها الداخلي، والتغلب على تركيبتها العرقية والدينية المعقدة، أما عن تأثير الأيديولوجيا في صياغة الاستراتيجية الأمنية الإيرانية، فلم تكن الأيديولوجية أكثر من وسيلة من وسائل سياستها الواقعية على الأرض.

أما عن المحددات الجيواقتصادية للاستراتيجية الأمنية الإيرانية، فلم تنتج الثورة الإسلامية الإيرانية، وخاصة فكر الخميني فكر اقتصادي تقني، بل ركز على ثنائية الفقراء والأغنياء، المستكبرين والمستضعفين، كما أن الاقتصاد الإيراني وبتركيزه على النفط يجعل مستقبلة أسير هذا المتغير، وعليه فإن مؤشر التحول الاقتصادي الإيراني، هو في مدى تنوعه ومدى زيادة نصيب القطاعات الإنتاجية غير النفطية، في إجمالي الناتج المحلي، خصوصا في مجال استغلال التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية، فيما يخص توليد الطاقة الكهربائية وتطوير بعض الصناعات.

أما عن الأمن القومي الإيراني فهو يقوم على حماية وجود إيران ونظام حكمها السياسي، وجهودها من أجل توسيع نفوذها في منطقة الخليج وباقي دائرة مجالها الحيوي في مناطق غرب ووسط وجنوب آسيا، وتأمين بناء قدراتها الذاتية في جميع المجالات، وحماية تحالفاتها السياسية والاستراتيجية الخارجية، ومنع أعدائها من خلق مواقف تهدد الأمن القومي الإيراني في الداخل ومن الخارج، والعمل على إجهاضها مبكرًا، هذا مع امتلاك قوة ردع عسكرية تقليدية وفوق تقليدية، مع الاستعداد لشن ضربات وقائية واستباقية داخل

[1] نفس المرجع، نفس الرابط.

وخارج إيران تقضي على مصادر التهديد قبل وقوعه وفور الإنذار به، كما تمكنت إيران من بناء قدرات عسكرية لايستهان بها، حيث تمكنت من بناء قدرات عسكرية تقليدية تتفوق بها على دول الخليج العربي كافة، خاصة بعد غياب القوة العسكرية العراقية في حين تأتي في المرتبة الثانية بعد تركيا، كما تفوقت أيضا في مجال الأسلحة فوق التقليدية (توازن الرعب) بامتلاكها برنامج صاروخي متطور، وهو ما جعل ميل ميزان القوى لصالحها مقارنة بباقي دول الجوار الإقليمي، كما نجحت أيضا في إنتاج منظومات تسليح تخدم أهدافها في إدارة أعمال قتال غير نمطية ضد قوات متفوقة حالة إقحامها في مواجهة عسكرية.

الفصل الثاني: أبعاد الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق

(2003-2015)

- المبحث الأول: جذور الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق

(1979-2003)

- المبحث الثاني: أهداف الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق
- المبحث الثالث: آليات الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق

الفصل الثاني: أبعاد الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق (2003-2015)

مقدمة الفصل الثاني:

مثلت الثورة الاسلامية في إيران عام 1979 منعطفا هاما في التوجهات الإيرانية نحو دول الجوار العربي بشكل عام ونحو العراق المنافس التقليدي لإيران بشكل خاص، وقد عبرت إيران عن هذه التوجهات من خلال محددين أساسيين، هما مبدأ تصدير الثورة، والتأكيد على فارسية الخليج.

فلا شك إذا أن لإيران أهداف ومصالح استراتيجية في المنطقة وفي العراق تسعى إيران لتحقيقها من خلال استراتيجية معينة، حيث بدأت تتضح أبعاد هذه الاستراتيجية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، ولفهم أبعاد هذه الاستراتيجية كان لزاما علينا أن نتعرف عن جذورها و أهدافها وآليات تنفيذها ودور إيران في تعظيم دور مكون عراقي على حساب بقية المكونات العراقية الأخرى.

المبحث الأول: الجذور التاريخية للاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق (1979-2003)

نتناول في هذا المبحث، الجذور التاريخية للاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق، وذلك في فترة الحرب العراقية الإيرانية والمرحلة التي تلتها إلى غاية الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003.

المطلب الأول: مرحلة الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)

منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، ازداد التهديد الإيراني للعراق، بسبب تبنى النظام الإيراني الجديد استراتيجية تقوم على فكرة تصدير الثورة الإسلامية خارج حدود إيران، والتأكيد على فارسية الخليج، فبدأ بتأسيس مؤسسات سياسية وعسكرية كالحرس الثوري الإيراني لحماية مكاسب الثورة ، والعمل على تصدير هذه الثورة إلى العراق ودول الخليج العربية، بهدف إقامة أنظمة جديدة فيها، تدور في فلك إيران وتدين بالطاعة والولاء لسلطة ولي الفقيه، فكانت النتيجة حرب طاحنة بين إيران والعراق دامت ثمانية سنوات. [1]

شن النظام الإيراني الجديد بعد قيام الثورة عام 1979 حربا إعلامية ضخمة تجاه العراق، تتمثل في خطاب ديني تحريضي لشيعية العراق-الذين يشكلون أكثر من 50% من الشعب العراقي- ضد نظام حكم

---

[1] هشام عبدالعزيز، **"حقائق وأسباب الحرب العراقية الإيرانية"**، شبكة البصرة،[على الإنترنت].تاريخ آخر تعديل: 2008/07/06، تاريخ الاطلاع: 2015/03/04،انظر في:
.http://articles.abolkhaseb.net/ar_articles_2008/0708/hisham_060708.htm

البعث في العراق من أجل الإطاحة به، فقد صرح ابو الحسن بني صدر أول رئيس ايراني بعد الثورة الايرانية عام 1979، أن العراق عبر التاريخ كان جزءاً من فارس، وقد نظمت السلطات الإيرانية مظاهرات ضخمة طالبت فيها بتأسيس جمهورية إسلامية في العراق، وهدد مسؤولون إيرانيون بمسيرة في بغداد، وأعلن الإمام الخميني أنه سيذهب إلى بغداد لتحرير الشعب العراقي، وأن الطريق إلى القدس سوف يكون عن طريق كربلاء، وتصاعدت الهجمات الدعائية الإيرانية للعراق بأنه عميل للصهيونية، ومهاجمة جماعات إيرانية مسلحة قنصليات عراقية، وتزايد نشاط الإيرانيين التحريضي و التخريبي في الداخل العراقي، فردت بغداد على هذه التحركات بطرد عشرات الآلاف من الشيعة من أصل إيراني، ثم اعتقلت الإمام مُحَمَّد باقر الصدر وأعدمته، فأعلنت طهران الحداد ثلاثة أيام، وطالبت اثناءها الإذاعة الإيرانية الجيش العراقي بالانشقاق عن النظام الحاكم وإسقاطه، وفي09 أفريل1980صرح "صادق قطب زادة" بأن حكومته قد قررت إسقاط النظام العراقي، وان الحكومة الإيرانية لا تتمسك باتفاقية الجزائر 1975،وعندما تفجرت الحرب كان خطاب الخميني للقوات الإيرانية: "أنتم تقاتلون في سبيل حماية الإسلام، والرئيس العراقي يقاتل في سبيل تدمير الإسلام، وإن العدوان العراقي هو ثورة الكفار ضد الإسلام"، كما وجه القادة الإيرانيون ندائهم إلى الشعب العراقي مباشرة يحثونه على "عدم طاعة أعداء القرآن والإسلام"، وشكلوا ما عرف باسم "الجيش الثوري الإسلامي لتحرير العراق من حكم العملاء والظالمين والقتلة"، الذي قام بالعديد من العمليات التخريبية و العديد من الاغتيالات داخل العراق. [1]

لم تكتفي إيران بحربها الدعاية ضد العراق، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، فقد قامت بالعديد من العمليات العسكرية والأمنية التخريبية والاستفزازية للعراق ، قام بها سلاح الجو وسلاح المدفعية الإيرانية بالتعاون مع عناصر إيرانية في الداخل العراقي تابعة للحرس الثوري الإيراني في فيلق القدس و فيلق بدر والميليشيات التابعة لبعض الأحزاب العراقية الشيعية التي تدين بالولاء المطلق لإيران ولولي الفقيه، كحزب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بقيادة آل الحكيم الذي أنشأته المخابرات الإيرانية و حزب الدعوة الذي كان السيد نوري المالكي آنذاك قائد جناحه العسكري، حيث تبرز هذه الاعتداءات حجم مسؤولية القيادة الإيرانية في اندلا ع الحرب بين البلدين، فقد تعرضت الأهداف المدنية العراقية داخل الأراضي العراقية الى 244 قصف واعتداء من قبل الجانب الإيراني للفترة من جوان 1979 إلى سبتمبر 1980 قبيل الحرب، تم استهداف فيها القرى الحدودية العراقية ، وتنفيذ العديد من الاغتيالات و التفجيرات التي استهدفت قيادات سياسية وعسكرية، وإطلاق النار ثلاث مرات على طائرات مدنية عراقية، والاعتداء على سفن

[1] [مجهول]، "**الحرب العراقية الإيرانية**"، مجلة الابتسامة،[على الإنترنت].تاريخ آخر تعديل:2009/04/04، تاريخ الاطلاع: 2015/03/04، انظر في: http://www.ibtesamh.com/showthread-t_97499.html.

مدنية عراقية في مياه شط العرب وإجبارها على إنزال العلم العراقي ورفع العلم الإيراني، وتعرض منشأة نفطية عراقية للقصف، كما قام الطيران العسكري الإيراني بقصف مواقع عسكرية عراقية في المناطق الحدودية، أضف إلى ذلك قيام القيادة الإيرانية بتقديم الدعم العسكري والمالي لأكراد العراق ومساعدتهم على إعادة نشاطهم العسكري في شمال العراق بشكل منافي لأحكام اتفاقية الجزائر لعام 1975.

تأكدت القيادة العراقية من عزم وإصرار القيادة الإيرانية في إلحاق الضرر بالعراق وإشعال الفتنة الطائفية فيه والتصميم على الإطاحة بالنظام العراقي، بدأت الحرب العراقية الإيرانية يوم 22 سبتمبر 1980، عندما بدأت القوات العراقية في غزو الأراضي الإيرانية، وبعد خمسة أيام من اندلاع الحرب أعلن الرئيس العراقي صدام حسين أن مطالب العراق من حربه مع إيران هي: الاعتراف بالسيادة العراقية على التراب الوطني العراقي ومياهه النهرية والبحرية، وكف إيران عن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق، وإنهاء الاحتلال الإيراني لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى في الخليج عند مدخل مضيق هرمز. والواقع أن هذه الأهداف العراقية المعلنة للحرب تأتي في إطار التنافس بين البلدين في القيام بدور إقليمي مهيمن في منطقة الخليج العربي، إلا أن البداية الحقيقية للحرب كانت مع انهيار نظام الشاه في إيران، وقيام الثورة الإيرانية، وهو ما أزعج العراق بشدة لأسباب متعددة، أهمها تخوف العراق من تصدير إيران ثورتها للعراق، كما أحدثت الثورة الإيرانية خللا في توازن القوى الإقليمي بين إيران والعراق لصالح العراق بسبب ما أحدثته الثورة من تخريب داخلي وانهيار سياسي امتد إلى الجيش الإيراني وقيادته، وازدياد قوة الحركات الانفصالية الداخلية، مع تدهور حالة الاستقرار السياسي الداخلي، وتعامل قادة الثورة مع الجيش بتوجس وتشكك، وأصبح هذا الجيش القوي الذي أنفق عليه الشاه مليارات الدولارات على وشك الانهيار والسقوط، لقد راهنت القيادة العراقية على هذه الظروف، حيث رأت أنه من الممكن تحقيق نصر عسكري سريع في حرب قصيرة على إيران في ظل تفكك قواتها المسلحة بفعل الثورة لتحقيق عدد من المكاسب، أبرزها فرض المطالب العراقية التي اضطر الرئيس العراقي أن يتنازل عنها في اتفاقية الجزائر عام 1975، حيث أبرم العراق صفقة سياسية مع شاه إيران السابق، كف فيها الشاه عن مساعدة الثوار الأكراد في العراق، في مقابل تنازل العراق عن بعض حقوقه في شط العرب، وكانت هذه الاتفاقية تصب في المصلحة الإيرانية، واستفاد العراق من هذه الاتفاقية في إيقاف المساعدات الإيرانية لحركة التمرد الكردية التي قادها الملا مصطفى البرزاني، ونجاح النظام العراقي في القضاء على الثورة الكردية.[1]

[1] رامي جورج توما، "**الحرب العراقية الإيرانية: الأسباب والحقائق والوقائع**"، شبكة ذي قار،[على الإنترنت].تاريخ آخر تعديل:2011/07/22، تاريخ الاطلاع:2015/03/05،انظر في: http://www.dhiqar.net/Art.php?id=25912.

لقد بدأت الحرب في وقت كانت فيه القوات المسلحة الإيرانية تعاني من ضعف شديد في التسليح بسبب وقف الولايات المتحدة والدول الغربية تنفيذ العديد من صفقات الأسلحة الرئيسية التي كان متفقًا عليها مع نظام الشاه قبل سقوطه، وهو ما سبب خللا كبيرًا في القدرات القتالية والتسليحية الإيرانية، اضافة إلى الوضع العام السيئ الدي كانت تمر به المؤسسة العسكرية الإيرانية بعد الثورة، وهو ما استند عليه العراق في اتخاذ قرار الغزو، ولقد تمكن العراق في الفترة الأولى من الحرب والتي استمرت حتى شهر ماي 1981 من التوغل حوالي 180 كلم في الأراضي الإيرانية، وامتلاك زمام السيطرة في العمليات الحربية؛ حيث احتل القوات العراقية في الأشهر الأولى من الحرب مدينة خورمشهر وبعض المناطق الإيرانية الأخرى، وتمركزت على أطراف مدينة الأهواز، أما الإيرانيون فأعلنوا إصرارهم على الاستمرار في الحرب لتحقيق انتصار كامل على العراق، وقد تمكنوا من استعادة توازنهم في شهر جوان 1981، حيث بدأت القوات الإيرانية في استعادة بعض المواقع المحتلة، وتمكنت من دخول الأراضي العراقية واحتلال بعض الأماكن الهامة ومنها جزيرة الفاو العراقية، وفي أعقاب ذلك دخلت الحرب بين البلدين في مرحلة من التدمير المتبادل وقصف المدن وتدمير المنشآت النفطية والبنية الاقتصادية لكل منهما، إلا أن التطور المتواصل في القدرات العسكرية العراقية والدعم العربي الذي حصلت عليه وبخاصة من الدول الخليجية، أتاح للعراق في نهاية المطاف امتلاك زمام المبادرة مرة أخرى وتحقيق انتصارات متوالية على القوات الإيرانية لا سيما في عام 1988، الأمر الذي اضطر إيران إلى قبول قرار مجلس الأمن رقم 598 الذي يقضي بوقف إطلاق النار بين الطرفين.[1]

إذن تقوم الاستراتيجية الأمنية الإيرانية في هذه المرحلة على مبدأ تصدير الثورة إلى العراق، بهدف القضاء على نظام الحكم القائم آنذاك، وتنصيب إيران لنظام حكم عراقي شيعي موالي لإيران ولولي الفقيه في طهران، يحكم دولة ضعيفة تسيطر إيران على مقدراتها ،وتكون في نفس الوقت البوابة الرئيسية لتصدير ثورتها إلى دول الخليج، حيث استخدمت إيران في استراتيجيتها الأمنية تجاه العراق في هذه المرحلة جملة من الأدوات، كان أهمها الحرب الدعائية المحرضة على الفتنة الطائفية داخل العراق والعمليات التخريبية، كما تمكنت إيران من احتواء أحزاب المعارضة الشيعية في العراق وتجنيد الآلاف من أفرادها وقياداتها في صفوف الحرس الثوري الإيراني.

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الحرب العراقية-الإيرانية (1989-2003)

كانت نهاية الحرب العراقية – الإيرانية مرحلة جديدة في العلاقة الجيوستراتيجية والجيوسياسية بين إيران والعراق البلدين والشعبين الجارين المسلمين، حيث شهدت إيران ومنطقة الخليج العربي جملة من المتغيرات،

[1] "**الحرب العراقية الإيرانية**"، مرجع سابق، نفس الرابط.

انعكست على الاستراتيجية الأمنية الإيرانية، لذا سنتناول في هذا المطلب أهم هذه المتغيرات، وكيف أثرت في الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق خلال هذه المرحلة.

إن وفاة الخميني عام 1989 أدى إلى أن تشهد الاستراتيجية الأمنية الإيرانية إعادة هيكلة أساسية أفضت إلى تغليب المصالح القومية على شعارات الإيديولوجية الدينية، وبالتالي الابتعاد النسبي عن مبدأ تصدير الثورة، وما صاحبها من خطاب مناهض للنظم السياسية في عموم الخليج العربي لصالح خطاب أخر تميز في العموم بخصائص الاعتدال والمرونة والواقعية والمناورة، ساعد على ذلك تولي الإصلاحيون كهاشمي رافسنجاني ومُحَمَّد خاتمي ، قيادة الدولة الإيرانية وإدارة شؤونها، وفق نوعية إدراكهم لكيفية تحقيق المصالح العليا لإيران، إن هذا التحول انعكس إيجابا على مجمل علاقات إيران الإقليمية والدولية، فكانت البداية مبادرة إيران بعودة العلاقات العراقية الإيرانية عام 1990.[1]

إلا أنه كان لإيران في الحرب على العراق عام 1991 (حرب الخليج الثانية) دور كبير غير معلن، فلا شك أن حرباً أمريكية على العراق يتم من خلالها اسقاط نظام صدام حسين، وتدمير القوات المسلحة العراقية والبنية الأساسية العراقية، كان يصب بدرجة أولى في مصلحة إيران التي تعتبر أن العراق هو منافسها القوي وحجر العثرة في تحقيق هيمنتها الفارسية على منطقة الخليج العربي، فقد كان الأمريكيون في اتصالاتهم السرية مع الإيرانيين يراهنون على دعم جماهير الشيعة في العراق في مواجهة جماهير السُنة التي ينتمي إليها نظام صدام حسين، لذلك قدمت إيران تسهيلات معلوماتية ولوجستية خفية إلى قوات التحالف عند انتشارها وتحركها في جنوب العراق، سهلت كثيراً من عمليات القوات الخاصة البريطانية في جنوب العراق.[2]

لقد تمثل دور إيران في حرب الخليج الثانية، في دعم تمرد المعارضة الكردية المسلحة في شمال العراق وتركز على تحريض و دعم تمرد المعارضة الشيعية في الجنوب ، فمنذ 01 مارس 1991 قامت إيران بإدخال آلاف العناصر من الحرس الثوري ومن العناصر العراقية المقيمة في إيران والمجندين في فيلق بدر وغيره، إلى محافظات البصرة وذي قار وميسان وواسط، مستغلين حالة الفراغ الأمني وانشغال الجيش العراقي بالانسحاب غير المنظم من الكويت إلى داخل العراق، وتزويدهم بكميات هائلة من السلاح والمتفجرات و

[1] مازن الرمضاني، "**العلاقات العراقية الإيرانية: حاضر الماضي ومستقبل الحاضر**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،[على الإنترنت].تاريخ آخر تعديل:2011/01/17، تاريخ الاطلاع: 2015/03/06، انظر في:
.http://www.dohainstitute.org/release/232a0cb2-70bd-4555-8186-6176c61cfbd5

[2] موسوعة المقاتل، "**غزو العراق عام 2003**"، تاريخ الاطلاع: 2015/03/05، انظر في:
.http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/GhzIrq2003/sec04.htm_cvt.htm

الذخائر، لإثارة الشغب ، فقاموا – حال دخولهم – بأبشع العمليات الإجرامية، كالقتل والسرقة وتخريب الدوائر الحكومية ونهبها، وأحرقوا المدارس والكتب المدرسية، كما قاموا بأعمال انتقام طائفي وعرقي، واعدموا موظفي الحكومة ومناضلي حزب البعث وحرقوا دوائر الأحوال المدنية وسجلات الحالة المدنية الرسمية العراقية الأصيلة من أجل إدخال أفراد إيرانيين و منحهم الجنسية العراقية بعد الحرب، وهاجموا مساجد السنة، وحرقوها، وقتلوا أئمتها، وحولوا الحسينيات إلى مراكز لإدارة عمليات التمرد، فقد تمكنوا من احتلال 13 مدينة عراقية هي: مدن البصرة وذي قار وميسان والنجف و كربلاء والقادسية والعمارة والسماوة وكركوك والسليمانية وأربيل ودهوك ومدينة الكوت التي احتلوها ليوم واحد فقط، لكن الحكومة المركزية في بغداد استطاعت خلال فترة وجيزة من استرجاع المحافظات المحتلة وإعادتها إلى سيطرة الدولة، بعد أن قتلت وحدات الحرس الجمهوري العراقية الآلاف من المتمردين.[1]

وبعد نهاية الحرب و تحرير الكويت، ارتبطت العلاقات الإيرانية العراقية بأنماط من التعاون ساعد عليها أن العراق بعد عام 1991 لم يشكل تهديدا جادا لإيران، فالحصار الذي فرض على العراق كان مؤثرا ومع ذلك استمرت هذه العلاقة الثنائية متأزمة، ومرد ذلك أن التعاون بين العراق وإيران لم يستطع إلغاء مخرجات تجربة تاريخية طويلة تميزت بواقع عدم الثقة والخشية المتبادلة بين الدولتين والتضاد الحاد في مصالحهما، والمصدر الأساس لتهديده والعدو المفترض الذي ينبغي الاستعداد له عسكريا لاحتمالية اندلاع حرب جديدة معه، ومن هنا لم يحل تعاونهما دون تزامنه مع تبني كل منهما لاستراتيجية الصراع بالوكالة مثلا، فهذه تجسدت في استمرار احتفاظ كل من العراق وإيران بقوى معارضة ومعادية للأخر داخل أراضيه واستثمار عملياتها عبر الحدود للضغط السياسي المتبادل، وقد أعدت نوعية وكثافة هذه العمليات بمثابة المؤشر لقياس مدى تحسن أو تدهور العلاقة بين الدولتين آنذاك.[2]

وضمن إطار علاقة الصراع والتعاون بين العراق وإيران، لم تتوانى إيران عن توظيف استمرار تدهور العلاقات العراقية –الأمريكية سبيلا لرفد تحسين علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، بعنصر مضاف وتوظيف محصلة ذلك لدعم أهداف استراتيجيتها تجاه العراق خصوصا ودول الخليج عموما، لذا عندما صار واضحا بعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان في عام 2001 أن الولايات المتحدة تسير باتجاه الحرب مع العراق كان أمام إيران ثلاثة بدائل وهي، إما التعاون مع السياسة الأمريكية، وإما

[1] عبدالرحمن عبد علي، "**التدخل الإيراني في العراق.. أهدافه ومخاطره (1–6)**"، شبكة البصرة،[على الإنترنت].تاريخ آخر تعديل:2012/07/07، تاريخ الاطلاع: 2015/03/04، انظر في:
.http://www.albasrah.net/ar_articles_2012/0612/3bdali1_070612.htm

[2] مازن الرمضاني، مرجع سابق، نفس الرابط.

مناهضتها، وإما البقاء على الحياد، وانطلاقا من اعتبارات الربح، الإطاحة بالنظام السياسي في العراق وتوسيع دائرة النفوذ الإقليمي، وكذلك انطلاقا من اعتبارات الخسارة، الاقتراب العسكري الأمريكي من حدود إيران، ورفد تطويقها بعنصر مضاف، عمدت إيران إلى العمل باستراتيجية مزدوجة تقوم على الحياد في الظاهر والتعاون مع السياسة الأمريكية في الباطن، ولتعزيز هذه الاستراتيجية، لجأت إيران إلى تفعيل دعمها القوى للمعارضة العراقية وتوظيفها داخل العراق كجهد مساند مضاف، يسهل لإيران السيطرة على العراق بعد الغزو الأمريكي، ومن هنا يمكننا فهم كلام مُحَّد على ابطحي نائب الرئيس الإيراني السابق مُحَّد خاتمي أن بلاده قدمت الكثير من العون إلى الأمريكان في حربهم ضد أفغانستان والعراق ومؤكدا أنه: " ... لولا التعاون الإيراني لما سقطت كابول وبغداد بهذه السهولة"، وكذلك نفهم كلام رئيس الجمهورية الإيرانية السابق مُحَّد أحمدي نجاد: "أن العراق وأفغانستان اللتان كانتا تمثلان تهديدا مباشرا لإيران جعلهم الله في سلة إيران"، وهو دليل واضح وصريح علي أن لإيران دور كبير في احتلال العراق عام 2003.[1]

بناء على ما تقدم فإن الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق في هذه المرحلة، كانت أكثر براغماتية وأكثر ممارسة للتقية، حيث غلبت القيادة السياسية الجديدة في طهران المصالح القومية الإيرانية، على الشعارات الإيديولوجية الدينية، فهي ابتعدت نسبيا عن مبدأ تصدير الثورة، وركزت منذ عام 1990 على كيفية احتواء النظام العراقي بكل الوسائل في سبيل اضعافه، أضف إلى ذلك تعامل إيران مع السياسة الأمريكية باستراتيجية مزدوجة تقوم على الحياد في الظاهر والتعاون في الباطن في حرب الخليج الأولى و في احتلال العراق عام 2003.

المبحث الثاني: أهداف الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق

يحظى العراق في الاستراتيجية الأمنية الإيرانية، بأهمية كبيرة، وذلك بسبب المقومات المهمة الضرورية التي يمتلكها، فالجوار الجغرافي والموارد الاقتصادية والبشرية، مكنته من أن يصبح إحدى القوى الفاعلة في الإقليم، وعنصرا أساسيا في تقرير التوازنات الإقليمية في المنطقة.

المطلب الأول: الأهداف الجيواستراتيجية الايرانية تجاه العراق

يمثل العراق قلب الاستراتيجية الأمنية الإيرانية ومحور الحركة الإيرانية، لأسباب كثيرة أهمها الموقع الجغرافي المجاور لإيران وأهميته الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط.

[1] نفس المرجع، نفس الرابط.

يقع العراق في الجزء الغربي من آسيا، في شمال شرق الجزيرة العربية، ويشكل موقعه مثلثاً يتجه رأسه في اتجاه الجنوب الشرقي، وقاعدة المثلث في اتجاه الشمال الغربي ، تبلغ مساحة العراق الحالية حوالي 437.522 كم^2، يشترك العراق في حدوده البرية مع ستة دول إسلامية، وهي حدود تحددت بصفة نهائية، بعد الانتداب البريطاني، وإعلان قيام المملكة العراقية عام 1921، يحده من الشرق إيران، حيث تشغل أطول حدود مع العراق، تمتد لمسافة حوالي 1600 كم، الجزء الجنوبي فيها يمر في منتصف المجرى المائي لشط العرب، ومن الشمال تركيا، بحدود تمتد لحوالي 400 كم، و من الشمال الغربي تحده سورية، بحدود تمتد لمسافة حوالي 900 كم، و من الغرب المملكة الأردنية الهاشمية، والتي تمثل أقصر حدود مع العراق، و من جهة الجنوب الغربي تقع المملكة العربية السعودية، بحدود تمتد لحوالي 1000 كم، و من الجنوب تقع الكويت، والحدود بين الدولتين تمتد لمسافة 240 كم.[1]

أما بالنسبة لحدود العراق البحرية فهي لا تزيد عن 60 كم على الخليج العربي، ممتدة من رأس بيشة إلى أم قصر، ولهذا يعتبر العراق دولة شبه حبيسة، حيث أن إمكانيات انفتاحها البحري على العالم الخارجي محدودة، وقد أدى ذلك إلى استخدام العراق لموانئ تركيا، سورية، الأردن، المملكة العربية السعودية، الكويت، إلى جانب ميناءيها في أم قصر والبصرة، من أجل تسيير حركة التجارة مع دول العالم، وللعراق حدود مائية في شط العرب، من مصبه وشمالاً، مع إيران وهي مجاري مائية صالحة للملاحة في كل جزئها الجنوبي، وتعد أحد منافذ العراق على قمة الخليج العربي.[2]

لقد كان العراق على الدوام عاملاً مهمًّا في العلاقة البينية بين إيران وجوارها، بل لعل العراق هو الجار الأقرب، والأيسر اتصالاً بحكم موقعه الوسيط بين العديد من البيئات الجيوستراتيجية المتعددة، التي تجد إيران نفسها في خضمها، بل وشريكًا لإيران في العديد منها، كما هو الحال بالنسبة إلى بيئة الخليج العربي، وبيئة القوقاز، والمثلث الجيوستراتيجي العراقي التركي الإيراني، وبيئة المشرق العربي، التي يشكل العراق الجسر الحيوي الذي يربط إيران بها، فإذا ما أضفنا إلى ذلك خط الحدود الطويل والمعقد الذي يبلغ حوالي 1250 كلم، الذي شكل على الدوام عامل تهديد منذ رسمه بشكل نظري باتفاقية زهاب 1555، نجد أن موقع العراق بالنسبة إلى الأمن القومي الإيراني موقعًا بالغ الأهمية.[3]

---

[1] موسوعة المقاتل، **"الدراسة الجغرافية والطبوغرافية لمسرح عمليات الخليج العربي"**، تاريخ الاطلاع: 2015/02/06، انظر في: .http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/15/sec02.doc_cvt.htm

[2] نفس المرجع، نفس الرابط.

[3] عبد الوهاب القصاب، **"العراق في الاستراتيجية الأمنية الإيرانية"**، مركز الجزيرة للدراسات،[على الإنترنت]. تاريخ الاطلاع: 2015/02/02، انظر في: .http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/03/2014327744464771.html

كان العراق على الدوام الجسر الذي تعبر عليه إيران للإطلالة على المتوسط، وكان إلى عهد متأخر الممر الرئيس لتجارة الترانزيت العابرة من أوروبا إلى طهران، ومن وراء طهران إلى أفغانستان، وقد أضحى مشروع إيران الجيوستراتيجي الجديد هو السعي لتحقيق جيرة مباشرة مع أوروبا عبر محور عرضي ينطلق من أفغانستان عبر إيران والعراق وسورية ولبنان، وهو محور يحقق لإيران مزايا جيوستراتيجية على مستوى عالٍ من الأهمية، أخطرها أنه يعمل على تحييد كل من فائض القدرة الجيوستراتيجي الإسرائيلي من جهة، وتهميش فائض القدرة التركي من جهة أخرى، وقد أكد قائد فيلق القدس قاسم سليماني هذا التطلع الإيراني عندما أكد بوضوح أن الهلال الشيعي ليس سياسيًّا، بل هو اقتصادي.[1]

بحلول عام 2003 ازدادت أهمية العراق في الاستراتيجية الأمنية الايرانية، خاصة وأن العراق الآن يشهد مرحلة يمكن اعتبارها فرصة لا تعوض بالنسبة لإيران في فرض سيطرتها ونفوذها عليه، فعراق قوي أو عراق متحالف مع قوى معادية لسياستها كما هو الحال مع الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل سيكون أكبر مصدر تهديد لأمنها القومي، وعائق كبير أمام مشروعها الإقليمي، فالعراق بوابة إيران للعالم العربي وخاصة منطقة الخليج، ولهذا تسعى إيران إلى إحكام سيطرتها ونفوذها على العراق من أجل تحقيق أهدافها و حماية مصالحها القومية.[2]

المطلب الثاني: الأهداف الجيوسياسية والأمنية الايرانية تجاه العراق

نتناول في هذا المطلب جملة من المحددات، التي تحدد حجم أهمية العراق السياسية والأمنية في الاستراتيجية الإيرانية .

يمثل العراق بالنسبة لإيران بوابة مهمة لتحقيق الحلم الفارسي، بإقامة إمبراطورية شيعية في العالم الإسلامي؛ هذا الهدف الذي يمثل حلم إيران الصفوية منذ حدوث ما يعرف بثورة الآيات، وفي وثيقة مسربة حديثا في عهد الرئيس خاتمي، أوضحت الغاية العظمى لإيران، حيث أرسل مجلس شورى الثورة الثقافية الإيرانية رسالة إلى المحافظين في الولايات الإيرانية، وكتب عليها: (سري للغاية)، كان مما جاء فيها «الآن بفضل الله، وتضحية أمة الإمام الباسلة قامت دولة الاثني عشرية في إيران بعد عقود عديدة، ولذلك فنحن –وبناء على إرشادات الزعماء الشيعة المبجلين . نحمل واجباً خطيراً وثقيلاً وهو تصدير الثورة، وعلينا أن نعترف أن حكومتنا فضلاً عن مهمتها في حفظ استقلال البلاد وحقوق الشعب فهي حكومة مذهبية،

---

[1] نفس المرجع، نفس الرابط.

[2] علي غالب، موسوعة الرشيد، "**أهمية العراق في الاستراتيجية الإيرانية**"، تاريخ الاطلاع: 2015/01/28،أنظر في: http://www.alrashead.net/index.php?partd=24&derid=1624.

ويجب أن نجعل تصدير الثورة على رأس الأولويات، لكن نظراً للوضع العالمي الحالي والقوانين الدولية . كما اصطُلح على تسميتها . لا يمكن تصدير الثورة، بل ربما اقترن ذلك بأخطار جسيمة مدمرة، ولهذا فإننا من خلال ثلاث جلسات وبآراء شبه إجماعية من المشاركين وأعضاء اللجان وضعنا خطة خمسينية تشمل خمس مراحل، ومدة كل مرحلة عشر سنوات لنقوم بتصدير الثورة الإسلامية إلى جميع الدول، ونوحد الإسلام أولاً، لأن الخطر الذي يواجهنا من الحكام الوهابيين وذوي الأصول السنية أكبر بكثير من الخطر الذي يواجهنا من الشرق والغرب، لأن هؤلاء (أهل السنة والوهابيين) يناهضون حركتنا، وهم الأعداء الأصليون لولاية الفقيه والأئمة المعصومين، حتى إنهم يعدون اعتماد المذهب الشيعي مذهبا رسميا ودستورا للبلاد أمرا مخالفا للشرع وللعرف، وإن سيطرتنا على هذه الدول تعني السيطرة على نصف العالم، ولإجراء هذه الخطة الخمسينية يجب علينا بادئ ذي بدء أن نحسن علاقاتنا مع دول الجوار، ويجب أن يكون هناك احترام متبادل وعلاقة وثيقة وصداقة بيننا وبينهم حتى إننا سوف نحسن علاقتنا مع العراق بعد الحرب، وذلك أن إسقاط ألف صديق أهون من إسقاط عدو واحد، إن الهدف هو فقط تصدير الثورة، وعندئذ نستطيع رفع لواء هذا الدين الإلهي وأن نُظهر قيامنا في جميع الدول، وسنتقدم إلى عالم الكافر بقوة أكبر، ونزين العالم بنور الإسلام والتشيع حتى ظهور الإمام المهدي الغائب عجل الله فرجه».[1]

كما يضم العراق في تركيبته الاجتماعية أقليات متعددة، ومنها الأقلية الكردية كما هو الحال بالنسبة لإيران ، فبالتالي تدرك إيران ضرورة السعي الى الحفاظ على تماسك وحدة العراق ،وهذا لا يمكن اعتباره هدفا ايرانيا بقدر ما هو الخوف من ان تنشط المعارضة الكردية في إيران ،وعلى هذا الأساس فهي تعارض أي مشروع لتقسيم العراق.[2]

محاولة فك العزلة المفروضة على إيران من قبل الغرب، حيث يمثل العراق لإيران في هذا السياق خيارين أساسيين، أولهما: أن التوغل الإيراني في العراق يمنحها ورقة ضغط في مواجهة الغرب، تنعكس كعامل قوة لموقفها التفاوضي، ويمنحها القدرة على المناورة في ملفاتها الخلافية مع الغرب، وبصفة خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي عانت لسنوات طوال من تورطها في المستنقع العراقي، وكان للتفاوض السرى مع إيران فضلا في إخراجها منه بشكل ما، ثانيا: التلويح باستخدام القوة الخشنة من خلال وكلائها في العراق والمنطقة للإضرار بالمصالح الغربية، وذلك لتحقيق مكاسب في ملفها النووي، وقد برعت إيران في استخدام سياسة العصا والجزرة وحققت بفضلها تقدما في قدراتها النووية، واكتسبت قوة في موقفها التفاوضي خلال

[1] أيمن الهاشمي، **"ملفات وحقائق عن الدور الإيراني التخريبي في العراق"**، [على الإنترنت]. تاريخ الاطلاع: 2015/03/06،انظر في: .http://www.mokarabat.com/s849.htm

[2] علي غالب، مرجع سابق، نفس الرابط.

هذه الفترة، وإلى جانب ذلك ما مثله العراق لإيران من متنفس باعتباره أقرب الأسواق لتصريف البضائع الإيرانية في ظل العقوبات المفروضة عليها من الغرب، لاسيما وأن العراق قد تعرض لعقوبات دولية مماثلة جراء غزو العراق في أغسطس 1990، وقد نشطت في هذا الإطار عمليات التهريب بين البلدين.[1]

السيطرة على الخلاف المذهبي مع النظام القديم، حيث مثل نظام صدام حسين لإيران تهديدا على حدودها، يتمثل في وجود نظام عربي– قومي – سنى في مواجهة نظامها الفارسي – الشيعي، الذى يحول دون تواصلها مع امتدادها الشيعي داخل الأراضي العراقية، في الوقت الذى تولي فيه إيران أهمية خاصة للحوزة الدينية في النجف وكربلاء، وتعتبر أن السيطرة على الحوزة الدينية في العراق وجعلها تابعة للحوزة الدينية في قم من شأنه أن يسمح بتدعيم النفوذ الإيراني لدى باقي الشيعة في المنطقة، وقد ظهر التوجه الإيراني في هذا الإطار من خلال سعيها الى توحيد الكتلة الشيعية في العراق الجديد ليتحول وزنهم الديموغرافي إلى وزن سياسي، يمكن الشيعة من السيطرة على الحكومة العراقية، وهو ما حدث مع استحقاقات انتخابية عدة.[2]

مواجهة المتغيرات الداخلية والإقليمية، حيث لم تكن نظرة إيران لأهمية العراق بمعزل عن تحولات الأولى داخليا والتطورات الإقليمية من حولها، فكانت هناك صلة وثيقة بين تحركات إيران الخارجية ووضعها الداخلي، وهو ما يمكن ملاحظته خلال السنوات العشر الأخيرة، والتي اقترنت فيها سياسات إيران الخارجية وفى القلب منها سياساتها تجاه العراق بوضع داخلي متأزم اقتصاديا وسياسيا، حيث تأثير العقوبات الاقتصادية الغربية على مجمل مفاصل الاقتصاد الإيراني، في وقت يشتد فيه الصراع السياسي بين التيارين المحافظ والاصلاحي، بل شهد التيار المحافظ نفسه صراعا بين جناحيه المتشدد والمعتدل، مما دفع النظام الايراني الى تحقيق نجاحات أو بالأحرى مصالح خارجية، تعمل على تقوية موقفه داخليا.[3]

كما شكلت التحولات الإقليمية دافعا أيضا للمحافظة على وضعها في العراق كورقة ضغط في مواجهة الضغوط المحكمة عليها دوليا، والتي سعت الى تفكيك تحالفاتها التقليدية في المنطقة، مع حزب الله اللبناني

---

[1] رانيا مكرم، **"التأثير في العراق.. أدوات مزدوجة، مركز الأهرام للدراسات"**، [على الإنترنت]. تاريخ الاطلاع: 2015/03/06، انظر في: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/360689.aspx.

[2] نفس المرجع، نفس الرابط.

[3] نفس المرجع، نفس الرابط.

والنظام السوري، غير أن تطورات الثورات العربية وأزمة النظام السوري حاليا، قد جعل من العراق البطاقة الأهم لدى إيران.[1]

من خلال ما تقدم يتضح لنا، أن العراق وبحكم موقعه الجغرافي المجاور لإيران، وما بين البلدين من امتدادات تاريخية ومذهبية، وما يمتلكه العراق من ثروات وما يحيط به من متغيرات، سوف يبقى أولى أهداف استراتيجية النفوذ الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثالث: الأهداف الجيواقتصادية الايرانية تجاه العراق

لا تقل الأهمية الاقتصادية للعراق بالنسبة لإيران عن أهميته الجغرافية، و ذلك لما يمتلكه من مقدرات، جعلته بلدا منافسا لها، و محل أطماع العديد من القوى الإقليمية والدولية.

مخزون نفطي هام يضاف للثروة النفطية الإيرانية لتصبح الحصيلة ثروة هائلة في أيدي الإيرانيين، حيث يمتلك العراق ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية في مساحاته المكتشفة ، وطبقا لتقديرات حديثة فان حجم الاحتياطي العراقي من النفط الخام يصل إلى 112.5 مليار برميل، أي ما يعادل 11% من إجمالي الاحتياطي العالمي، فهو يتمتع بطاقات نفطية هائلة، فمن أصل حقوله النفطية الأربعة والسبعين المكتشفة، لم يستغل منها سوى 15 حقلا، هذا فضلا عن أنه يمتلك مساحات غير مكتشفة وبالأخص في صحراءه الغربية، وهذا يعني أنه في ظل غياب بدائل الطاقة الأخرى حتى الأن ولزمن غير منظور ، العراق ولفترات طويلة أن يزود العالم بالنفط، لكن هذا الاحتياطي الهائل يشكل لإيران منافسة كبيرة في مجال النفط بالعالم عموما وبالشرق الأوسط خصوصا، وخير مثال حرب الخليج الثانية عام 1991، فما ان توقفت صادرات العراق والكويت من النفط سرعان ما أعلنت إيران عن عزمها في زيادة صادراتها البترولية من 3.5 مليون برميل يوميا الى 5 مليون برميل في عام 1993 .[2]

الى جانب النفط يمتلك العراق احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي، حيث ينتج العراق حسب تقديرات عام 2008 حوالي 15 مليار م3، وهو بهذه الكمية يحتل المرتبة الثانية والثلاثين بين دول العالم من حيث إنتاج الغاز الطبيعي، ويبلغ احتياطي العراق من الغاز الطبيعي حسب تقديرات عام 2008 حوالي 3000 مليار م3، وهو بهذه الكمية يحتل المرتبة العاشرة بين دول العالم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد، فسيطرت إيران –التي تمتك ثاني أكبر احتياطي في العالم– على هذا الاحتياطي، ورقة إقليمية تلعب بها مع

[1] نفس المرجع، نفس الرابط.

[2] علي غالب، مرجع سابق، نفس الرابط.

دول إقليمية منافسة لها مثل تركيا، و إلى جانب الغاز الطبيعي يمتلك العراق كميات لا بأس بها من الثروات الباطنية كالفوسفات والزئبق والنحاس ..الخ.[1]

كما يمتلك العراق إمكانات زراعية هائلة، حيث تبلغ المساحة الصالحة للزراعة في العراق 27.5% من مجموع مساحته الكلية ،فيما شكلت المناطق الصحراوية القسم الأكبر من الأراضي وبنسبة 31% من مجموع المساحة، لم يستغل منا إلا حوالي 25%.[2]

كما يعتبر العراق سوقا مهما لتصريف المنتوجات الايرانية ،خاصة المنتوجات الصناعية والمواد الغذائية، هذا إلى جانب تجارة الحدود التي تعود على إيران بنفع كبير ،والمشاريع الاستثمارية الضخمة في

العراق بعد الحرب (مشاريع إعادة إعمار العراق).[3]

بناء على ما تقدم يمثل العراق لإيران أكبر هدف اقتصادي في المنطقة، خاصة بعد تعرض العراق للاحتلال من قبل الولايات المتحدة الامريكية عام 2003، حيث ازدادت الأهمية الاقتصادية للعراق في الاستراتيجية الايرانية، وأصبحت إيران ترى في العراق فرصة ذهبية أتيحت لها بحكم الجوار الجغرافي، لإصلاح اقتصادها الذي يعاني ولفترات طويلة من مشاكل كبيرة بسبب الحصار، كما أنها أصبحت بحاجة كبيرة إلى توطيد علاقاتها مع الحكومات العراقية الجديدة والقادمة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية، في مقدمتها تأمين الاستثمارات اللازمة .

المبحث الثالث: آليات تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق

تقوم الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق، على جملة من الأدوات والآليات، السياسية والأمنية ، الاقتصادية ،و الدينية والثقافية، حيث تسعى إيران من خلالها إلى بسط نفوذها وسيطرتها على العراق.

المطلب الأول: الآليات السياسية والأمنية لتنفيذ الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق

[1] - [مجهول]، "**الموارد الطبيعية في العراق**"، ميراث مشترك العراق وإيران،[على الإنترنت].تاريخ آخر تعديل: 1393/7/15، تاريخ الاطلاع: 2015/04/09،انظر في:
.http://www.iraniraqheritage.com/news/news_item.asp?NewsID=115

[2] احمد الصادق، "**الجهاز المركزي للإحصاء: 27.5% من مجموع مساحة العراق أراض صالحة للزراعة**"، جريدة البيان،[على الإنترنت]. العدد 1650، 15 جوان 2015، تاريخ الاطلاع: 2016/01/04،انظر في: .http://albayaniq.com/?p=16763

[3] علي غالب، مرجع سابق، نفس الرابط.

استخدمت إيران في استراتيجيتها الأمنية تجاه العراق عددا من الآليات السياسية والأمنية، أهمها دعم المكون الشيعي العراقي وتمكينه ، والاختراق الأمني للمؤسسات العراقية.

تمارس إيران نفوذها في العراق من خلال سفارتها في بغداد وقنصلياتها في كربلاء والبصرة والسليمانية وأربيل، كما أن سفيريها الاثنين الذين عينتهما طهران بعد عام 2003 كانوا قد خدموا في فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، وهو الجناح المسؤول عن العمليات السرية في الخارج، وهو ما يؤكد حجم الدور الذي تلعبه أجهزة الأمن الإيرانية في صياغة وتنفيذ الاستراتيجية الإيرانية في العراق، وقد استخدمت هذه الأجهزة الأمنية أحياناً عملاء من حزب الله اللبناني يتحدثون العربية لتسهيل دعم الجماعات والميليشيات المتمردة.[1]

قامت الاستخبارات الإيرانية بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003، بتصفية وقتل المئات من ضباط الجيش العراقي والطيارين و ضباط المخابرات والعلماء العراقيين السنة، ومطاردة وإزاحة القوى العراقية القومية والإسلامية المعادية للتوجه الإيراني، كما شجعت إيران خلال فترة الاحتلال حلفاءها السياسيين العراقيين على العمل مع الولايات المتحدة، حيث أفتى آنذاك السيد علي السيستاني وهو أكبر مرجعية شيعية في العراق وفي العالم ، بعدم جواز قتال الأمريكان.[2]

ومن أجل خلق حكومة عراقية ضعيفة تدين بالولاء والطاعة لإيران، قامت إيران باحتواء وتوحيد معظم المرجعيات الدينية الشيعية الكبرى والأحزاب الشيعية في العراق، لكي تتمكن من ترجمة ثقل الشيعة الديموغرافي الذي يبلغ حوالي 60 %من سكان العراق إلى نفوذ سياسي، وبذلك تعزز من سيطرة الشيعة على الحكومة، وتحقيقاً لهذه الغاية، حاولت إيران التأثير على نتائج الانتخابات البرلمانية، في عامي 2005 و 2010 وانتخابات مجالس المحافظات في عام 2009 من خلال تمويل المرشحين المفضلين لديها وتقديم المشورة لهم، حيث لعب قائد فيلق القدس الإيراني السيد قاسم سليماني، دوراً رئيسياً في عمليات المفاوضات التي تمت من أجل تشكيل الحكومة العراقية عام 2005، وقد أفادت بعض التقارير أيضاً أنه توسط في وقف إطلاق النار بين المجلس الأعلى الإسلامي العراقي وجيش المهدي في عام 2007، وبين الحكومة العراقية و جيش المهدي في عام 2008، كما قامت إيران من دون جدوى، بتشجيع المجلس الأعلى الإسلامي في العراق وحزب الدعوة الإسلامية والتيار الصدري لخوض الانتخابات في كتلة موحدة في عام 2010، وبعد انتخابات عام 2010، وردت بعض التقارير بأن رئيس مجلس الشورى الإيراني علي

---

[1] [مجهول]، "**النفوذ الإيراني في العراق وآلية مواجهته**"، مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية،[على الإنترنت].تاريخ آخر تعديل: 2015/09/30 تاريخ الاطلاع: 2016/01/14،انظر في: http://rawabetcenter.com/archives/13043.

[2] أيمن الهاشمي، مرجع سابق، نفس الرابط.

لاريجاني حث هذه الأحزاب على تشكيل حكومة ائتلافية موحدة لمنع تقسيم أصوات الشيعة، ولأجل ضمان تأمين مصالحها بغض النظر من يكون الفائز، كما قامت إيران أيضا بتأمين رهاناتها من خلال دعم عدد من الأحزاب والحركات الشيعية الأخرى، وسعت إلى الحفاظ على علاقاتها الجيدة بصفة تقليدية مع الأحزاب الكردية الرئيسية لتأمين نفوذها في أجزاء من شمال العراق، ولعبت إيران دوراً أقل أهمية في عملية تشكيل الحكومة عقب الانتخابات عام 2014، فقد تم استبدال مرشحها المفضل لرئاسة الوزراء، نوري المالكي، بحيدر العبادي بناء على طلب من الولايات المتحدة، وتزكية من آية الله العظمى السيد علي السيستاني، وبعد ذلك لعب الأدميرال علي شمخاني، أمين عام مجلس الأمن القومي الإيراني، دوراً رئيسياً في عملية تشكيل الحكومة، كبديل لسليماني الذي أصبح غير ملائم لهذه المهمة بسبب دعمه المتواصل لولاية ثالثة للمالكي.[1]

كما عملت إيران علي الضغط علي الحكومات العراقية المتتالية من أجل تقديم تنازلات مرتبطة بالحدود المشتركة، وفي هذا الاطار استطاعت إيران انتزاع موافقة العراق علي اتفاقية الجزائر عام 1975 التي تحدد الحدود الفاصلة بين البلدين، كما استطاعت ايضاً انتزاع موافقة الحكومة العراقية التي تشكلت بعد الاحتلال الامريكي، علي إعلان مسئوليتها في شن الحرب علي إيران في عام 1980، ومما يستتبع ذلك من آثار قانونية خاصة بالتعويضات وما إلي غير ذلك.[2]

تدفق الأموال من إيران، و وضع هذه الأموال في خدمة الكثير من رجال الدين لصرفها على المحتاجين من الناس من قبل قوى إسلامية سياسية شيعية بالأساس، بغرض التأثير الفكري والسياسي والعملي عليها، بما يتوافق مع التوجهات الايرانية، وكذلك وضع جانب كبير من هذه الأموال تحت تصرف المليشيات المسلحة التي تمارس التهديد والاختطاف والقتل والتخريب ضد مؤسسات الدولة وضد المجتمع، بما يساعدها على استمرار النشاط الدموي في العراق، حيث بلغ حجم المساعدات النقدية الإيرانية المدفوعة إلى مقتدى الصدر وحده عدا التيارات الأخرى خلال السنة الواحدة 80 مليون دولار، إلى جانب تدريب رجاله في جيش المهدي، وإرسال معونات إنسانية شملت الغذاء والأدوية والمعدات والأثاث، ومثال على

[1] مايكل آيزنشتات، مايكل نايتس، أحمد علي، **"نفوذ إيران في العراق مواجهة منهج حكومة طهران الشامل"**، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى،[على الإنترنت].تاريخ آخر تعديل:2011/04/22، تاريخ الاطلاع: 2016/01/09،انظر في: .http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/irans-influence-in-iraq-countering-tehrans-whole-of-government-a

[2] مروة وحيد ، أكرم حسام، **"مستقبل النفوذ الإيراني في العراق الفرص والاشكاليات"**، مركز بغداد للدراسات والاستشارات والإعلام،[على الإنترنت]. تاريخ الاطلاع: 2015/02/02،انظر في: http://archive.is/L4vX1#selection-287.0-287.50.

ذلك ما ذكرته صحيفة جمهوري إسلامي الإيرانية أن إمام جمعة شيراز الشيخ الحائري يرسل حوالي 150000 حاجاً إيرانيا سنويا إلى العتبات المقدسة الشيعية في كربلاء والنجف.[1]

محاولة إيران التأثير علي الواقع الديموغرافي في العراق وإعادة هندسته من جديد، بتغيير الوزن النسبي لبعض مكونات الشعب العراقي خاصة من الشيعة، من خلال الضغط علي الحكومة العراقية لإعطاء الجنسية العراقية الي عدد كبير من الايرانيين الموجودين في العراق الذين تسربوا إلي العراق بعد العزو الأمريكي في شكل موجات منظمة وممنهجة، خاصة في فترات الانتخابات، حيث يقدر البعض عددهم بحوالي 2.5 مليون تقريباً، ومن جهة أخرى تشهد المناطق العراقية التي تحتوي على أغلبية سنية كديالى ومحافظة صلاح الدين و الرمادي والأنبار عمليات تصفية طائفية وتهجير لأهلها من قبل الميليشيات الشيعية (الحشد الشعبي) بحجة مكافحة الإرهاب، وهو ما أثبتته كل المنظمات الحقوقية الدولية التي زارت تلك المناطق.[2]

كما عملت ايران أيضا علي خلق حالة من الشك والريبة في العلاقة ما بين القيادات السياسية في العراق وعلماء الدين السنه، من خلال ترويج إشاعات عن فساد هذه الشخصيات وقيامهم ببعض الاعمال المخالفة للنظام والدولة، مما يسهم في ابتعاد نسبي لهذه القيادات الدينية عن دوائر صنع القرار، وما يؤدي إليه ذلك من تشويه المذهب السني في العراق، علاوة علي ما يوفره من مناخ للحقد والكراهية بين رجال الدين والحكام بشكل عام، وتتبني إيران للطرح الديموقراطي في العراق علي الطراز الغربي، علي أساس أنه النموذج الافضل لإدارة الوضع العراقي، ارتباطاً بهدف إيراني بعيد المدي وهو أن تطبيق الديموقراطية علي هذا النحو سيساعد علي تقوية الأقاليم الراغبة في الاستقلال، كما أنه سيعمل علي إذكاء سياسة المحاصصة، بما يقود في النهاية إلي إضعاف قوة العراق ومنع عودته مرة أخري كمعرقل للأهداف الإيرانية في الخليج، وحرصت ايران في تلك الفترة علي الابقاء علي علاقات متميزة مع القيادات الكردية، وعدم التفريط فيها كخط استراتيجي عام لإيران يضمن عدم عودة البعثين أو قيام حكم سني مرة أخرى، والإبقاء علي خط اتصال مع بعض الاطراف السنية في العراق، مستغلين سياسة الاغراء والتهديد علي أساس أن الاقتراب من إيران هو أحد متطلبات المشاركة السياسية في الحكم والعكس صحيح.[3]

وقد كانت المخابرات الإيرانية الأداة الرئيسية لإيران في تنفيذ استراتيجيتها الأمنية في العراق، فنتيجة للتنسيق الأميركي الإيراني دخلت عشرات الآلاف من عناصر المخابرات الإيرانية وأصبحت ذات نفوذ واسع في كل المؤسسات العراقية خاصة المؤسسة العسكرية و المؤسسة الأمنية، حيث تشير بعض التقارير الصحفية

[1] أيمن الهاشمي، مرجع سابق، نفس الرابط.

[2] مروة وحيد ، أكرم حسام، مرجع سابق، نفس الرابط.

[3] نفس المرجع، نفس الرابط.

إلى أن جهاز مخابرات فيلق القدس الإيراني ومخابرات الحرس الثوري الإيراني يقومان بالدور الأخطر على صعيد أجهزة الاستخبارات داخل العراق، ولعل الكشف عن الدور المزدوج للجلبي وعلاقته الطويلة مع المخابرات الإيرانية يوضح إلى أي حد وصل الدور الذي مارسته المخابرات الإيرانية على الساحة العراقية كما تشير بعض المعلومات الأخرى إلى افتتاح 18 مكتبا للاستخبارات الإيرانية تحت مسميات مختلفة، أبرزها الجمعيات الخيرية لمساعدة الفقراء، وتوزيع المال والأدوية والمواد الغذائية، وترتيب الانتقال إلى العتبات المقدسة، وضمن ميزانية تتجاوز مائة مليون دولار، وضمن المخطط الإيراني شراء ولاء رجال دين أغلبهم شيعة وأقلية سنية رصد فيه مبلغ 5 ملايين دولار سنوياً للترويج والدفاع عن إيران وتجميل صورتها والدفاع عن مواقفها في الشارع العراقي، وأحياناً عبر الصحف والقنوات الفضائية، وتفيد يعض المعلومات الاستخباراتية أن إيران اشترت حوالي 2700 وحدة سكنية من البيوت والشقق والغرف في النجف وكربلاء ليسكن فيها رجال الاستخبارات الإيرانية ورجال فيلق القدس الاستخباراتي حتى يكونوا على مقربة من مزاولة أعمالهم ونشاطاتهم على الساحة العراقية.[1]

أما عن التواجد العسكري الإيراني من خلال الحرس الثوري فقد ظل سريا لفترة طويلة، غير أن ظهوره مؤخرا قد تزامن مع هجمات تنظيم الدولة الإسلامية على العراق، وسيطرته على عدد من المحافظات العراقية، حيث شاركت القوات الإيرانية في القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية إلى جانب القوات العراقية وميليشيات الحشد الشعبي التي وصل عددها حسب تصريحات الحكومة العراقية إلى 46 فصيلا، وفى ظل غياب تنسيق أمريكي مع العراق بشأن هذه المواجهات قامت القوات الإيرانية منفردة بشن غارات جوية على التنظيم شرق العراق نهاية عام 2014، أنكرتها في البداية ثم أقرت بتنفيذها بعد ذلك، على لسان مساعد وزير الخارجية الإيراني إبراهيم رحيم بور، وإعلان إيران عن مقتل العديد ضباطها في العراق خاصة في عام 2015.[2]

تهدف إيران من استخدام هذه الآليات السياسية والأمنية، إلى اختراق العراق وتفكيكه، من خلال حكومة عراقية طائفية ضعيفة خاضعة لإيران، وجيش من الميليشيات الطائفية يدين بالولاء إلى المرجعيات في النجف وكربلاء وإلى ولي الفقيه في طهران.

[1] [مجهول]، "**كيف تمكنت إيران من شيعة العراق؟**"، موقع البرهان،[على الإنترنت].تاريخ الاطلاع: 2015/02/11،انظر في: http://alburhan.com/Article/index/8299.

[2] رانيا مكرم، "**التأثير في العراق.. أدوات مزدوجة**"، مرجع سابق، نفس الرابط.

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية لتنفيذ الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق

بالإضافة إلى الآليات السياسية والأمنية التي استخدمتها إيران في استراتيجيتها الأمنية في العراق، كان هناك اهتماماً موازياً بالاختراق الاقتصادي وإضعاف العراق على هذا المستوى.

نهب إيران لأكثر من نصف مليون برميل يوميا من نفط حقول الجنوب العراقي، كحقلي مجنون والفكة في محافظة البصرة، واستخدام إيران لطريقة الحفر المائل لسحب النفط من داخل عمق الحدود العراقية التي ادعت إنها آبار مشتركة والتي يقع بعضها داخل الأراضي العراقية بعمق10 كم، ولم تكتفي بهذا فقد قامت إيران باقتطاع أراضي عراقية في محافظة البصرة وميسان تحتوي على حقول نفطية كبيرة، كما تسعى أيضا إلى ضم جزيرة أم الرصاص العراقية الغنية بالنفط، ويشرف أطلاعات جهاز المخابرات الإيراني بالتعاون مع مسؤولين عراقيين فاسدين و ميليشيات شيعية، على شبكة معقدة من الشركات الوهمية التي تتاجر بعقود النفط وتهريبه، والتي لها فروع في العراق ولبنان والخليج ودول عربية أخرى، وتخضع جميعها لتوجيهات وأوامر أطلاعات الايرانية.[1]

فضلا عن شراء أصول صناعية وزراعية وعقارية، وجعلها ملاذاً أو مكاناً للمؤيدين لها يسكنون فيها ويبحثون خلالها علي عمل في هذه الاماكن لتوسيع مناطق السيطرة والنفوذ.[2]

كما يحصل التجار والمستثمرين الإيرانيين، على تسهيلات كبيرة من الحكومة العراقية، تتمثل في منح التأشيرات و السماح لهم بإغراق الأسواق العراقية بمنتجات وسلع إيرانية استهلاكية رخيصة، حتى تمكنت إيران من أن تكون الشريك التجاري الرئيسي للعراق، ومن أكبر المستثمرين فيه منذ عام 2003، حيث وصلت الاستثمارات الإيرانية في العراق إلى ما يقارب 12 مليار دولار، ويوجد 4 مصارف مشتركة بين الدولتين لتعزيز التدفقات المالية، وتتولى الشركات الإيرانية مشاريع بناء 4 ملايين وحدة سكنية في العراق. كما شجعت ايران التجار الايرانيين للذهاب الى العراق والاستثمار هناك وخصوصا في المدن والعتبات المقدسة ودفع أسعار خيالية للاستحواذ على اقتصاد العراق ، والتحكم في من وراءه بالقرار السياسي

[1] [مجهول]، **"الكشف عن سرقة شركات إيرانية لنفط العراق"**، موقع مفكرة الإسلام، [على الإنترنت].تاريخ آخر تعديل:2016/01/30، تاريخ الاطلاع: 2016/02/23،انظر في:
.http://islammemo.cc/akhbar/arab/2015/10/31/269900.html

[2] مروة وحيد ، أكرم حسام،مرجع سابق، نفس الرابط.

ومحاولة التأثير فيه ، اذ ذكر بعض المراقبين هناك ان الايرانيين القادمون بشكل غير شرعي للعراق يشترون اي شيء في هذه المدن.[1]

كذلك سعي إيران إلي إقامة علاقات وثيقة مع أصحاب رؤوس الأموال في القطاعين العام والخاص، من خلال طبقة رجال الأعمال والمتحكمين في القطاع الخاص، وكذلك من خلال كبار الموظفين العاملين في الجهاز الإداري في العراق، و مع بعض الأفراد ذوي النفوذ في الدوائر الحكومية.[2]

كما أقدمت إيران على قطع مياه نهر الوند الذي ينبع من أراضيها ويصب داخل العراق، بصورة كلية ومن دون إنذار مسبق، وبحسب المسؤولين العراقيين ، فإن قطع المياه القادمة من الأراضي الإيرانية عبر نهر الوند يؤثر على الزراعة في ديالى –محافظة عراقية ذات أغلبية سنية– بنسبة 95 %، باعتبار أن المياه القادمة من المرتفعات الإيرانية تمثل المورد الأساسي لنهر الوند والأنهر المتفرعة منه، وبحسب ما يقول العراقيون، فإن تجفيف الأنهار العراقية يأتي ضمن سياق قيام إيران بتنفيذ مشروع يطلق عليه "الأفق الأزرق" لتحويل مجاري الأنهر التي تصل العراق إلى داخل الأراضي الإيرانية لمسافات تصل إلى 800 كلم، ومنها نهر الوند وفروعه، ونهر الكرخة، ونهر الكارون أيضاً، ومنذ أربع سنوات دأب الإيرانيون على قطع مياه نهر الوند عن الجانب العراقي خلال مواسم الصيف، ما يؤدي إلى تضرر أكثر من 700 ألف عائلة عراقية، ولم تكتف طهران بهذا القطع المتواصل، بل رأت أنه من الأفضل لها تجفيف تلك الأنهار.[3]

التركيز علي فكرة التوطين للشيعة الإيرانيين في بعض المناطق المختلطة طائفيا إما من خلال شراء منازل أو أراضي أومن خلال تهجير سكانها بالمضايقات الأمنية والاقتصادية من خلال أنصارها داخل الدولة العراقية، بما يساعد على إحداث خلل في التوازن الديموغرافي لهذه المناطق لصالح الشيعة، حيث أشارت بعض التقارير المرتبطة بهذا الموضوع الي ما تم في عهد حكومة الجعفري من تعهده بإقرار خطة توطين الي ما يقرب من مليوني شيعي ايراني في الاراضي العراقية، مثل ما يحدث في مناطق آبي الخصيب والزبير في محافظة البصرة.[4]

---

[1] هشام منور، "**نفوذ طهران في العراق.. أساليب وأدوات**"، صحيفة إيلاف الإلكترونية،[على الإنترنت]، العدد 5361، 25 جانفي 2016،تاريخ الاطلاع: 2016/03/15،انظر في:
. http://m.elaph.com/content/1453531441136993600/mobileopinion

[2] مروة وحيد ، أكرم حسام، مرجع سابق، نفس الرابط.

[3] جهاد المحيسن، ""**الأفق الأزرق**": **احتلال إيراني من نوع آخر**"، موقع الغد الأردني، تاريخ الاطلاع: 2015/02/02،انظر في:
. https://www.alghad.com/articles/531769

[4] مروة وحيد ، أكرم حسام، مرجع سابق، نفس الرابط

بناء على ما تقدم تهدف إيران من استخدام هذه الآليات الاقتصادية، إلى اختراق الاقتصاد العراقي واضعافه، عن طريق النهب و التخريب.

المطلب الثالث: الآليات الدينية و الثقافية لتنفيذ الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق

إلى جانب الآليات السياسية والأمنية والآليات الاقتصادية، تستخدم إيران في استراتيجيتها الأمنية تجاه العراق، آليات دينية وثقافية، من أجل الاختراق والتأثير في العقائد والعقول.

تركيز إيران على التأثير في الرأي العام العراقي، من خلال السيطرة علي بعض وسائل الاعلام، حيث تمول إيران حوالي 35 فضائية شيعية عراقية، وكثير من الإذاعات والصحف المحلية والمؤسسات الإعلامية، وهذا أصبح واضحاً بعد وصول المالكي إلى سدة الحكم في انتخابات 2005، وبدأ بعدها الترويج للمشروع الشيعي وتصديره إلى الخليج عبر العراق، وبات واضحاً عند غالبية العراقيين أن لكل حزب أو حركة أو مليشيا شيعية في العراق أوفي المنطقة قناة تلفزيونية، تروج لها ولبرامجها، وتشن حملات إعلامية ضد خصومها، ويدير هذه الشبكة الإعلامية الشيعية الضخمة، مؤسسات إعلامية إيرانية واسعة الخبرة والتمويل المالي، وتسوق هذه القنوات لإيران مشاريعها وتروج لها حسب ما رسمته لها ، حيث تمارس أدوارا نقدية لاذعة ضد خصومهم السنة ،من خلال فتح حوارات مباشرة مع الجمهور، وهذا بدوره يجسد الأزمة بين السنة والشيعة، وبالنهاية يكون الإعلامي الشيعي، قد وصل إلى أهدافه المرسومة من قبل الممول الإيراني والاستراتيجية التي تريد إيران تطبيقها في العراق.[1]

استغلال السياحة الدينية من أجل محاولة العبث بالتركيبة الديموغرافية والقومية، إذ تشير الاحصائيات الرسمية الي أن حوالي 3000 زائر ايراني يدخلون العراق يومياً، بعضهم يستقر بطريقة غير شرعية، بالإضافة الي أعداد غير مقدرة تدخل الي العراق بطرق سرية، وظهرت مؤشرات على حجم هذا التواجد علي أرض الواقع منها إمكانية سماع اللغة الفارسية بشكل ملحوظ في بعض المناطق في أسواق بغداد والنجف وكربلاء والبصرة، كما تتداول العملة الايرانية في هذه الاسواق، وهو الوجود الذي دفع بعض التابعين لإيران في مرحلة صياغة الدستور قبل عام 2005 الي الدعوة الي إدراج القومية الفارسية كقومية رابعة بعد العربية والكردية والتركمانية.[2]

[1] كيف تمكنت إيران من شيعة العراق؟، مرجع سابق، نفس الرابط.

[2] مروة وحيد ، أكرم حسام،مرجع سابق، نفس الرابط.

أما فيما يتعلق بالسيطرة الايرانية علي حوزة النجف فأن ايران عملت علي دعم المرجعية الشيعية والحوزة في النجف، من أجل السيطرة على قراراتها وتحجيم دورها، وكي تبقى مرجعية قم هي المرجعية الأولى للشيعة في العالم، حيث يتمثل الوضع الحالي للمرجعية الشيعية في حوزة النجف في وجود المرجع الديني الايراني الأصل علي السيستاني وهو المرجعية الروحية لـ 200 مليون شيعي يمتدون من الهند إلى إيران والعراق ولبنان ودول العالم،و يتبعون تعاليمه الدينية ويعتبرونها مقدسة، وهو شخصية تحظى بقبول داخل العراق ومن جانب الولايات المتحدة الامريكية التي اعتبرته أحد أهم المدافعين عن الديمقراطية في العراق، عندما أصر على إجراء انتخابات حرة مباشرة منذ الأيام الأولى للاحتلال الأميركي.[1]

تغيير المناهج الدراسية، حيث سار هذا التغيير باتجاهين، الأول ديني يهدف إلى إحلال التشيع محل التسنن، والثاني ثقافي وهو لإحلال الشعوبية الفارسية محل العروبة والهوية العربية للعراق، وطمس البصمة العراقية للمنجزات الحضارية في العراق مقابل بصمة فارسية غريبة عليه، و دليلنا على ذلك ، مثلا تغيير عبارة (ﷺ) إلى (ﷺ) في جميع المواد التعليمية، والتركيز على القبور وتعظيمها وزيارتها، وعدم الترضي على الصحابة، وإضافة وصف (المنتجبين) لهم أحياناً، وهو وصف لامز لهم يقصد به ثلاثة أو أربعة الذين يدعي الشيعة أنهم من شيعة علي مثل أبي ذر وعمار، والإشارة إلى الخلفاء الراشدين بالاقتصار على وصف (الخلفاء) فقط، مع التنقيص من شأنهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بشتى الطرق، وفي نفس الوقت التركيز على ذكر علي وأبنائه والمبالغة في ذلك، مع تلقيبهم بـ(الإمام) وإضافة لاحقة (عليه السلام)، وإضافة موضوعات جديدة مثل قصة الحسين ص48، وزين العابدين ص50 في مادة التربية الإسلامية للصف الأول المتوسط طبعة 2008، كذلك الحرص على محو اسم العرب وذكر مآثرهم ووقائعهم وأيامهم، حتى لو كان الموضع عن الخنساء أو طارق بن زياد أو عمر المختار، وتبديل كلمة (الأمة) ووضع كلمة (بلد) محلها، أو جمل للتدريب اللغوي مثل (تحدث مواطن عربي زار بغداد) بدلت إلى (تحدث مواطن عائد من الغربة)، أو (ما زرت العواصم العربية الا القاهرة) رفعت ووضع مكانها (ما زرت المدن العراقية إلا بغداد)، أما عبارة (المدينة العربية) فتحولت إلى (عاصمتنا الجميلة)، ومن ذلك إلغاء موضوع (الحضارة العربية في الأندلس)، مع أنه وضع كمادة للمطالعة، حذف ما يذكر بالقومية والأخوة العربية والوجود الجيوسياسي العربي، ولو إشارة مثل عبارة (الوعي القومي) استبدلت بها عبارة (الوعي الوطني)، أو (عش للعروبة) حذفت، وسلخ العربي عن كل ما يذكره بأخوته وانتمائه للأشقاء العرب فموضوع عنوانه (إلى أخ في الخليج العربي) يحذف من قراءة الصف السادس الابتدائي، ومن ذلك تعريف الوطن العربي بأنه أرض تحددت تاريخياً وليست متصلة جغرافياً، وحذف موضوع (دور الوطن العربي في السلم والحرب)، وهي مجرد أمثلة، حذف كل ما

[1] نفس المرجع، نفس الرابط.

يشير إلى أي دور عدواني لإيران ضد العراق، حتى لو كان كلاماً عاماً عن الأسير في الإسلام؛ خشية أن يفتح بابا إلى مأساة الأسير العراقي في إيران، أو كلمة فيها إشارة للجيش العراقي السابق، مثل (جيشنا) وتغييرها إلى (عراقنا)، و(النصر) وتغييرها إلى (البناء)،أو حذفها كلياً مثل جملة (انتصاراتنا أفقدت العدو صوابه)، أو (المذيع يعلن انتصارات جيشنا)، أو (انتصر جيشنا)، أما (يا شهيد أنت رمزنا) فصارت (يا مجتهد أنت رمزنا)، مع أنها مجرد أمثلة لغوية للتدريب، إزالة ما يشير إلى القتال أو الدفاع عن الوطن من عبارات، واستبدال عبارات أخرى بها، مثل (الجندي يدافع عن الوطن) أصبحت (العراقي يحب الحرية)، و(تدرب على حمل السلاح) أمست (تدرب على المطالعة)، وقد يكون للأصبع الأمريكي أثر في هذا، ولا غرابة، فإيران والشيعة وأمريكا بعضهم من بعض.[1]

من خلال ما تقدم، تهدف إيران من استخدام هذه الآليات الدينية والثقافية، إلى اختراق المجتمع العراقي وتفكيكه عقائديا وفكريا، وطمس هويته العربية لكي تحل محلها الشعوبية الفارسية.

خلاصة الفصل الثاني:

بناء على ما تقدم نستخلص، أن هدف الاستراتيجية الأمنية الإيرانية الرئيس تجاه العراق في الفترة ما بين 1980 و1988 هو تصدير الثورة إلى العراق، بهدف القضاء على نظام الحكم القائم آنذاك، وتنصيب إيران لنظام حكم عراقي شيعي موالي لإيران ولولي الفقيه، يحكم دولة ضعيفة تسيطر عليها إيران، حيث استخدمت إيران في استراتيجيتها بالإضافة للحرب جملة من الأدوات، كان أهمها الحرب الدعائية المحرضة على الفتنة الطائفية داخل العراق والعمليات التخريبية، أما في المرحلة من 1989إلى 2003، كانت الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق أكثر براغماتية بسبب بعض المتغيرات الداخلية والإقليمية، حيث تراجعت نسبيا عن مبدأ تصدير الثورة، وركزت منذ عام 1990 على كيفية احتواء النظام العراقي بكل الوسائل في سبيل اضعافه، أضف إلى ذلك تعامل إيران مع السياسة الأمريكية باستراتيجية مزدوجة تقوم على الحياد في الظاهر والتعاون في الباطن في حرب الخليج الأولى عام 1991 وفي احتلال العراق عام 2003.

[1] طه حامد الدليمي، **"التغيير الشعوبي للمناهج الدراسية في العراق اليوم"**، الصفحة الرسمية للتيار السني في العراق،[على الإنترنت].تاريخ آخر تعديل:2015/11/04، تاريخ الاطلاع: 2016/03/18،انظر في:
.http://www.alqadisiyya.net/index.php?option=com_content&view=article&id=379:2014-02-07-20-40

أماعن أهداف الاستراتيجية الأمنية الإيرانية بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، فهي تتمثل في أهداف جيوإستراتيجية تكمن في أهمية موقع العراق الاستراتيجي بالنسبة لإيران، حيث تعتبره إيران بوابة للعالم العربي وخاصة منطقة الخليج، ولهذا تسعى إيران إلى إحكام سيطرتها ونفوذها على العراق من أجل تحقيق أهدافها و حماية مصالحها القومية، وأهداف سياسية وأمنية تتمثل في سيطرة إيران على عدوها التقليدي العراق واضاعفه، لتصدير ثورتها إلى المنطقة، وفك عزلتها المفروضة عليها من قبل الغرب، وفي نفس الوقت تجعل من العراق وثرواته ورقة ضغط ومساومات في مواجهة الغرب من خلال تهديد مصالحه في العراق، تنعكس كعامل قوة لمواقفها التفاوضية، ويمنحها القدرة على المناورة في ملفاتها الخلافية مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، أما عن الأهداف الاقتصادية فهي تتمثل في تدمير اقتصاد عدوها العراق، ونهب خيراته لإصلاح اقتصادها الذي يعاني ولفترات طويلة من مشاكل كبيرة بسبب الحصار.

أما بالنسبة لآليات الاستراتيجية الأمنية الإيرانية في العراق، فقد تمكنت إيران عن طريق مجموعة من الآليات السياسية والأمنية من اختراق العراق وتفكيكه، وذلك عن طريق تمكين المكون الشيعي على حساب بقية المكونات العراقية الأخرى، وذلك بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت بتنصيب نظام عراقي جديد يدين بالولاء لإيران، يتشكل من حكومة طائفية ضعيفة وغير مستقرة، وجيش من الميليشيات الطائفية يشبه الحرس الثوري الإيراني، كما تمكنت من خلال آلياتها الاقتصادية، من اختراق الاقتصاد العراقي واضعافه، عن طريق النهب و التخريب، وتمكنت إيران أيضا وإلى حد كبير عن طريق آلياتها الدينية والثقافية، من اختراق المجتمع العراقي وتفكيكه عقائديا وفكريا، ومحاولة طمس هويته العربية.

الفصل الثالث: تقييم الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق

- المبحث الأول: فرص استمرار الاستراتيجية الأمنية الإيرانية في العراق
- المبحث الثاني: تحديات استمرار الاستراتيجية الأمنية الإيرانية في العراق

الفصل الثالث: الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق (الفرص والتحديات)

مقدمة الفصل الثالث:

نتعرف في هذا الفصل عن فرص وتحديات تجسيد الاستراتيجية الأمنية الإيران تجاه العراق، حيث تشير العديد من العوامل والمتغيرات الداخلية و الخارجية على نجاح الاستراتيجية الأمنية الإيرانية في العراق إلى حد كبير، في إيجاد فرص تضمن لها استمرارها، خاصة في ظل في ظل استمرار ضعف الدولة العراقية، لكن بالرغم من توافر فرص لاستمرار هذه الاستراتيجية ، إلا أن قدرة إيران على الحفاظ على هذا الاستمرار، تبقى مرتبطة بعدد من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي تشكل بعضها أو كلها تحدياً لهذه الاستراتيجية. .

المبحث الأول: فرص استمرار الاستراتيجية الأمنية الإيرانية في العراق

نتناول في هذا المبحث جملة من الفرص التي تضمن لإيران، استمرار استراتيجيتها الأمنية في العراق بمستوياتها المختلفة، وذلك استناداً لما يلى:

01- استمرار العراق حتى الآن دولة ضعيفة، حيث لا يملك العراق حكومة وطنية مستقرة ، كما أنه ليس لديه جيش وطني أو جهاز أمن مؤهل لفرض إرادة الحكومة بالداخل، فضلاً عن قدرته علي حماية البلاد من أي قوي خارجية، واستمرار وجود توجهات انفصالية لبعض الاقاليم العراقية خاصة اقليم كردستان، وتعاظم تحركات معظم القوي السياسية العراقية علي أساس طائفي بحت، وتلاشي فرص إحداث توافق وطني، يضمن استمرار العراق موحداً كما كان في السابق، ما يعني استمرار وجود أرضية مناسبة للنفوذ الايراني في العراق.[1]

02- رغم مراهنة البعض علي دور المكون السني في العراق في إيقاف النفوذ الايراني المتعاظم هناك، إلا أن عوامل كثيرة قد تقلل من أهمية هذا المحدد، علي رأسها استمرار وجود انقسامات داخل المكون السني نفسه وغياب الاتفاق علي اجندة واحدة للعمل السياسي، علاوة علي الاتجاه الراهن لمعظم الكتل السنية بقبول الوضع الراهن في العراق والحديث عن اقليم سني يبعدهم عن بطش الشيعة، بما يعني بشكل غير مباشر تراجع الهدف الخاص بالعمل علي استعادة العراق كدولة واحدة علي أساس قومي، وما يفرضه ذلك من مواجهه مطلوبة وضرورية مع الجانب الايراني الرافض لهذا الهدف والداعم لسياسيات تقسيم العراق

[1] مروة وحيد ، أكرم حسام، مرجع سابق، نفس الرابط.

وإضعافه، علاوة علي اختلاط المقاومة السنية، سواء التي كانت في مواجهة الاحتلال الامريكي قبل الانسحاب أو الآن في مواجهة الميلشيات الشيعية بتصرفات تنظيمات جهادية وعلي رأسها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام، الأمر الذي قد يحرم أهل السنه من فرص تقديم دعم دولي وإقليمي لهم يساند قضيتهم المركزية.[1]

03- ضعف دور القوى الوطنية (الغير طائفية) في المجتمع العراقي (التيارات الليبرالية والقومية)، وتجلي ذلك في الإعلان عن تحول تيار المؤتمر الوطني الليبرالي الذي يقوده أحمد الجلبي إلي حركة سياسية باسم البيت الشيعي للمشاركة في انتخابات 2005 ، وكذلك مشاركة الحزب الشيوعي العراقي في مجلس الحكم المؤقت كطرف شيعي.[2]

04- استمرار امتلاك ايران لبعض الادوات داخل العراق، يمكن من خلالها دعم جهودها الرامية إلي الحيلولة دون صعود القوميين والبعثيين السابقين إلي قمة السياسات العراقية، والإبقاء علي نفوذها علي أي حكومة جديدة يقودها الشيعة، وذلك من خلال الجماعات الخاصة التي شكلتها ايران داخل العراق كميلشيات عسكرية وشبه عسكرية مثل منظمة بدر وكتائب حزب الله وعصائب أهل الحق وكتائب اليوم الموعود وغيرها، وهذه الجماعات كانت من بين المستفيدين من الانسحاب الامريكي للعراق الذي أدي الي تراجع قدرة القوات العراقية علي التعامل مع التهديد الذي تشكله هذه الجماعات الخاصة، ووضع ايران كذلك لسياسات بديلة للتعامل مع هذه الميليشيات المختلفة من خلال سياسة العصا والجزرة والمتمثلة في امتلاك أدوات التأثير علي توجهات هذه التنظيمات من خلال الدعم المالي والفني، حيث استطاعت ايران وضع بدائل لجيش المهدي الخارج عن السيطرة النسبية لإيران، علاوة علي ما أحدثته ايران من تحول في دعمها السياسي من المجلس الأعلى للثورة الاسلامية إلي حزب الدعوة الأكثر اقتراباً من التوجهات الايرانية.[3]

05- استغلال ايران لضعف الدولة العراقية خاصة ضعف السيطرة علي الحدود ومنافذ العبور من أجل إدخال افراد وأسلحة الي العراق، وكذلك من خلال المناطق الحدودية المتداخلة خاصة في هور الحويزة في محافظة[4]

[1] نفس المرجع، نفس الرابط.
[2] نفس المرجع، نفس الرابط.
[3] نفس المرجع، نفس الرابط.
[4] نفس المرجع، نفس الرابط.

06- وإلى جانب الفرص التي استطاعت إيران توظيفها، يأتي منعطف ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، حيث يرى محللون أن المشاورات الغربية-الإيرانية حول تنظيم الدولة هي نتاج تسوية أميركية -إيرانية لا تقتصر على محاربة تنظيم الدولة فقط، بل على جملة من التفاهمات منذ الاتفاق حول تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، وحتى توجيه ضربات جوية ضد مواقع تنظيم الدولة في شمال العراق، ليمثل هذا التطور الأبرز في تلاقى المصالح الإيرانية مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، عندما استطاعت طهران تحقيق نجاحات في دحر تمدد التنظيم في العديد من المدن العراقية، من خلال دعمها لتنظيم "الحشد الشعبي" ومساعدة الجيش النظامي العراقي، فى وقت تراجع فيه التأثير الأمريكي في المنطقة من حيث النطاق والكيفية، وكذلك أفول نجم تركيا وتراجع دورها الإقليمي بشكل واضح خلال العامين الماضيين.[1]

07- غياب فرص متاحة لمزاحمة اقليمية محتملة للنفوذ الإيراني في العراق، حيث أنه ورغم وضوح دور تركي متزايد في المنطقة وفي العراق علي نحو خاص، إلا أن القيادة التركية الحالية تبدو غير متحمسة حتي الان لتحدي النفوذ الايراني في العراق، واكتفائها بحصول علي بعض المكتسبات الاقتصادية خاصة من خلال علاقات تركيا المتميزة مع الاكراد.[2]

08- تفعيل إيران للعلاقات التعاونية ما بينها وما بين الدول الإقليمية المؤثرة في العراق والمنطقة، مثل تركيا والدول العربية الرئيسية (السعودية ومصر)، وذلك من خلال إجراءات وسياسات تتخذها إيران لتأسيس حالة تبادل ثقة مع هذه الأطراف، وخصوصا مع وجود مصالح وأهداف مشتركة بين إيران وهذه الدول.[3]

09- وصول إيران لاتفاق مع المجتمع الدولي حول برنامجها النووي، وعلى رأس هذا الاتفاق عدم امتلاك إيران للسلاح النووي، أي أن يكون محصورا في النشاط السلمي، حيث يرى العديد من المحللين أن هذه النقطة هي نقطة جوهرية، لاستمرار الاستراتيجية الإيرانية في العراق، وهو ما يفسر هذا التقارب الأمريكي الإيراني.[4]

---

[1] رانيا مكرم، "**التمدد: مستقبل الدور الإقليمي لطهران**"، مركز دراسات الأهرام، [على الإنترنت]. تاريخ آخر تعديل:2015/04/01، تاريخ الاطلاع: 2016/03/25،انظر في: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/377919.aspx.

[2] مروة وحيد ،أكرم حسام، مرجع سابق، نفس الرابط.

[3] موسوعة الرشيد، "**مستقبل الاستراتيجية الإيرانية في العراق**"، تاريخ الاطلاع: 2016/04/08، انظر في: http://www.alrashead.net/index.php?partd=24&derid=1025.

[4] مُحَمَّد السعيد إدريس، "**تأثير التقارب الأمريكي – الإيراني على منطقة الخليج العربي**"، المركز العربي للبحوث والدراسات، [على الإنترنت]. تاريخ آخر تعديل:1013/10/31، تاريخ الاطلاع: 2016/04/11، انظر في: http://www.acrseg.org/2361.

10- تمكن إيران من بناء حالة من الردع على المستوى التقليدي وذلك من خلال استطاعتها تهديد جميع المصالح الأمريكية في المنطقة، وذلك على النحو الآتي :

أ - تسليح حزب الله اللبناني، وتدريبه بشكل كبير ومتطور، مما ينطوي على تهديد إسرائيل وأمنها، وهذا الأمر كان واضحا للعيان في الهجوم الإسرائيلي على لبنان في تموز 2006، حيث أن أي هجوم على إيران سيكون لحزب الله فيها نشاط ضد إسرائيل، لارتباط هذا الحزب بإيران كما وضح ذلك أمينه العام حسن نصر الله بأنه يفخر بان يكون جزء من ولاية الفقيه، أي جزءا من نظام الحكم السياسي القائم في إيران.

ب- تمكن إيران من التغلغل بالملف الأمني العراقي بشكل فاعل وكبير وبشكل متوازي مع نفوذها السياسي في النظام السياسي العراقي، حتى أصبح التدخل الإيراني واحدا من أهم المتغيرات المؤثرة على الشأن العراقي. وقد استطاعت إيران في هذا الجانب من فرض نفسها على الولايات المتحدة، وذلك عندما جرتها إلى مفاوضات بخصوص الملف الأمني في العراق.

ج- تهديد إيران الفعلي بأنها ستستهدف المصالح الأمريكية في الخليج، أي يقصد دول مجلس التعاون الخليجي، التي يتواجد فيها عدد كبير من القواعد الأمريكية، ويمثل هذا الأمر تهديدا حيويا للمصالح الأمريكية الكبيرة في هذه الدول وعلاقاتها مع الجانب الأمريكي .

د- هذا دون أن ننسى المؤشرات التي تتحدث عن دور إيراني في دعم طالبان في أفغانستان، وعلى كل حال فمن المعروف علاقات إيران مع الجماعات المسلحة أو جماعات العنف المنتشرة في العالم، ومن المتوقع أن تلعب إيران بهذه الورقة في حالة أن وجهت الولايات المتحدة ضربة لإيران.[1]

11- التداعيات المحتملة للأزمة السورية وظهور مؤشرات علي احتمال سقوط نظام بشار الاسد وتغير طبيعة النظام الحاكم في سوريا، التي ظلت محكومةً لعقود من خلال الاقلية العلوية الشيعية، والتي استطاعت أن تنسج علاقة تحالف واضحة ومعلنه ما بين سوريا وإيران، الامر الذي جعل بعض المراقبين يعتبرون سوريا احدي قواعد المشروع الاستراتيجي الايراني في المنطقة، وحيث أن سقوط النظام السوري سيؤدي الي فك هذا التحالف، وما يفرضه ذلك علي ايران من ضرورة البحث عن بديل إقليمي عن سوريا، فإن العراق يبدو الآن في ظل النظام الحاكم حالياً من أفضل البدائل الاقليمية لإيران، الامر الذي يعني فرصاً متاحة لاستمرار النفوذ الايراني في العراق لسنوات قادمة.[2]

[1] **"مستقبل الاستراتيجية الإيرانية في العراق"**، مرجع سابق، نفس الرابط.

[2] مروة وحيد ،أكرم حسام، مرجع سابق، نفس الرابط.

تمتلك إيران مجموعة من الفرص تضمن لها استمرار نفوذها في العراق، كضعف الحكومات العراقية المتتالية ومؤسسة الجيش والأمن، وضعف دور المكون السني والقوى الوطنية والقومية العراقية، كما تمتلك إيران مجموعة من أدوات النفوذ في العراق أهمها جيش الميليشيات الشيعية الموالي لها، اضافة إلى ذلك جملة من العوامل الخارجية التي تساعد على استمرار استراتيجية النفوذ الإيرانية في العراق، كعدم وجود قوة إقليمية مزاحمة للدور الإقليمي الإيراني، كذلك تداعيات الأزمة السورية التي تفرض على إيران التمسك بالعراق أكثر، وتمكن إيران من بناء حالة دفاع تقليدية في المنطقة، ونجاحها في الوصول إلى اتفاق نووي مع الغرب وما ترتب عنه من تقارب بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثاني: تحديات استمرار الاستراتيجية الأمنية الإيرانية في العراق

نتناول في هذا المبحث بعض التحديات التي تواجه استمرار استراتيجية إيران الأمنية في العراق، وذلك استناداً لما يلى:

01- وجود تيارات إيرانية داخلية تتوافق مع مبدأ إجراء تغيير للنظام السياسي القائم وتعارض المنهج الأيديولوجي الديني الذي تتبعه الدولة وبشكل خاص ما يتعلق بدور نظام "ولاية الفقيه" وسلطاته المطلقة التي تقيد بنظرهم المفهوم الحقيقي للديمقراطية، مع محدودية الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية وحق نقض قراراته على الأقل من قبل المرشد الأعلى للجمهورية في الوقت الذي يعتبر رئيس الدولة في أي مكان من العالم أحد رموز دولته خلال مدة حكمه.[1]

02- الوضع الاقتصادي المتردي بالرغم من العائدات المالية الخارجية المتأتية عن طريق تصدير النفط والغاز وارتفاع نسب التضخم والبطالة وتردي مستوى أداء البنى التحتية للدولة في مختلف قطاعاتها وتقدمها، مقابل الإنفاق العسكري المتصاعد وكذلك فيما يتعلق بالبرنامج النووي، وبسبب مليارات الدولارات التي تنفقها إيران على مشروع تصدير الثورة وتورط إيران في حرب في سوريا واليمن تستنزف الاقتصاد الإيراني.[2]

03- تخشى إيران من تمرد بعض السياسيين العراقيين المحسوبين على التيارات الشيعية، بعد ظهور مواقف مناهضة للتوجيه الإيراني للسياسة العراقية، خصوصا بعد الحراك الاحتجاجي الذي قاده الزعيم الشيعي مقتدى الصدر للمطالبة بإصلاحات شاملة، وتهديده باقتحام المنطقة الخضراء إذا لم يستجب رئيس الحكومة حيدر العبادي لمطالبه، ويحاكم المسؤولين والمشمولين في قضايا فساد، وقد ذكرت مصادر سياسية

[1] "**مستقبل الاستراتيجية الإيرانية في العراق**"، مرجع سابق، نفس الرابط.

[2] نفس المرجع، نفس الرابط.

مقربة من التيارات الشيعية في العراق، أن العلاقة بين زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر والنظام الإيراني، قد تصل إلى حد القطيعة، في حال استمر الزعيم الشيعي بحشد مناصريه ضد الكتل السياسية العراقية المرتبطة بإيران، والتي تهيمن على المشهد السياسي في العراق؛ ما يفرض ضغوطاً متزايدة على الصدر لضمان نفوذ طهران في العراق، وأكد مصدر مقرب من التيار الصدري، أن مقتدى الصدر، رفض مقابلة مسؤولين إيرانيين أرادوا ثنيه عن الاستمرار في المطالبة بالاحتجاجات.[1]

04- تخوف إيران من حرب أهلية في العراق، بسبب توفيرها الدعم المادي والعسكري لجيش المهدي، ولمنظمة بدر، وغيرهما من الميليشيات المسلحة، والتي نفذت العديد من الهجمات التي استهدفت أهدافا أمريكية خلال فترة احتلال العراق، إلا أن قدرتها على التحكم في سلوك هذه الجماعات، على نحو يجنبها التورط في أي حرب أهلية في العراق، غير واضحة، خاصة أن هناك جماعات أخرى مسلحة غير مرتبطة بإيران، حصلت بشكل أو بآخر على أسلحة إيرانية تم تهريبها إلى داخل العراق، ونفذت عمليات ضد الحجاج الشيعة الإيرانيين في أكثر من مناسبة، وبالتالي، فإنه من المحتمل أن تخرج الفوضى التي نجحت إيران في خلقها خلال السنوات الماضية عن قدرتها على السيطرة عليها، وقد تنتقل إلى داخل الأراضي الإيرانية.[2]

05- عدم التأكد الإيراني من إمكانية بقاء المعادلة السياسية في العراق علي النحو الذي هي عليه الآن، والذي تسيطر فيه القوى الشيعة علي النظام السياسي العراقي، حيث كشفت الأزمة السياسية الدائرة منذ ما يقرب من العامين والتي انتهت بتخلي إيران عن السيد نوري المالكي بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية و السيستاني، وما يتبع ذلك من تداعيات علي نفوذ ايران في العراق، حيث أن بقاء قدر كبير من النفوذ الايراني في العراق وخاصة علي مستوي النظام السياسي وعلي مستوي الاجهزة الامنية والجيش، مرهوناً بقدرة المالكي وحزب الدعوة علي تجاوز أزمته الحالية.[3]

06- إن المحاولات الايرانية لخلق واستنساخ نموذج حزب الله اللبناني في العراق ليس بالأمر السهل كما أنه صعب التحقق، في ظل اختلاف البيئة السياسية العراقية عن البيئة السياسية في لبنان، حيث ظلت لبنان لعقود دولة ضعيفة تحكم بقيادات طائفية وبتنظيمات فئوية بدلاً من الحكومة الفيدرالية، الأمر الذي مكن

[1] [مجهول]، "**إيران تخشى من فقدان نفوذها في العراق**"، إرم نيوز،[على الإنترنت]. تاريخ آخر تعديل:2016/03/07، تاريخ الاطلاع: 2016/04/03،انظر في: http://www.eremnews.com/news/world/447477.

[2] إيمان رجب، "**تحديات جسيمة: مستقبل النفوذ الإيراني في العراق بعد الانسحاب الأمريكي**"، مجلة السياسة الدولية،[على الإنترنت]. تاريخ الاطلاع: 2016/04/09،انظر في: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2002.aspx.

[3] مروة وحيد ،أكرم حسام، مرجع سابق، نفس الرابط.

ايران من تحويل حزب الله ليكون دولة داخل دولة، وهو الأمر الذي يصعب تكراره في الحالة العراقية التي تختلف كلية عن الحالة اللبنانية، فالعراق لم يشهد هذه الحالة من الانقسام الطائفي إلا بعد الاحتلال

الامريكي، إلا انه ورغم كل التحديات التي تواجهه ما زال دولة قوية وفقاً لمعطيات القوة الشاملة.[1]

07- ما وفره الانسحاب الامريكي من العراق 2011، من حرية حركة لبعض القوي الإقليمية لمنافسة الوجود والنفوذ الايراني في العراق، حيث أنه حدث تغير في الموقف السعودي الرسمي من العراق – الذي التزم فيه الملك عبد الله للرئيس الامريكي السابق بوش بعدم التدخل في الشأن العراقي لدعم العشائر والشخصيات السنية بالمال والسلاح لمجابهة النفوذ الايراني المتمادي، واقتصر دول المملكة أثناء فترة الاحتلال علي سياسة تخفيف الاحتقان بين السنه والشيعة في العراق والسعي لعقد مصالحة بين الجانبين- وهو الامر الذي نتج عنه توجه سعودي نحو الانخراط بشكل مباشر في الشأن العراقي من خلال الاتصال السعودي ببعض الشخصيات السنية ومن ضمنهم شخصيات بعثية وتقديم الدعم السياسي والمادي لهم، وإن كان هذا الدور السعودي في العراق ورغم أهميته كعنصر داعم للعشائر السنية، إلا أنه يظل مكبلاً بعدد من العوائق، قد يكون أهمها خشية السعودية من أن تؤدي سياساتها في العراق الي مواجهه مباشرة بينها وبين ايران وما لذلك من خطورة علي أمن المملكة، علاوة علي وجود ثغرات للأمن القومي السعودي خاصة في اليمن وفي البحرين ، وإن يظل الالتزام الامريكي بحماية أمن الخليج عنصر داعم للسعودية في ممارسة أي سياسة اقليمية طالما لم تتعارض مع المصالح الامريكية، خاصة وأن دوائر صنع القرار الاميركية قد اشارت على الادارة الامريكية بتغيير استراتيجيتها حيال بعض الصراعات في العالم والابتعاد عن محاولة السيطرة علي الاحداث في كل مكان واختيار سياسة الاهمال الحذر التي تعني ترك الصراعات الاقليمية لتحل نفسها بنفسها والسماح للحلفاء وللقوى الاقليمية والاكثر تأثرا للمشكلة بالتصدي لها ويظل الموقف الامريكي مراقبا للوضع ولا يتدخل في الصراع إلا عندما تقتضي المصلحة الامريكية وقد وضح هذا في الموقف الامريكي من الثورة الليبية .[2]

[1] **"مستقبل الاستراتيجية الإيرانية في العراق"**، مرجع سابق، نفس الرابط.

[2] مروة وحيد ،أكرم حسام، مرجع سابق، نفس الرابط.

08- المسألة الكردية والحديث عن الفيدرالية، وتصاعد النفوذ الإسرائيلي في كردستان العراق، حيث تلقى فكرة الدولة الكردية معارضة إيرانية شديدة، لما لذلك من انعكاسات سلبية على نفوذ إيران في العراق وعلى الوضع الداخلي لإيران بسبب وجود حوالي 7% أكراد في إيران.[1]

09- استغلال التنوع العرقي وإثارته من قبل الولايات المتحدة وتأجيج المطالب القومية للمكونات الإثنية في المجتمع الإيراني كالأذربيجانيين و الأكراد والبلوش بل وحتى العرب ومدهم بالدعم المادي والعسكري للمطالبة بدور جديد في بنية وتركيبة النظام السياسي أو لتحقيق نوع من الاستقلالية المحدودة وهي ما نعتقد انه سيواجه باستخدام العنف من قبل المؤسسة العسكرية والأمنية، وعند ذاك سوف لن تكون مثل هذه القضية مطلباً إيرانياً داخلياً وإنما مطلب دولي ينادي بحرية الشعب الإيراني في التخلص من الدكتاتوريين وإقامة حكم ديمقراطي وبالتالي تؤدي إلى إضعاف قوة التيار المتشدد في إيران ودعم توجهات الإصلاحيين للبحث عن حلول جذرية تتناول بالدرجة الأساس طبيعة النظام السياسي الإيراني وتبعده عن ارتباطه الأيديولوجي ويحتط نهج الانفتاح على الغرب وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية.

تواجه الاستراتيجية الإيرانية في العراق العديد من التحديات والإشكالات، كالوضع الاقتصادي الإيراني المتردي، ومعارضة داخلية قوية لنظام ولي الفقيه، وتخوف إيران من إثارة وتأجيج التنوع العرقي والمذهبي لديها وهو من أكبر هواجس الأمن القومي الإيراني، كذلك تخوف إيران من تطور حالة الانقسامات بين التارات السياسية الشيعية العراقية وتزايد الاحتجاجات الشعبية ضدها بسبب تزايد نفوذها في العراق، خاصة بعد خسارة إيران لبعض أهم حلفائها السياسيين كالسيد نوري المالكي (حزب الدعوة)، أضف إلى ذلك ما وفره الانسحاب الامريكي من العراق 2011، من حرية حركة لبعض القوي الإقليمية المنافسة للوجود والنفوذ الايراني في العراق (كتركيا والسعودية).

خلاصة الفصل الثالث:

لقد تمكنت إيران من إيجاد العديد من الفرص التي تضمن لها استمرار استراتيجيتها الأمنية في العراق، وتتمثل هذه الفرص في نظام سياسي طائفي ضعيف غير مستقر تتحكم إيران في مصيره يحكم العراق منذ الاحتلال الأمريكي عام 2003، وجيش من الميليشيات الطائفية فوق القانون تمارس اجرامها بحجة الحرب على الإرهاب في حق أي جماعة أو أي تيار عراقي يرفض التدخل الإيراني في العراق، بل أكثر من ذلك

[1] فاطمة الصمادي، **"العراق في الاستراتيجية الإيرانية: تنامي هاجس الأمن وتراجع الفرص"**، مركز الجزيرة للدراسات،[على الإنترنت]. تاريخ آخر تعديل:2014/07/10،تاريخ الاطلاع: 2016/04/07،انظر في:
.http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/07/201471019162549695.html

فهي تقاتل حتى خارج حدود العراق (سوريا، اليمن)، كذلك غياب قوة إقليمية (عربية أو إسلامية) قادرة على أن تنافس وتزاحم على أرض الدور الإقليمي الإيراني المتزايد ، كما تمكنت إيران من أن تثبت للولايات المتحدة الأمريكية أنها الوحيدة القادرة على حماية أو تهديد المصالح الأمريكية في العراق، خاصة بعد النجاحات التي تحققها الآن على الأرض في الحرب على الإرهاب (تنظيم الدولة)في العراق، وهو ما يفسر هذا التقارب الأمريكي الإيران الحاصل الآن، خاصة بعد التوقيع على الاتفاق النووي.

كما تواجه إيران العديد من التحديات التي تهدد استمرار استراتيجيتها في العراق، وتتمثل هذه التحديات في معارضة إيرانية كبيرة في الداخل لفكرة نظام ولي الفقيه فأحداث عام 2009 أحسن دليل على هذا، كذلك الوضع المتردي للاقتصاد الإيراني بسبب الحصار الغربي الذي كان مفروض على إيران وبسبب مليارات الدولارات التي تنفقها إيران على مشروع تصدير الثورة، كذلك تخوف إيران من إثارة وتأجيج التنوع العرقي والمذهبي لديها، كذلك تخوف إيران من تطور حالة الانقسامات بين التارات السياسية الشيعية العراقية وتزايد الاحتجاجات الشعبية ضدها بسبب تزايد نفوذها في العراق، خاصة بعد خسارة إيران لبعض أهم حلفائها السياسيين "نوري المالكي" ، وتخوف إيران من نفوذ بعض القوى الإقليمية كالسعودية وتركيا في العراق.

الخـــاتمة

الخاتمة:

من خلال ما تقدم، من دراسة الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق (2003-2015) نحاول تعداد جملة من الخلاصات والاستنتاجات نوردها فيما يلي:

أ- الخلاصات:

01- تمتلك إيران كافة المقومات التي تؤهلها في صياغة استراتيجية أمنية قوية وفعالة، بامتلاكها لموروث حضاري وثقافي كبير، وإمكانات طبيعية معتبرة تتمثل في مساحتها الواسعة التي توفر لها عمقا استراتيجيا كبيرا، بالإضافة إلى طرق مواصلات برية وموقع بحري هام ومؤثر في حركة التجارة العالمية، كما تتمتع إيران بطاقات بشرية كبيرة ومتنوعة، وبقدرات اقتصادية وتكنولوجيا نووية وقدرات عسكرية هامة.

وبالإضافة إلى الإمكانات المتوفرة، تمتلك إيران الإرادة والرغبة في تسخير تلك الموارد للاضطلاع بدور إقليمي فعال، بفضل قياداتها الدينية التي وضعت استراتيجية دقيقة وتصور واضح لكيفية تسيير واستغلال هذه الإمكانات من أجل دعم توجهاتها الإقليمية.

02- تعود جذور الاستراتيجية الأمنية الإيرانية في العراق إلى ما قبل الثورة الاسلامية في إيران عام 1979، ولكن يعتبر قيام هذه الثورة منعطفا هاما في توجهات إيران نحو دول جوارها العربية بشكل عام ونحو العراق بشكل خاص، وقد عبرت إيران عن هذه التوجهات في استراتيجيتها الأمنية الجديدة من خلال محددين أساسيين، هما مبدأ تصدير الثورة، والتأكيد على فارسية الخليج، وهو السبب الوحيد والمباشر في إشعال حرب دامت ثمانية سنوات بين العراق وإيران، استخدمت فيها إيران جملة من الأدوات كانت أهمها الحرب الدعائية المحرضة على الفتنة الطائفية داخل العراق والعمليات التخريبية، أما في المرحلة من الاستراتيجية الإيرانية تجاه العراق (1989-2003)، كانت الاستراتيجية الأمنية الإيرانية أكثر براغماتية بسبب بعض المتغيرات الداخلية والإقليمية، حيث تراجعت نسبيا عن مبدأ تصدير الثورة، وركزت منذ عام 1990 على كيفية احتواء النظام العراقي بكل الوسائل في سبيل اضعافه، أضف إلى ذلك تعامل إيران مع السياسة الأمريكية باستراتيجية مزدوجة تقوم على الحياد في الظاهر والتعاون في الباطن في حرب الخليج الأولى عام 1991 وفي احتلال العراق عام 2003.

03- تكمن أهداف الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، في السيطرة على العراق، عدوا إيران التقليدي وحائط الصد أما مشروعها الإقليمي، فسيطرة إيران على العراق

تعني السيطرة على موقع استراتيجي يمثل لإيران عمق استراتيجي كبير و البوابة الرئيسية لها لتغلغل ولتصدير ثورتها للعالم العربي وخاصة منطقة الخليج (الفارسي)، أضف إلى ذلك تهدف إيران إلى فك عزلتها التي فرضها الغرب عليها ، كما تعتبر إيران العراق وورقة ضغط ومساومات في مواجهة الغرب من خلال تهديد مصالحه في العراق، تنعكس كعامل قوة لمواقفها التفاوضية، ويمنحها القدرة على المناورة في ملفاتها الخلافية مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، أما عن أهدفها الاقتصادي فهي تكمن في تدمير اقتصاد العراق ونهب خيراته لإصلاح اقتصادها الذي يعاني ولفترات طويلة من مشاكل كبيرة بسبب الحصار.

04- استخدمت إيران في استراتيجيتها الأمنية في العراق منذ الاحتلال الأمريكي عام 2003، مجموعة من الآليات السياسية و الأمنية ،والاقتصادية، الدينية و الثقافية، تقوم على الاختراق والتفكيك، مكنت إيران من تنصيب نظام سياسي طائفي في العراق، مستنسخ من نظام ولي الفقيه في إيران، يكون ضعيف وغير مستقر وتتحكم إيران في مصيره ، وجيش موازي للجيش العراقي النظامي مستنسخ من نموذج الحرس الثوري الإيراني، يتكون من ميليشيات طائفية ، دوره حماية النظام الجديد في العراق (حماية النفوذ الإيراني)، ويمارس اجرامه داخل وخارج العراق بحجة الحرب على الإرهاب، كما تمكنت من اضعاف الاقتصاد العراقي، عن طريق النهب و التخريب، و نجحت إيران أيضا وإلى حد كبير من اختراق المجتمع العراقي وتفكيكه عقائديا وفكريا، ومحاولة طمس هويته العربية لتحل محلها الشعوبية الفارسية.

05- تشير العديد من العوامل والمتغيرات الداخلية و الخارجية على نجاح الاستراتيجية الأمنية الإيرانية في العراق إلى حد كبير، في إيجاد فرص تضمن لها استمرارها، وتتمثل هذه الفرص في أهم أدوات إيران في العراق وهي النظام سياسي العراقي الضعيف والميليشيات الطائفية، هذا في ظل غياب شبه تام لأي دور للقوى السياسية المعارضة الإسلامية أو الوطنية والقومية العراقية، أما العوامل الخارجية فهي تكمن في كون العراق أكبر نقطة في منطقة الشرق الأوسط تتقاطع فيها المصالح الأمريكية مع المصالح الإيرانية، وقد تمكنت إيران من أن تثبت للولايات المتحدة الأمريكية أنها الوحيدة القادرة على حماية أو تهديد مصالحها في العراق، خاصة بعد النجاحات الميدانية التي تحققها الآن في حربها على الإرهاب (تنظيم الدولة)في العراق، وهو ما يفسر التقارب الأمريكي الإيران الحاصل الآن، خاصة بعد نجاح إيران في التوقيع مع الغرب على الاتفاق النووي، وكل هذا في ظل غياب قوة إقليمية (عربية أو إسلامية) تستطيع أن تثبت للولايات المتحدة الأمريكية أنها قادرة على أن تنافس وتزاحم على أرض الواقع الدور الإقليمي الإيراني المتزايد وأنه بإمكانها خلق توازنات جديدة في العراق وفي المنطقة.

06- على الرغم من توافر فرص لاستمرار الاستراتيجية الأمنية الإيرانية في العراق، إلا أن قدرة إيران على الحفاظ على هذا الاستمرار، تبقى مرتبطة بعدد من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي تشكل بعضها أو كلها تحدياً لهذه الاستراتيجية، وتتمثل هذه التحديات في معارضة إيرانية كبيرة في الداخل لفكرة نظام ولي الفقيه ،والوضع المتردي للاقتصاد الإيراني بسبب الحصار وبسبب مليارات الدولارات التي تنفقها إيران على مشروع تصدير الثورة، كذلك تخوف إيران من إثارة وتأجيج التنوع العرقي والمذهبي لديها، وتطور حالة الانقسامات بين التارات السياسية الشيعية العراقية وتزايد الاحتجاجات الشعبية ضدها بسبب نفوذها المتزايد في العراق، وتخوف إيران من نفوذ بعض القوى الإقليمية كالسعودية وتركيا في العراق بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2011.

ب- استنتاجات عامة:

- إن النزعة التوسعية الإيرانية في المنطقة العربية بصفة عامة والعراق بصفة خاصة، هي السمة الغالبة على استراتيجيتها الأمنية.

- إن المقاربة الإيرانية لاستراتيجيتها الأمنية ،كانت على الدوام واقعية وأن الأيديولوجية لم تكن أكثر من وسيلة لتعزيز نفوذها على الأرض.

- يتميز السلوك الاستراتيجي الإيراني الإقليمي، بالقدرة على التخطيط لاستراتيجيات متعددة وإنفاذها جميعا بالتوازي والتزامن وفق نمط من التفاعل والارتباط بينها، من أجل تعزيز قدرات إيران كدولة إقليمية مسيطرة.

- تسعى إيران من خلال استراتيجيتها الأمنية في المنطقة العربية بصفة عامة والعراق بصفة خاصة، إلى خلق أنظمة عربية جديدة مستنسخة من نظام ولي الفقيه في إيران وميليشيات طائفية مستنسخة من نموذج الحرس الثوري الإيراني.

- إن حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي في العراق دليل على فشل إيران في ترسيخ نفوذها في العراق.

قائـمة المصـــادر

والمـراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

1. بيار رينوفان ، جون باتيت دوروز ، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة فايز النقاش، بيروت: منشورات عويدات، 1989.

2. ريش بلانك لي ، دور الزراعة في السياسة الاقتصادية الجديدة في إيران: إيران في المحنة، بغداد: مركز الخليج العربي، 1997.

3. عبد الرحمان بسام عبيد وآخرون، جغرافية القطر العراقي وبعض الدول المجاورة، بغداد: درا الحرية للطباعة والنشر، 1992.

4. عبد المجيد عامر أحمد ، دراسات في الجغرافية والدول: أسس وتطبيقات، الإسكندرية: مطبعة المصرية، 1982.

5. عبد الستار القصاب عبد الوهاب، المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والإقليمية، بغداد: مطبعة بيت الحكمة،2000.

6. عبد الوهاب عبد المنعم، فارس الهيتي صبري، الجغرافيا السياسية، بغداد: بيت الحكمة، 1988.

7. فارس الهيتي صبري، الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1976.

8. متولي مُحَمَّد، الخليج العربي، ج1، القاهرة: مطبعة أنجلو، 1970.

10. هاورد روجر، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ترجمة: مروان سعد الدين، ط1، بيروت: مكتبة مدبولي.

ثانيا: الدوريات

1. أمير أحمدي هوشنك، أمريكا وإيران والخليج، مجلة شؤون الأوسط، العدد 49، فيفري 1996.

2. سالم عبد الله عبد الله، ظاهرة القارية في مناخ المناطق الجافة وشبه جافة في إيران، مجلة كلية الآداب ،العدد .37،1989

3. عتريسي طلال ، جيوبوليتيك إيران، مجلة شؤون الأوسط، العدد 84، جوان 1999.

ثالثا: المذكرات والرسائل الجامعية

1. حجاب عبد الله، السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج (1979-2011): دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة الجزائر،2012.

2. الطويل نسيمة، الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2010.

رابعا: مواقع الأنترنيت

1. أحمد البطنيحي عياد ، قراءة في السياسة الخارجية الإيرانية، المحدد الاقتصادي، الاقتصاد والطاقة النووية، منبر الحرية،[على الإنترنت]. تاريخ آخر تعديل: 2010/09/21، تاريخ الاطلاع:2015/02/21، انظر في: http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/18.

2. الرواوي عبدالستار، أبجدية تصدير الثورة الايرانية، صحيفة نيسان،[على الإنترنت]. تاريخ آخر تعديل: 2015/08/23، تاريخ الاطلاع: 2016/04/09، انظر في:
http://www.nesannews.com/article?view=15489.

3. السعيد إدريس مُحَمَّد، تأثير التقارب الأمريكي – الإيراني على منطقة الخليج العربي، المركز العربي للبحوث والدراسات، [على الإنترنت]. تاريخ آخر تعديل:1013/10/31، تاريخ الاطلاع: 2016/04/11، انظر في: http://www.acrseg.org/2361.

4. الصمادي فاطمة ، العراق في الاستراتيجية الإيرانية: تنامي هاجس الأمن وتراجع الفرص، مركز الجزيرة للدراسات،[على الإنترنت]. تاريخ آخر تعديل:2014/07/10،تاريخ الاطلاع: 2016/04/07،انظر في: .http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/07/201471019162549695.html

5. الفقيه منيرة، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه إسرائيل في مرحلة بعد الثورة: هل تحركها الأيديولوجيا ؟ أم البراغماتية ؟، منتدى العلاقات العربية و الدولية،[على الإنترنت]. تاريخ آخر تعديل: 2014/01/06،تاريخ الاطلاع: 2015/02/11، انظر في: .http://fairforum.org/research/%D8%A7%D9%84%

6. الهاشمي أيمن، ملفات وحقائق عن الدور الإيراني التخريبي في العراق[على الإنترنت]. تاريخ الاطلاع: 2015/03/06،انظر في: .http://www.mokarabat.com/s849.htm

7. آيزنشتات مايكل، نايتس مايكل، أحمد علي، نفوذ إيران في العراق مواجهة منهج حكومة طهران الشامل، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، [على الإنترنت].تاريخ آخر تعديل:2011/04/22، تاريخ الاطلاع: 2016/01/09،انظرفي:-.http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy analysis/view/irans-influence-in-iraq-countering-tehrans-whole-of-government-a

8. جورج توما رامي، الحرب العراقية الإيرانية: الأسباب والحقائق والوقائع، شبكة ذي قار، ،[على الإنترنت].تاريخ آخر تعديل:2011/07/22، تاريخ الاطلاع:2015/03/05،انظر في: .http://www.dhiqar.net/Art.php?id=25912

9. سويلم حسام، التحليل الاستراتيجي للقوة العسكرية الإيرانية، موقع البوابة نيوز، [على الإنترنت]. تاريخ آخر تعديل: 2013/03/10، تاريخ الاطلاع: 2015/02/21، انظر في: .http://www.albawabhnews.com/41085

10. عبد علي عبدالرحمن، التدخل الإيراني في العراق.. أهدافه ومخاطره (1-6)، شبكة البصرة، ،[على الإنترنت].تاريخ آخر تعديل:2012/07/07، تاريخ الاطلاع: 2015/03/04، انظر في: .http://www.albasrah.net/ar_articles_2012/0612/3bdali1_070612.htm

11. عبدالعزيز هشام، حقائق وأسباب الحرب العراقية الإيرانية، شبكة البصرة، ،[على الإنترنت].تاريخ آخر تعديل: 2008/07/06، تاريخ الاطلاع: 2015/03/04،انظر في:
.http://articles.abolkhaseb.net/ar_articles_2008/0708/hisham_060708.htm

12. غالب علي، أهمية العراق في الاستراتيجية الإيرانية، موسوعة الرشيد، تاريخ الاطلاع: 2015/01/28،أنظر في:
.http://www.alrashead.net/index.php?partd=24&derid=1624

13. مكرم رانيا، التأثير في العراق.. أدوات مزدوجة، مركز الأهرام للدراسات، [على الإنترنت]. تاريخ الاطلاع: 2015/03/06، انظر في: .http://www.ahram.org.eg/NewsQ/360689.aspx

14. منور هشام، نفوذ طهران في العراق.. أساليب وأدوات، صحيفة إيلاف الإلكترونية،[على الإنترنت]، العدد 5361، 25 جانفي 2016،تاريخ الاطلاع: 2016/03/15،انظر في:
.http://m.elaph.com/content/14535314411369936 00/mobileopinion

15. موسوعة المقاتل، تنامي الدور الإيراني وتأثيره على الأمن القومي العربي، تاريخ الاطلاع:2015/03/05، انظر في:
..http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/DoorIrani/index.htm

16. [مجهول]، الحرب العراقية الإيرانية، مجلة الابتسامة،[على الإنترنت].تاريخ آخر تعديل:2009/04/04، تاريخ الاطلاع: 2015/03/04، انظر في:
.http://www.ibtesamh.com/showthread-t_97499.html

17. [مجهول]، الموارد الطبيعية في العراق، ميراث مشترك العراق وإيران، ،[على الإنترنت].تاريخ آخر تعديل: 1393/7/15، تاريخ الاطلاع: 2015/04/09،انظر في:
.http://www.iraniraqheritage.com/news/news_item.asp?NewsID=115

18. [مجهول]، النفوذ الإيراني في العراق وآلية مواجهته، مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية،[على الإنترنت].تاريخ آخر تعديل: 2015/09/30 ، تاريخ الاطلاع: 2016/01/14،انظر في: .http://rawabetcenter.com/archives/13043

19. [مجهول]، قدرات إيران العسكرية التكتيكية والاستراتيجية، مركز الجزيرة،[على الإنترنت].تاريخ الاطلاع: 2015/02/19، انظر في:
.http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2007/9/23

20. [مجهول]، كيف تمكنت إيران من شيعة العراق؟، موقع البرهان، ،[على الإنترنت].تاريخ الاطلاع: 2015/02/11،انظر في: .http://alburhan.com/Article/index/8299

21. [مجهول]، القوي الاقتصادية في المجتمع الإيراني، المعهد المصري للدراسات والسياسات الاستراتيجية[على الإنترنت]. تاريخ آخر تعديل: 2015/10/20،تاريخ الاطلاع:2016/02/11، انظر في: .http://www.eipss-eg.org/Internal-forces-in-Iranian-society-and-economic-forces/2/0/162

22. [مجهول]، الكشف عن سرقة شركات إيرانية لنفط العراق، موقع مفكرة الإسلام، [على الإنترنت].تاريخ آخر تعديل:2016/01/30، تاريخ الاطلاع: 2016/02/23، انظر في:
.http://islammemo.cc/akhbar/arab/2015/10/31/269900.html

23. [مجهول]، إيران تخشى من فقدان نفوذها في العراق، إرم نيوز، ،[على الإنترنت]. تاريخ آخر تعديل:2016/03/07، تاريخ الاطلاع: 2016/04/03،انظر في:
.http://www.eremnews.com/news/world/447477

24. [مجهول]، مصطلحات استراتيجية، المركز العربي للدراسات المستقبلية،[على الإنترنت]. تاريخ آخر تعديل: 2012/03/03، تاريخ الاطلاع: 2016/04/09، انظر في:
.http://www.mostakbaliat.com/archives/16716

25 . [مجهول]، جغرافيا الحرب، موسوعة ويكيبيديا، ،[على الإنترنت]. تاريخ آخر تعديل:2016/03/28، تاريخ الاطلاع: 2016/06/06، أنظر في : .https://ar.wikipedia.org/wiki

26. الرمضاني مازن، العلاقات العراقية الإيرانية: حاضر الماضي ومستقبل الحاضر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،[على الإنترنت].تاريخ آخر تعديل:2011/01/17، تاريخ الاطلاع: 2015/03/06،

انظر في: .http://www.dohainstitute.org/release/232a0cb2-70bd-4555-8186-6176c61cfbd5.

27. الصادق أحمد، الجهاز المركزي للإحصاء: 27.5% من مجموع مساحة العراق أراض صالحة للزراعة، جريدة البيان،[على الإنترنت]. العدد 1650، 15 جوان 2015، تاريخ الاطلاع: 2016/01/04،انظر في: http://albayaniq.com/?p=16763.

28. القصاب عبد الوهاب، العراق في الإستراتيجية الأمنية الإيرانية، مركز الجزيرة للدراسات ،تاريخ الاطلاع: 2015/02/02، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/03/2014327744464771.html.

29. المحيسن جهاد، "الأفق الأزرق": احتلال إيراني من نوع آخر، موقع الغد الأردني، ، تاريخ الاطلاع: 2015/02/02،انظر في: https://www.alghad.com/articles/531769 .

30. حامد الدليمي طه، التغيير الشعوبي للمناهج الدراسية في العراق اليوم، الصفحة الرسمية للتيار السني في العراق، ،[على الإنترنت].تاريخ آخر تعديل:2015/11/04، تاريخ الاطلاع: 2016/03/18،انظر في: http://www.alqadisiyya.net/index.php?option=com_content&view=article&id=379:2014-02-07-20-40.

31. رجب إيمان، تحديات جسيمة: مستقبل النفوذ الإيراني في العراق بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة السياسة الدولية،[على الإنترنت]. تاريخ الاطلاع: 2016/04/09،انظر في: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2002.aspx.

32. كاظم الشيباني عدنان، عبد الحسين حميدة، الأهمية الاستراتيجية لموقع إيران الجغرافي، مركز الرافدين للبحوث والدراسات الاستراتيجية، [على الإنترنت].تاريخ آخر تعديل: 2012/09/11، تاريخ الاطلاع: 2015/02/03، انظر في: http://alrafedein.com/news.php?action=view&id=4527.

33. مكرم رانيا، التمدد: مستقبل الدور الإقليمي لطهران، مركز دراسات الأهرام، [على الإنترنت]. تاريخ آخر تعديل:2015/04/01، تاريخ الاطلاع: 2016/03/25،انظر في: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/377919.aspx.

34. موسوعة الرشيد، الدوافع والأهداف الإيديولوجية الإيرانية على التوجهات الأمريكية، تاريخ الاطلاع: 2015/02/11، انظر في:
.http://www.alrashead.net/index.php?partd=24&derid=1710

35. موسوعة الرشيد، مستقبل الاستراتيجية الإيرانية في العراق، تاريخ الاطلاع: 2016/04/08، انظر في: .http://www.alrashead.net/index.php?partd=24&derid=1025

36. موسوعة المقاتل، غزو العراق عام 2003، تاريخ الاطلاع: 2015/03/05، انظر في:
.http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/GhzIrq2003/sec04.htm _cvt.htm

37. موسوعة المقاتل، الدراسة الجغرافية والطبوغرافية لمسرح عمليات الخليج العربي، تاريخ الاطلاع: 2015/02/06، انظر في:
.http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/15/sec02.doc_cvt.htm

38. موسوعة المقاتل، القدرات العسكرية الإيرانية التقليدية، تاريخ الاطلاع: 2015/03/05، انظر في: .http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/DoorIrani/index.htm

39. وحيد مروة، حسام أكرم، مستقبل النفوذ الإيراني في العراق الفرص والاشكاليات، مركز بغداد للدراسات والاستشارات والإعلام، ،[على الإنترنت]. تاريخ الاطلاع: 2015/02/02،انظر في:
.http://archive.is/L4vX1#selection-287.0-287.50

فـهرس المحتـويات

فهرس المحتويات

الإهـــــداء..... III
شكر وعرفان..... IV
ملخص الدراسة: V
مقدمة البحث:..... أ-ز
الفصل الأول: محددات الاستراتيجية الأمنية الإيرانية..... 17
مقدمة الفصل الأول: 17
المبحث الأول: المحددات الجيوسياسية الإيرانية 17
المطلب الأول: العناصر الطبيعية لجغرافية دولة إيران 17
أولا: الموقع الجغرافي لدولة إيران..... 18
01- الموقع الفلكي لدولة إيران: 18
02- الموقع بالنسبة لكتل اليابس و الماء: 18
03- موقع الجوار الجغرافي لإيران:..... 19
ثانيا: تضاريس الدولة الإيرانية..... 20
ثالثا: مميزات مناخ إقليم دولة إيران.... 21
01- المناخ الجاف: 21
02- المناخ شبه الجاف: 21
المطلب الثاني: العناصر البشرية لإقليم إيران المعاصرة..... 22
أولا: حجم السكان في إيران المعاصرة.....22
ثانيا: التنوع العرقي في دولة إيران المعاصرة 23
01- الإسلام: 23
02- المسيحية:..... 23
03- اليهودية: 23
04- الزرادشتية:..... 24
المطلب الثالث: دور الأيديولوجية السياسية في صنع الاستراتيجية الأمنية الإيرانية 24
المبحث الثاني: المحددات الجيوإقتصادية لدولة إيران المعاصرة 27
المطلب الأول: مقدرات إيران الطبيعية..... 27
المطلب الثاني: قطاع الزراعة في إيران المعاصرة..... 29

المطلب الثالث: القطاع الصناعي في إيران المعاصرة 30
المبحث الثالث: المحددات الجيوأمنية و العسكرية لدولة إيران المعاصرة 32
المطلب الأول: الأمن القومي الإيراني 32
أولا: مفهوم الأمن القومي الإيراني... 32
ثانيا: أبعاد الأمن القومي الإيراني.... 32
01- البعد السياسي للأمن القومي الإيراني..... 32
02- البعد الاقتصادي للأمن القومي الإيراني:..... 33
03- البعد العسكري و الأمني للأمن القومي الإيراني:..... 33
ثالثا: مرتكزات استراتيجية الأمن القومي الإيراني..... 34
المطلب الثاني: القدرات العسكرية الإيرانية 35
أولا: العقيدة العسكرية الإيرانية من منظور الجغرافيا السياسية: 36
ثانيا: القوات المسلحة الإيرانية..... 36
01- القوات غير النظامية:..... 37
02- القوات النظامية: 37
ثالثا: أبرز معالم الاستراتيجية العسكرية الإيرانية 39
خلاصة الفصل الأول: 41
الفصل الثاني: أبعاد الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق (2003-2015) 44
مقدمة الفصل الثاني:..... 44
المطلب الأول: مرحلة الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)..... 44
المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الحرب العراقية-الإيرانية (1989-2003)..... 47
المبحث الثاني: أهداف الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق..... 50
المطلب الأول: الأهداف الجيواستراتيجية الايرانية تجاه العراق 50
المطلب الثاني: الأهداف الجيوسياسية والأمنية الايرانية تجاه العراق..... 52
المطلب الثالث: الأهداف الجيواقتصادية الايرانية تجاه العراق..... 55
المبحث الثالث: آليات تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق 56
المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية لتنفيذ الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق..... 61
المطلب الثالث: الآليات الدينية و الثقافية لتنفيذ الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق 63
خلاصة الفصل الثاني:..... 65
الفصل الثالث: الاستراتيجية الأمنية الإيرانية تجاه العراق (الفرص والتحديات) 69

مقدمة الفصل الثالث:..... 69
المبحث الأول: فرص استمرار الاستراتيجية الأمنية الإيرانية في العراق 69
المبحث الثاني: تحديات استمرار الاستراتيجية الأمنية الإيرانية في العراق 73
خلاصة الفصل الثالث: 76
الخاتمة 79
قائمة المصادر والمراجع:..... 83
فهرس المحتويات..... 91